UNIVERSAL
LIBRARY



انتشارات دانشگاه تهران

۲۷۰

منطق التلويحات

تأليف

الشيخ شهاب الدين يحيى بن حبش السهروردى

حققه و قدم له

الدكتور علي اكبر فيّاض

الاستاذ بجامعة تهران

طبعة جامعة تهران
١٩٥٥ - ١٣٣٤

الدكتور علي اكبر فياض

الاستاذ بجامعة تهران

طبعة جامعة تهران

١٩٥٥ - ١٣٣٤

بها: ۳۰ ریال

بسم الله الرحمن الرحيم ، بك ثقتي يا رجائي

السبحات[1] لجلالك اللهم يا قيوم افض علينامن عظائم بركاتك ويسرلنا العروج الى عروش قد سياتك و اهلنا لاستشراق سنا سراد قـاتك و صلّ على المصطفين من عبادك لرسالاتك و خُصّ[2] محمداً و آله بافضل تحياتك و هيئّى لنا من امرنا رشداً .

هذه رفاقـى[3] تلويحات على اصول من الحكمة آتية علـى العلوم الثلثة على ترتيبها بالغة فى الايجاز و على الله قصد السبيل .

العلم الاول المنطق[4] و فيه ستة مراصد

المرصد الاول نذكر فيه ايسا غوجي و هويشتمل على عشر[5] تلويحات

التلويح الاول في غرض المنطق

اعلم ان العلم اما تصوّر و هو حصول صورة الشيئى فى العقل و اما تصديق و هـو الحكم على تصوّرات امّـا بنفى او اثبـات ، و لا تصديق الاّ علـى تصورين فصاعدا .

و كل منهما ينقسم الى فطرى و غير فطرى ، فاول الاول كتصور مفهوم الشيئى و الوجود و ثانيه كتصور العقل و الملك ، و قسما التصديق كحكميك[6] بان الكل اعظم من الجزء و ان العالم ممكن الوجود . و غير الفطرى يقتنص بالفكر و نعنى بالفكر هيهنا اجماع الانسان على الانتقال من علمه الحاصل الى علمه[7] المستحصل .

---

١) خ : السبحان ٢) ع :خ م خصص ٣) خ : رفاتى . ولا يوجد فى خ
٤) لا يوجد فى خ « المنطق و » ٥) لا يوجد فى خ « عشر » ٦) خ و م: كحكمك ٧) لا يوجد « علمه » فى خ و ع .

و العادم لكل العلوم و واجده [١] لايتفكر بل من حصل له و استحصل به ، فلابد من معلوم ليوصل الى المجهول لا كما اتفق بل مع ترتيب يتأدى هو [٢] به الى المجهول ، و يتنزل [٣] المعلوم من الفكر منزلة المادة و الترتيب منزلة الصورة ، و صلاح الفكر بصلاحهما و فساده بفسادهما او فساد احدهما . و كل من هذين اعنى المادة والصورة منه تام و ناقص و باطل يشبه التام ، و الفطرة البشرية لا تفى بالتميز بين [٤] هذه الاحوال و الا ما وقع الهرج بين العقلاء الا ان يؤيد ابن [٥] البشر بروح [٦] قدسى يريه الشيئى كما هو [٧] فاحتجنا الى آلة مميزه للخطاء من الصواب ، فالمنطق علم نتعلم فيه اصناف ترتيب الانتقال الموصل و ما يقع فيه ذلك مستقيماً [٨] و مالا يقع فيه . والمجهول يحتذو حذو المعلوم فى القسمين . و كل واحد من مجهول القسمين لابدّ له من معلوم مرتب يناسبه، وغير الفطرى لولا نهايته[٩] الى الفطرى لما حصل مستحصل. فالتصورات الموصلة الى مثلها سميت القول الشارح حداً كان اوغيره ، و التصديقات الموصلة الى مثلها حجةً برهاناكان اوغيره . والقول الشارح والحجة طريقا العلوم[١٠]. و قصارى امر المنطقى ان يعرف اجزاء الموصلين و تاليفهما [١١] على الجهة المؤدية الى المطلوب فى كل واحد منهما مبينا [١٢] مراتب الصور و المواد . و لماكان المؤلَّف مُحوجا فى العين و الذهن الى تحقق المفردات وجب [١٣] عليه النظر اولا فى المفردات التى منها التاليف لا من جميع الوجوه بل من حيث صلوحها للتأليف . و الالفاظ الموازية للمعانى اغنى بحثها عن بحث المعانى [١٤] لتحاذيها [١٥] . و قُدّمت اجزاء الموصل

---

١) خ و م : واجدها ٢) هو اى المعلوم به اى بذلك الترتيب ، شرح.
٣) خ و م : تنزل ٤) ع : من ٥) خ و م : من البشر ٦) م : بروح منه قدسى ٧) ش : الاشباء كما هى ٨) ما يقع فيه الترتيب هوالمواد و الانتقال المستقيم ما يؤدى الى المطلوب و غير المستقيم مالا يؤدى اليه ، شرح ٩) م: نهاية
١٠) ش : العلم ١١) ع : تاليفها ١٢) خ م : معينا ١٣) خ م : فوجب
١٤) خ م : اعنى بحثها عن بحث المعانى ١٥) خ : لتحاذيها . وفى الشرح: اذا عرف اللفظ الكلى والجزئى عرف ذلك فى المعنى ايضا فهذا وامثاله هوالمراد بالتحاذى هيهنا .

الی التصور علیه و قدم هو علی اجزاء الحجة المتقدمة علیها لتقدم ما الیه ذلك علی ما الیه هذا . و من الضروریات ما یُنبّه علیها دون الحاجة الی معلوم و آلة و کثیر من هذا العلم کذا ، و یبتنی علیه غیره فلا محوج [١] الی قانون آخر لیتسلسل .

التلویح الثانی فی دلالة اللفظ [٢] علی المعنی

دلالة اللفظ اماان یکون علی المعنی الذی وضع بازائه وهی دلالة المطابقه، اوعلی جزء المطابَق ویسمی دلالة التضمن، اوعلی رفیق لازم ویسمی دلالة الالتزام، فانّ لفظ الانسان اذا دل بالمطابقة علی الحیوان الناطق فقد دل بالتضمن علی احدهما و بالالتزام علی استعداد الکتابة و ان لم یکن اسماً لهما [٣] . و العام کالحیوان لا دلالة له علی الخاص کخصوص الانسانیة لفقد الدلالات الثلث .

التلویح الثالث فی اللفظ المفرد و المرکب

اللفظ اما ان یکون مفردا اومرکبا ، و الاول هو لفظ لایراد بجزئه الدلالة اصلا حین هو جزء [٤] کعیسی و الثانی هو الذی یراد بجزئه الدلالة علی جزء من المعنی و یسمی قولا کعبد الله اذا ارید به صفة العبودیة لله ، و ان جُعل اسما فهومفرد اذ لا جزء دال له .

و اللفظ المفرد اما ان یدل علی معنی تام فی التعقل [٥] و لا یخلو ذلك اما ان یدل علی معنی من غیر دلالته علی زمان ذلك المعنی اویدل علی معنی و زمانه و یسمی الاول اسما و یرسم [٦] بانه لفظ مفرد یدل علی معنی [٧] و لایدل علی زمانه [٨] کزید و

١) خ م : فلایحتاج ٢) خ · الالفاظ ٣) ای للجزء و اللازم ، شرح
٤) ش : جزءه ٥) ش . العقل ٦) ادرج المصنف فی التقسیم ذکر تعریفات الاقسام و احکامها کما نبه علیه الشارح فحصل من ذلك التواء فی کلامه کما لا یخفی
٧) یجب ان یقید بالتام و الا انتقض بالاداة ، شرح ٨) یجب تقییده بالمحصل من الازمنة الثلثة و کذا فی التقسیم ایضا یقید به و الا انتقض بمثل الصبوح و الغبوق فانهما و ان دلا علی الزمان لکنه غیر محصل، شرح.

الثاني كلمة ويرسم بانه لفظ مفرد يدل على معنى [١] موجود لشيئى غيرمعين [٢] فى زمان معين من الثلثة كلفظة « مشى » . و فى لغة العرب قد تتعذر [٣] الكلمات لعدم البساطة فان اكثرها مركبة من اسمين او اسم و حرف [٤] على ما يلزم من مذهبهم ـ و امالان يدل على معنى غير تام فى التعقل [٥] و يسمى اداة ، و تصلح للربط ، وتركيب بسائطها لايفيد تصديقا و لا تركيبها [٦] مع احد قسيميها [٧] وحده . و « امس » و ان دل على الزمان اسم لانه هوالمعنى نفسه ولادلالة [٨] على زمانه فيه . و « المتقدم » و ان اشتمل على زمان اسمٌ اذ [٩] هو جزء المعنى لاخارج لحقه ، والمنفى فى الحد [١٠] ما وراء المعنى من [١١] الزمان .

و الأسم منه محصل و هو المستقل [١٢] بـالدلالة دون اقتـران حرف سلب به كالبصير [١٣] ، و منه معدول و هومجموع محصل وحرف سلب دل على خلاف معنى [١٤] المحصل كاللابصير [١٥] . و الاسم منه قائم وهوالذى لم يلحقه مايمنعه عن بعض ممكنات لواحقه و منه مصرّف [١٦] و هوالذى لحقه ذلك . و المركب منه تام و هوالذى كل من جزئيه تام [١٧] و منه ناقص و هوالذى احد جزئيه اداة .

التلويح الرابع فى اللفظ الكلى و الجزئى

الجزئى هوالذى نفس تصور معناه يمنع وقوع الشركة فيه [١٨] كمفهوم زيد و

---

١) يجب ان يقيد بالتام كما عرفت، شرح ٢) لاحاجة الى التقييد به بل لايجوز ذلك لاحتمال ان يوجد فى بعض اللغات لفظ مفرد دال على معنى تام موجود لشيئى معين فى زمان محصل من الثلثه، شرح ٣) ع : يتعدد ٤) الافعال المضارعة مركبة من اسمين او من اسم و حرف على مقتضى مايلزم من مذهب اهل العربية ، شرح ٥) خ م ع : العقل ٦) م : تركيبا ٧) خ : اخذقسميها ٨) ع: دلالة له ٩) ش : او ١٠) اى الزمان المنفى فى تعريف الاسم هوالخارج عن المعنى لاالذى هو نفسه ولاالذى هو جزء منه ، شرح ١١) ش : فى ١٢) خ : المستقبل ١٣) خ : كالبصر ١٤) ش : معنى المعنى المحصل ١٥) خ: كاللابصر ١٦) كالانسان بالالف واللام فان دخولهما عليه منعاه مما هوممكن له كالتنوين مثلا، شرح ١٧) هذا على خلاف مصطلح النحاة فان المركب التام عندهم مايحسن السكوت عليه، شرح ١٨) لايوجد «فيه» فى ش .

الكلي هوالذي نفس تصور معنـاه لا يمنع وقوع الشركة فيه سواء وقعت الشركة فيه [١] بالفعل كالانسان او بالقوة العديمة المانع كالعنقاء اويمتنع لمانع كالباري ، و لو كفى مفهومه لمنع [٢] الشركة ما احوج [٣] الى البرهان . والاضافة الىالجزئى لاتمنع الكلية كفرس بكر . و كل ما اشير اليه جزئى كهذا الانسان .

و الجزئى من حيث مفهومه كلى لا ما قيل عليه ذلك . و المشاركات فى امـر عام تسمى جزئية بالقياس اليه و ان كانت كلية كالانسان و الفرس الى الحيوان ، و هذاالاعتبار غيرالاول و اعتبر بتخصيصه بالاضافة .

التلويح الخامس في نسبة الاسماء الىمسمياتها

اعلم ان الاسم اى اللفظ اما ان يتـكثر و يتحد المعنى كالاسد و الليث ويسمى مترادفة [٤] ، اويتـكثران ويسمى نحوه اسماءً متباينة ، او يتحدالاسم و يتـكثر المعنى فاما ان يـكون الاشتراك فى الاسم ليس لمعنى بتة [٥] ويسمى مشتركا اويـكون الاشتراك لمعنى مشترك غير مقصود باللفظ كان مشابهة كوقوع الفرس على الحيوان المشهور و على المنقوش او ملازمة ــ و يعتبر التشابه فى الامـر المشهور كالشجاعة للاسد لا المخفى كالبخر ــ و يسمى اسماءً مجازية و متشابهة ، و ان تُرك الوضع الاول يسمى منقولة [٦] . اولمعنى مقصود باللفظ غيرمتساوفى الكل كالموجودعلى القيوم والممكنات فانه على الاول اول و اولى و كالابيض علّى الثلج و العاج [٧] فانه على الاول اشد و اولى دون اولية [٨] و يسمى متشـككا [٩] ، او لمعنى غير مختلف فى المسميات و يسمى متواطيا [١٠] كالانسان على جزئياته اذ لا اشد و اولى فيه [١١] .

---

١) لا يوجد « فيه » فى م ٢) م ، بمنع ٣) ش:لمااحوج ، خ : ما احتج (ما احتيج ظ) ٤) خ : مرادفة . و العبارة لاتخلو من اشكال نحوى فتامل ٥) خ : لمعنى فبه ، ش : لمعنى مشترك بته ٦) كذا بالتأنيث ! ٧) ع : وعلىالعاج ٨) ش خ م · الاولية ٩) ش : مشـككة ١٠) خ : متواطيات ١١) ع : بتة

و الاسم الواحد قد يقع بالاشتراك على واحد من جهتين كالاسود اذا سمى به شخص اسود [١] والجزئى على زيد لمفهوميه [٢]. وقد يؤخذ المتباين [٣] مترادفا للاشتباه كالصارم و السيف . و الاسماء المشتقة ان تؤخذ للاشياء اسامٍ من اسماء احوالهامتغيرة بزيادة او نقصان و الا فهو اشتراك . و الكلى اعم من المتواطى والمتشكك لخلوه عن شرطيهما .

التلويح السادس فى الموضوع و المحمول

اذا قلناج هو ب فج هو الموضوع و ب هو المحمول . و ليس معنى الحمل اتحاد حقيقتهما اذ [٤] يكون حمل الشيئى على نفسه . و لابد فى التصديق من تصورين. و لاحمل فى الاسماء المترادفة الا بزيادة ضميمة كقولنا الانسان هو المسمى بشراً، و ليس غرض [٥] الحمل معنى التسمية ، بل معناه [٦] ان الشيئى الذى يقال له ج بعينه يقال له ب كان ذلك الشيئى فى نفسه احدهما كقولنا الانسان ضاحك و عكسه او شيئا ثالثا [٧] كقولنا الضاحك كاتب . و ظُنّ ان الشيئى فى جميع المواضع امر زائد عليهما حتى فى قولنا الانسان جوهر و ذلك خطاء فان الشيئية و كون الشيئى حقيقة ليسا باصلين تلحقهما الجوهرية و الانسانية و غيرهما بل تتحقق الانسانية و غيرهاما يقالان عليه حتى يقال بعده انها حقيقة او شيئى .

و الجزء كالحيوان لايحمل على الكل كالانسان اذ دخل فيه الّان توخذالحيوانية مطلقة تستوى نسبتها الى جميع الجزئيات فلا يكون جزءاً . و لا محمول جزئى فى

---

١) ش : شخص واحد اسود ٢) فانه يمنع تصور معناه من وقوع الشركة فيه فهو جزئى حقيقى ولدخوله تحت الانسان هو جزئى اضافى ، شرح ٣) خ م . المباين ٤) خ،او ٥) م ع : وغرض الحمل (بدون ليس) ٦) لما ابطل الظن الفاسد فى الحمل ذكر بعد ذلك معناه الحقيقى و اقسامه ، شرح ٧) كذا فى ع بحك واصلاح، وفى ساير النسخ: شيئى ثالث.

الايجاب فان موضوعه ان جعل كليا سواء خصص بلفظة بعض او [١] نحوه او لم يخصص يكون حصرا لما فيه تصور اشتراك فيما ليس له ذلك و ذلك لا يجوز [٢] ، و ان جعل جزئيا ان كان هوفلا حمل و ان كان غيره فلا حمل ايجابيا [٣] .

التلويح السابع فى الذاتى والعرضى

قد علمت ان الكلى له جزئيات اما واقعة او عقلية فهو اذن صالح لان يحمل . و كل محمول اما ان يكون داخلا فى حقيقة الموضوع و يسمى ذاتيا اويكون خارجا و يسمى عرضيا . و الذاتى لماكان جزءاً لزم تقدمه على الموضوع بالطبع وان تكون له علية ما . و يشاركه بعض العرضيات فى امارتين : فى ان نسبته الى المهية لا تنسب الى علة ولا يمكن توهم الرفع ، الا ان هذا العرضى [٤] مثل الزوايا الثلثة للمثلث يكون معلول الماهية ولا كذلك الذاتى . ومفهوم الوجود كمخلوقية الانسان، وعرضية السواد عرضى لتأخر التعقل . و الوجود عرضى للجواهر و الاعراض لجواز تعقل المهية مع الشك فيه وجواز تعليله بالخارج الا ان يوخذ الموجود من حيث هوموجود، و كل شيئى اذا اخذ منه و من صفته مجموع [٥] يقومانه . ووجود الشيئى غيره لوقوعه بمعنى واحد على غيره .

واللازم ينقسم الى مالا وسط [٦] له والى ماله ذلك كالضاحك اللاحق بالانسان بتوسط المتعجب [٧] . و الوسط محمول يلحق بسببه بالموضوع محمول آخر .

و مَن رَسَم الذاتى بالامارتين العامتين اخطأ و قد يكون للشيئى محمولان لا يجتمعان وجودا و عدما و يؤخذان كلازم واحد كالزوجية و الفردية للعدد ، فقولنا « العدد اما زوج و اما فرد » محمول لازم واحد يسمى مصراعيا .

و العرضى ينقسم الى مالا يرتفع فى الذهن والعين كما مثلناه والى ما يرتفع

---

١) م : و ٢) ش : ولايجوز ذلك ٣) خمع : ايجابا ٤) خ م ع : العرض ٥) خ م : مجموعا ٦) م : واسطة ٧) ش : بواسطة التعجب.

فی الذهن دون العین کعمی الاکمه و الی ما یفارق الوجودین اما بسرعة و سهولة کمرض المصحاح او بصعوبة و بطؤ کمرض المراض .

التلويح الثامن فی المقول فی جواب ما هو

لیُدرَ [١] ان السائل بما هو اما ان یطلب حقیقة الشیئی او مفهوم الاسم ان کان عارفا للحقیقة غیر مطلع علی انها تسمی بذلك، اویکون امرا عدمیا او لم یطلع بعد علی وجوده . و جوابه اما بلفظ [٢] دال بالمطابقة علی مجمـوع ذاتیات المسئول عنه و علی الآحاد تضمنا اوقول کذلك . اما المدرك لحقیقة الشیئی کمن ادرك مفهوم الاسد اذا لم یعلم الغضنفر فیجاب بلفظ و یکفیه التبدیل بالاشهر . و ظُنَّ ان المقول فی جواب ما هو هو الذاتی فحسب وهو سهو [٣] فانّ الذاتی لیس کل هویة الشیئی و لا مفهوم اسمه مطابقة و الطالب یطلب الهویة فلا جواب به ، ثم ان کان اعم کمارأی بعضهم تخصیص الجـواب به فیصلح ان یقال علـی المختلفات بالحقیقة اذا سئل عن آحادها باسؤلة فلا میز من الجواب مع ان لا دلالة للعام علی الخصوصیة . و الجزء الخاص کالناطق لا یدل علی العام الّا بالالتزام و لا یعتبر الالتزام لانه غیر محدود فیجوز للشیئی لوازم غیر متناهیة ککون الاثنین نصف الاربعة و ثلث السته و ربـع الثمانیة و هلم جراً الی غیر النهایة ، ثم لو صلح الالتزام فی الجـواب هیهنـا فاللازم الواحد المتعاکس [٤] علی کثیر من اللوازم من حیث هی هی یجوز ان یقال فی جواب ما هو علی کل منها فلا یحصل [٥] میز فی جواب المختلفات و هذا لایرتضیه سلیم الفطرة. و مفهوم الناطق شیئی مّا له قوة النطق و یعرف من خارج [٦] تخصیصه بالحیوان و

---

١) م خ: لیدری ، ش:لابدوان ٢) لایرید باللفظهیهناما یعم المفرد والمرکب و الا لم یکن فی فوله « اوقول » فائدة بل یرید مـا یخصص بالمفرد ، شرح ٣) ش م : و سهو ، خ : و سهواً ٤) یرید باللازم المتعاکس ما هو مثل لزوم استعداد الکنابه للانسان اللازمة لاسنعداد الضاحکیة اذکل واحد من اللازمین لازم للآخر لزوما منعاکسا ، شرح ٥) خ : یجعل ٦) ع : خارجه

كذلك كل مشتق نحوه مثل الابيض فانه يدل على شيئى قام به البياض ويعرف انه جسم من خارج اذ لوقام البياض بغير الجسم لكنّا نسميه ابيض ، فالمقول فى جواب ماهوهوالمهية ، وانّى تتحقق فى الوجود ن دون المقومات [١] ؟ و ان لم تخطر بالبال مفصلةً فهى داخلة .

نم السائل بما هو اما ان يطلب امرا غير معترن بعدد ان كان كليا فيجاب بحده كجوابنا للسائل ان الانسان ما هو انه حيوان ناطق . وان كان جزئيا فسيأتى ، وان كان امرا معترنا بالعدد غير معرض [٢] للآحاد بل اسارالى العدد انه ما هو فهو طالب المهية المشتركة دون الخصوصيات فيجاب بها . و فى هذا العسم اما ان يكون الذى فضل به كل من المشاركات على المهية المشتركة داخلا [٣] فى حقيقه يُقوّم ما به الافتراق وجود ما به الاشتراك اولايكون كذا ــ ولا يقوّم الامرالخاص وجود العام ــ فالاول كما اذا سئل عن الانسان و الطير و الفرس انها ما هى فالاعم من الحيوان كالجسم لا يدل على كل المهية المشتركة بل يُخلّ بذى النفس و غيره ، و الاخص منه كمعرض اسماءالآحاد غير مطابق [٤] فانه غير سائل عن واحد واحد، والمساوى للحيوان كالحساس اوالمتحرك بالارادة مثلا قد قيل انه لا يدل على الامر العام الا بالالتزام و لم يعتبر، فيتعين الجواب انها « حيوانات » و الحيوانية [٥] جامعة للمقومات المشتركة تاركة لما ورائها ، وهذا الجواب لايصلح لسؤال [٦] الآحاد افرادا .

و الثانى كما اذا سئل عن زيد و عمرو وخالد انهم ماهم فيجاب بالانسان كما [٧] ذكر و كذلك اذا سئل عن واحد اذ الجماعة الاولى مختلفة الحقايق و هنا لك جعل الحيوان فى كل واحد هوجعله انسانا و فرسا وهيهنا جعل انسانية كل واحد غيرجعلها زيدا وعمراً بخواصهما بل هى عوارض خارجة غير مغيرة [٨] لجواب ماهو .

---

١) اى لا سحقق الا بمقوماتها ، ف سرح ٢) خ ع ش : معرض ٣) فى الاصول: داخل ٤) م : غير المطابق ٥) ش: والحيوانات ٦) س: لشواذ ٧) خ : لما ٨) ع : معتبرة ، ش م : متغيرة .

التلويح التاسع فى الالفاظ الخمسة المفردة

كل كلى مقول فى جواب ما هواما ان يكون على مختلفات الحقائق كالحيوان و يسمى جنسا وبرسم [١] بانه الكلى المقول على اشياء مختلفة الحقائق فى جواب ماهو، و اما ان يكون على اشياء متفقة الحقائق و يسمى نوعا و يرسم بانه الكلى المقول على اشياء لا تختلف الا بالعدد فى جواب ماهو . والنوع يطلق بمعنى آخر و هو اخص المقولين القريبين [٢] فى جواب ما هو بالنسبة الى الآخر ، و يغاير مفهوم الاول لاعتبار النسبة فيه الى الفوق [٣] ، و قد يكون هذا النوع جنسا كالحيوان بالنسبة الى الجسم و لا كذلك الاول فان الانسان نوع بالمعنيين لا يدخل احد المفهومين تحت الآخر اصلا .

و الاجناس تترتب فى صعودها و نزولها ، ويجب نهايتها اذ لا اعم من الوجود و لا اخص من الشخص و مراتب العموم محصورة بين هذين الحاصرين فتجب فيها

---

١) انما كان هذا رسما لان مقولية الشيئى بالنسبة الى غيره امر خارج عن ذلك الشيئى و التعريف بالامور الخارجة رسم لاحد . والكلى جنس للخمسه والمقولية الى بعده خاصة تميزه عن الاربعة الباقيه . و يجب ان يضاف الى هذا الرسم و امثاله قيد آخر و هو ان يقال من حيث هو كذلك اوما فى معناه كما ستعلمه ان الشيئى الواحد قد يكون جنسا باعتبار و نوعا او خاصه او عرضا عاما باعتبار آخر ، شرح .

٢) يريد بالمقولين كالحيوان و الانسان فان كل واحد منهما مقول فى جواب ماهو و احدهما و هو الانسان اخص من الآخر و هو الحيوان و كذلك الجسم النامى و الحيوان، و التقييد بالقريبين لا اعرف فيه فائدة فكانه اخذ ذلك من قول الرئيس ابى على بن سينا « انه الذى يقال عليه و على غيره الجنس قولا ذاتيا اوليا » فلكونه اعتبر فى رسمه الاوليه فى قول الجنس عليه اعتبر هو فى هذا الرسم ايضا القرب . و الذى ذكره الرئيس فيه فائدة ظاهرة و هو ان تخرج به الصنف فانه يشارك غيره فى الدخول تحت الجنس ويقال عليه و على غيره الجنس قولا فى جواب ماهو لكنه لا يقال ذلك قولا قريبا من غير واسطة بل بواسطة مقوليته على النوع اولا و عليه اعنى الصنف ثانيا و فى هذا الرسم اذا حذف ذكر القريبين لا يدخل الصنف فيه ليحتاج الى اخراجه بقيد لان الصنف ليس بمقول فى جواب ماهو ، شرح . ٣) خ : الفرق ، م : فوق .

النهاية ، و بهذا البيان يعرف ان اللازم لا اوساط له غير متناهية لانحصارها بينه و بين الماهية ، و لو ساغ عدم النهاية فى الذاتيات لكان لايعقل من هذه الانواع مالا تتقدمه اشياءٌ لاتتناهى وذلك بين البطلان فينتهى الترتيب الى جنس ليس فوقه جنس و يسمى جنس الاجناس كالجوهر مثلا و نوعٍ لا نوع تحته و سمى نوع الانواع و الى شيئى هو جنس لما تحته نوع لما فوقه كالحيوان و غيره من المتوسطات .

و قد بقى من الذاتيات مالا يصلح لجواب ماهو فلا يكون الاعم المحيط[1] لانه مقول [2] فيكون خاصا فيصلح للتمييز بين [3] المشاركات للشيئى فى معنى عام و يسمى فصلا و يرسم بانه الكلى الذى يقال على الشيئى فى جواب اى شيئى هو فى ذاته . و العرضيات الخاصة كالضاحك تُميّز الا انه تميز غيرذاتى . و ايٌّ يطلب التمييز المطلق.

و فصل الحيوان فصل جنس الانسان و ليس جنسه فلا كل ذاتى اعمِ جنس كما ظن المتخلفون . و كل فصل فانه مقوم لنوعه و مقسم لجنس ذلك النوع . ومن الكليات ماله فصل مقسم دون المقوم كجنس الاجناس ومنها ماله المقوم [4] دون المقسم كنوع الانواع و منها ماله كلاهما كالمتوسطات . و الفصل المقسم للنوع يقسم الجنس و لا ينعكس و الفصل المقوم للجنس يقوّم النوع و لا عكس .

و الذاتى انحصر فى المقول فى جواب ماهو المنقسم الى المقول على المختلفات و الى المقول على المتفقات و غير المقول الصالح لجواب اى شيئى الذى هو الفصل.

---

١) معنى قوله « المحيط » هو مالا يتضمنه شيئى يساويه فى الحمل كتضمن الحيوان للحساس والانسان للناطق لا بالعكس، شرح ٢) تقدير الكلام لوكان الاعم المحيط لكان مقولا لكنه ليس بمقول فليس بالاعم المحيط و قوله فيكون خاصا الخ يريد انه لما ثبت انه ليس باعم محيط وجب ان لا يكون مشتركا فيه لان كل مشترك اعم محيط و يلزم من باب عكس النقيض ان مالا يكون اعم محيطا لايكون مشتركا و كل ماليس بمشترك فهو خاص ، شرح ٣) خ م : من ٤) ع . مقوم .

و العرضى [1] اما ان يكـون محمولا على نـوع واحد دون غيره كان نـوعا اخيرا او متوسطا ، عم الجميع اولم يعم ، لزم اوفارق كقوة الكتابة ووجودها بالفعل للانسان و يسمى خاصة وترسم بانها كلى [2] يقال على ماتحت حقيقة واحدة [3] فقط قولا غيرذاتى، واما ان يكون محمولا على نوع وغيره عم اولم يعم لزم اوفارق كالابيض على البيضان [4] و يسمى عرضا عاما و يرسم بانه كلى يقال على ما تحت حقيقة واحدة و غيرها قولا غيرذاتى . وقد يسمى عرضا و يحذف عنه العام [5] وليس هذا هو العرض القسيم للجوهر فان هذا قد [6] يكون جوهرا فان الجسم عرض [7] للابيض لخروجه عن مفهومه كمادريت و ليس عرضا بذلك المعنى واللون عرض بذلك المعنى و هو جنس السواد [8] لا العرض العام . وخاصة الجزئى خاصة الكلى وعرض عام الكلى عرض عام [9] الجزئى ولا ينعكسان. و قد يكون شيئى واحد كاللون جنسا كما هو للسواد ونوعا كما هو للكيف و خاصة كما هو للجسم و عرضا عاما كما هو للانسان لاختلاف الجهات .

التلويح العاشر فى احوال لهذه [10] الالفاظ

هذه الالفاظ الخمسة التى هى الجنس والنوع و الفصل والخـاصة والعرض

---

١) لوقسم العرضى الى ما يكون محمولا على كل واحد دون غيره والى مالايكون لدخلت الاقسام باسرها فيه و هو اصح من قوله على نوع واحد . و قد يمكن ان يكون مراده بالنوع ههنا اى حقيقة كانت لكن فى هذا التاويل تعسف ، شرح. ٢) فى الاصول: كلية ، و فى ش بحك و اصلاح ٣) قوله فى الرسمين على ماتحت حقيقة واحده ولم يقل على حقيقة واحده لان الرجولية مثلا هى من خواص الانسان و لا تضاف بالحمل اليه من حيث هو انسان فلا يقال الانسان رجل ولواضيفت اليه من حيث هو لعمت و ليس كذا، شرح ٤) ع ش : البيضانى ٥) زيدفى م بعد« العام » : فيظن انه قسيم الجوهر ٦) لايوجد « قد » فى ع ٧) م ع ش : عرضى ٨) ع : للسواد ٩) ع : العام ١٠) ش : هذه

العام مشاركة [١] فى وقوعها على الجزئيات باسمائها وبحدودها [٢] ايضا . وثلثة الذاتيات واقعة بالتواطؤ لا يسوغ فيها التشكك الا على تفصيل سيأتى [٣]، والباقيان قد وقد[٤]. والفصل المنطقى الناطق لا النطق اذ لا حمل فيه . والصفات كالسواد لا يوصف بها الشيئى الا مع اشتقاق كالاسود فلا يقال الانسان سواد بل اسود . و يفهم من الاول [٥] دخوله فيه . ولولا الفصل ما [٦] استعد الجنس للخاصة وقد دريت ان من خاصية الفصل تقويم وجود الجنس المخصص [٧] ، و الحقيقة الاصلية [٨] ما يقوّم الجزء الخاص لها وجود العام كما يقوم المجموع والمختلفة ما يتقوم باجزائها ولا يقوم بجزئها [٩] المشترك بالخاص كالافطس و باختراع الاسامى لا تحصل حقائق [١٠].

و كون الشيئى موصوفا بانه احد هذه الخمسة اوانه كلى اوقسيمه [١١] او احد قسميه ونحوها عرضى له . ووصف الشيئى باحد هذه لاضافة مّا اما الى فوقه او تحته اومساويه، و كلٌ فى نفسه دون النظر الى ذلك حقيقة نوعية . والذاتى ليس من شرطه ان يكون للحقيقة الاصلية بل قد يكون للشخص كالانسانية لاشخاصها . والمقسمات غير الفصل جاعلة للاصناف [١٢] ، هذا ما اردنا ههنا .

---

١) ط : مشاركة   ٢) كالانسان الصادق باسمه على زيد وعمرو وبحده ايضا اذ كل واحد منهما يصدق عليه انه حيوان ناطق . وقوله بحده لا يريد ان حد الكلى هو حد الجزئى الذى تحته فان ذلك محال فى مثل الحيوان والانسان وفى كل جزئى تحت كلى بل يريد صدقه عليه لا على انه حد له . ومراده من الحد ماهو اعم منه ومن الرسم ، شرح   ٣) يريد انه يأتى فى علم ما بعد الطبيعة تحقيق الحال فيه فانه يخالف الجمهور فى ان الجواهر لا تقبل الشدة والضعف ، شرح   ٤) يعنى قد يقع بالتشكيك وقد لا يقع ، شرح   ٥) اى يفهم من حمل الفصل على النوع دخول الفصل فى النوع على المعنى الذى عرفه فى حمل كل ذاتى ، شرح   ٦) ش : لما   ٧) فيه نظر فان الاضافة الى المحل كاضافة السواد الى محله مقومة لوجوده وليست فصلا، شرح   ٨) سيجيئى فى مبحث الحد كلام عن «الحقيقة الاصلية »   ٩) ع ح م : لجزئها   ١٠) ع : الحقائق   ١١) قوله اوقسيمه يريد الجزئى وقوله اواحد قسميه يريد الذاتى والعرضى وقوله ونحوها يريد لكونها مقولا فى جواب ماهو اوغير مقول وما اشبه ذلك ، شرح   ١٢) ينبغى ان يفهم ان ذلك ليس على اطلاقه بل منها ما يكون منوعا لكنه لم يذكر ذلك فى الكتاب و ذكره فى غيره من كتبه ، شرح .

المرصد الثانى فى القول الشارح

و فيه ثلاث تلويحات

التلويح الاول فى الحد

الحد التام هوالقول الدال على ماهية الشيئى وبجمع مقوماته كلها ، و بتر كب فى الحقائق الاصلية من اجناسها وفصولها . وما لاتر كيب فيه لاقول دال عليه فان احد اللفظين ان دل على ماوراء الماهية فليس القول حداً وان دلا على الوحدانى فترادفا. واللفظ الواحد اذا دل على الذات فهو اسم لاحدٌ وان دل على البعض فلا حدبه [1] . وليس الغرض من الحد التمييز لحصوله بخاصة واحدة [2] ولاالمشروط بالذاتى لحصوله بفصل وبحدناقص وهو الذى اخذ فيه الجنس البعيد مع الفصل كقولنا للانسان انه جوهر ناطق وقد اخل ببعض الذاتيات لعدم دلالة الاعم عليها اصلا ولدلالة الخاص التزاما وهوغيرمعتبر، بل الغرض من الحد تصور كنه الشيئى كما هو ويتبعه التميز. ولا ايجاز فى الحد ولاتطويل امّا فى المعنى فلان غير المقوم لا يورد والمقوم لايحذف واَمّا فى اللفظ فالجنس القريب اسمه اغنى عن تعداد [3] مشتركات المقومات لدلالته عليها تضمنا والفصول وان كثرت لادلالة لبعضها على بعض الا بالالتزام فيذكر جميعها ، و ان اورد حدالجنس مقام اسمه لاضير وتركُ مثل هذ الايجاز لا براح فيه عن الحدية [4] ، فمن شرط فى الحد الايجاز مخطئ [5] ، والوجيز [6] مضاف وكائن من وجيز [7] كنسبة [8] طويل لاخرى [9] فالاضافات [10] المجهولة لايحد بها [11] الغير الاضافيات [12] المعلومة دونها .

---

١) ع م : حدية ٢)ع : من الخاصة وحدة ، خ : بخاصية ٣) ع : تعدد

٤) خ م : الحادثه ، ش مثلهما بلا نقطة ٥)خم : فخطا ٦)خم : الوجز ، ع :

(راجع ذيل الصفحة التالية)

التلويح الثانى فى الرسم

وهوقول مؤلف من خواص الشيئى و اعراضه التى تخصه جملتها معا . و التام منه ما وضع فيه الجنس لتفيد ذات الشيئى ، والناقص ماليس كذلك . واللفظ الواحد كالخاصة لا يكفى للرسم فانه خاصة الخواص [١] المتلازمة ان كانت لحقيقة فيسوغ رسم الكل [٢] بها اذن فلا ميز فلاجواز ولايقدح هذا فى القول الذى استقصى فيه فى ذكر اللوازم . ولارسم واحد لمختلفين .

التلويح الثالث

ينبه فيه على امثلة فى الخطاء ليهذب الطبع فى الوقى لئلا يأخذ الشارح اللوازم العامة كالوجود والعرضية مكان الجنس والجنس والفصل احدهما مكان الآخر كقولهم العشق افراط المحبة بل هومحبة مفـرطة ، ولئلا يحد الجنس بنوعه كتحديدهم الشر بظلم الناس ، ولايوخذ جنس مكان جنس كمن اخذ القوة والملكة فى حد الفاجر [٣] و القادر على الفجور كل مكان الآخر ، ولا يضعنّ [٤] الموضوع مكان جنس كاخذهم الخشب فى حد الكرسى ، ولا الموضوع الفاسد مكانه كقولهم الخمر عنب معصر و كذا الرماد خشب محترق ، ولا الجزء مكانه كقولهم الانسان حيوان ناطق وعنوا بـالحيوان مـا

١) خم : للخواص . وفى الشرح : خاصة الخواص الملازمــه هى كالكاتب والضاحك والمنتصب القامة فان كل واحد منهما خاصة للباقى وللانسان ٢) يريد بالكل الذات و باقى الخواص ، شرح ٣) خ : العاجز . و فى الشرح : هو كما يقـال العفيف من له قوة يتمكن بها من اجتناب الشهوات البدنية فان الفاجر له هذه القوة ايضا الا انه لايجتنب
٤) ش : تضعن .

بقية تعليقات الصفحة السابقة

الوجيز ٧) خ : وجز، ع : وجيز ٨) عخم: لنسبة . ٩) ش : بالاحرى ،ط: لآخر ١٠) م والاضافات ، خ : و الاضـافات المحموله ١١) ش م : لايحدها
١٢) م : الاضافات، وفى الشرح : فالوجيز من الاضافات المجهولة فلا يحد به الامور الغير الاضافيه فى ذواتها وماهياتها المعلومة دون تلك الاضافات .

يخصص به [١] فذلك لا يقال على المختلفات فلاجنسية بل تورد حيوانية غير مشروطة بتقييد ولاتقييد اذلوشُرط باللاتقييد لاجواز لافتران الفصل به . ولاتؤخذ الانفعالات مكان الفصول فانها اذا اشتدت قد نبطل [٢] وهذه مثبتة .

ولا يُعرّف الشيئى بمثله فى المعرفة والجهالة كقولهم انّ الزوج ما ليس بفرد فضلاعن [٣] ان يُعرّف بالاخفى كقولهم انّ المثلث شكل زواياه الثلثة مساوية لقائمتين . ولا يعرف الشيئى بما لا يعرف الا به كقولهم ان الشمس كوكب تطلع نهارا ولابد من اخذ طلوع الشمس فى حد النهار .

ولا يكرر الشيئى فى الحد كقولهم انالانسان حيوان جسمانى ناطق وقددخل الجرمية فى الحيوان الا فى محالّ الضرورة كقولنا ان الاسود شيئى قام به السواد من حيث هو كذلك لئلا يُظنّ انه مجرد ذلك الشيئى .

والمتضايفان كالاب والابن اخذ كل منهما فى حدالآخر لمعية العلم بهما ولايعلم ان التحديد بمابه العلم فيقدم لا بما معه ومن علم احد المضايفين علم الآخر بل الصواب ان يؤخذ الذاتان مجردين عن التضايف مع السبب الموقع للاضافة فينتصب حدا كقولنا ان الاب حيوان يولد آخر من نوعه من نطفته فلا مرجع فيه الى الابن . و فرفوريوس اخذ كلا من الجنس والنوع فى حدالآخر فحمل على سهوه .

وليس من شرط كل قول شارح ان يعرف المشروح له حديته او رسميته فقد عرفناك اجزائهما حين لم تعلمهما بما كنت [٤] سنعرف انه احدهما . هذا ما اردنا من التركيب الموجه الى التصور ونذكر التركيب الموصل الى التصديق .

---

١) اى بالانسان اوالناطق ، ف شرح ٢) انماقيد بقد لان من الانفعالات ما لا نبطل كالحركات السماويه والمعلات النفسانيه ، شرح ٣) لا يوجد «عن» فى ع ٤) خ ع : كنت ، ش بلا نقط . وفى الشرح : « انما قد عرفنا اجزاء الحد والرسم حين لم يكن الحد والرسم معلومين » وايضا : « فقد عرفت اجزاء الحد والرسم حين الجهل بهما بما سنعرف انه واحد منهما على التعيين .

المرصد الثالث فی التركيب الخبری

وفيه اربع تلويحات

التلويح الاول فی انواع القضايا

وهيهنا مقدمة : اعلم ان للشيئی وجودا فی الاعيان ای فی نفسه وهوالمدلول عليه لاالدال ، و وجودا فی الاذهان وهودال علی العينی حقيقة لا وضعا ، و وجوداً فی اللفظ و هودال وضعا علی الذهنی ومدلول من جهة الكتابة ، ووجوداً فيها . و دلالتا هذين الاخيرين تختلفان بالاعصار ولا كذلك الدلالة الاولی .

واللفظ المركب اما ان يكون علی سبيل التقييد وهوالمستعمل فی الاقوال الشارحة ، و كثيراً ما يقوم مقامه لفظ واحد كقولنا الحيوان الناطق المائت ويقوم مقامه الانسان . وماسوی هذا امّا ان يتطرق اليه الصدق والكذب ام لا ، والاولهو مطلوبنا وهوالخبر والقضية والقول الجازم وهوقول يصح ان يقال لقائله انه صادق فيه اوكاذب .

وهذا لا يخلو اما ان يكون اذا حلل كل جزء اول[1] له لايصلح وحده للخبرية اويصلح ، فالاول يسمی قضيةً حملية كقولنا الانسان حيوان اوليس . والمتقدم فی الوضع هيهنا ونحوه يسمی الموضوع ونحو المتاخر المحمول و«ليس» حرف سلب . ومن خاصيتها بساطة اجزائها اوتقييدها ان كثرت بحيث يصح ان يدل علی كل واحد بلفظة واحدة .

---

۱) فی الشرح : احترز بلفظ اول عن المفردات التی ينتهی اليها تحليل الشرطيات وبلفظ وحده عن كل واحد من الاجزاء الاول باعتبار التحليل حال انضمامه الی الاخر فانه اذ ذاك غير صالح للخبرية وانما يصلح لها حال انفراده لاحال تركيبه .

والثاني يسمى الشرطية[١] ولايخلو اما ان يكون اصل الرباط بين جزئيه بلزوم او بعناد . و الأول يسمى شرطية[٢] متصلة كقولنا ان كانت الشمس طالعة فالنهار موجود، و يسمى ما قرن به حرف الشرط من[٣] جزئيها المقدم والمقرون بحرف الجزاء التالى ، و الثاني منفصلة[٤] كقولنا اما ان يكون هذا العدد زوجا و اما ان يكون[٥] فردا ، وقد اخذ [ت] قضيتان فيهما و اخرجتا باقتران[٦] هذه الادوات عن[٧] الخبرية لعدم صلوح كل واحد المتصديق بعد هذه ، ولولاها كانت قضايا . والاولى لجزئيها[٨] ترتيب يتغير المعنى بتغييره دون الثانية . و الاولى اذا تكثرت[٩] القضايا فى تاليها يتكثر لتكثر الربط بالمقدم و تمام الكلام التصديقى عند اول ما قُرن ، و ان تكثرت[١٠] فى المقدم فلا تكثر[١١]. وليكن « هذا به ذات الجنب » احدَ الجزئين و « به حمى لازمة وسعال يابس وضيق نفس و نبض منشارى[١٢] » كلها يؤخذ تارة فى المقدم واخرى فى التالى ومربوطا به و يمتحن . بخلاف المنفصلة فان كثرة القضايا لا تخرجها عن الوحدة . و الحملية ايضا اذا تكثر فى جزئيها حرف عطف او ما يوجب الاستقلال فى الآحاد تتكثر فى ايهما كان . واشترك[١٣] الشرطيتان فى انحلالهما[١٤] اولا الى الحمليات ومنها الى المفردات و ان لأُيدَلّ بلفظ[١٥] على احد اجزائهما الأُول .

و لكل من هذه ايجاب و سلب ، فايجاب الحملية كقولنا الانسان حيوان اى المفروض ذهنا و عينا انه انسان دون شرط تعميم و تأبيد و مقابليهما هو حيوان و

١) ع ش : الشرطى ٢) ع ش : شرطيا متصلا ٣) خ : بين ٤) ع ش خ : منفصلا ٥) ع : اويكون ٦) م : باقران ٧) م : غير ٨) ع ش خ : لجزئها ٩) ع ش خ كمرت ١٠) ش : كثرت ١١) م : يتكثر ، و فى الشرح : يريد فلا يلزم التكثر ١٢) ع: متساوى ، ش بلا نقط . خ م : بيض منشارى ١٣) ع : اشتراك ١٤) فى الشرح: من الشرطيات ما يكون مركبة من شرطيات ايضا كما يتبين فيما بعد فلا يكون اول انحلال تلك الحمليات . ويمكن ان يتاول بان مراده بانحلالها اولا انهما تنحل الى الحمليات قبل انحلالها الى المفردات .
١٥) قوله بلفظ ، يريد به المفرد لا المركب ، شرح .

يخص[١] به النسبة بهو. و سلبها كقولنا الانسان ليس بحجر، و حاله ما سبق . وايجاب المتصلة كقولنا ان كانت الشمس طالعة فالنهار موجود ، و هو يتعلق باثبات اللزوم و ان كان بين السالبتين ، وسلبها ما يقطع اللزوم كقولنا ليس ان كانت الشمس طالعة فالليل موجود . و ايجاب المنفصل[٢] ما يوقع العناد و ان كان بين سالبتين [و] مثاله ما ذكرنا ، و سلبه ما يقطع العناد كقولنا ليس « اما ان تكون الشمس طالعة و اما ان يكون النهار موجودا » . و اشترك ايجاب الثلثة فى ايقاع نسبةٍ[٣] مّا بين الجزئين و السلب فى رفع تلك النسبة .

و المتصلة الموجبة اذا قرن باحد جزئيها حرف السلب و ادخل عليهما[٤] لفظة « اما » بعد حذف اداتيهما[٥] صارت منفصلة و ان كان التالى اعم فليكن عند القلب السلب ماخوذا فيه[٦]. و المنفصلة اذا قرن باحد جزئيها السلب وادخل فيهما[٧] اداتا الاتصال صحت متصلة لانه اذ لم يجتمع وجود امرين يلزم من وجود احدهما عدم الآخر و اذا لزم[٨] معية وجودهما يعاند[٩] وجود احدهما عدم الآخر .

و المنفصلة منها حقيقية و هى التى يراد فيها بامّا منع الجمع و الخلو ، و منها غير حقيقية و هى التى تمنع الجمع دون الخلو كقولنا هذا المحل اما ان يكون ابيض او[١٠] يكون اسود ، او منع الخلو دون الجمع كقولنا اما ان لايكون هذا المحل ابيض و اما ان لا يكون اسود . و كل ما منع الجمع فقط اذا ادخل اداة الانفصال على سلبى جزئيه منع الخلو فقط .

---

١) ش : يختص ٢) م : المنفصلة ٣) م:النسبة ٤) ش : عليها
٥) ع خ : اداتها ، ش:اداتيها ٦) فى الشرح : كانـه اعتبر فى الانفصال العناد فى الجمع خاصة و لم يعتبره فى الخلو فانه اذا قرن حرف السلب بـالمقدم صارت منفصلة ما نعة الخلو فلا يصح منعه من اقتران حرف السلب بالمقدم عند قلبها الى المنفصلة الا اذاعنى بها ما نعة الجمع لا مانعة الخلو ٧) ش : فيها ٨) ع خ : و اذا انتفى
٩) خ : يغاير ١٠) م : واما ان لايكون .

و قد تتاتى متصلة صادقة من جزئين كاذبين كقولنا ان كانت العشرة فردا فهى غيرمنقسمة بمتساويين، و كذلك المنفصلة الا انها غير حقيقية كقولنا « الفلك اما ان يكون حارا او باردا » فى جواب من اثبتها عليه .

و المتصلة لا يجب فى اتصالها اللزوم بحسب الاقتضاء[١] لذات الامر بل ان كان صحبه[٢] ايضا يجوز كقولنا ان كان هذا كاتبا فهو ضاحك و هما لازما امر غيرهما .

و المتصلة والمنفصلة يصح قلبهما الى الحملية اذا صرّح باللزوم و العناد كقولنا طلوع الشمس يلزمه وجود النهار ، او : يعانده الليل . و قد[٣] يصح القلب على [٤] غير هذا الطريق[٥] .

و الايجاب ابسط من السلب اذا الأعدام و السلوب يؤخذ فى حدها ثبوت مّا[٦] و الا لامفهوم لها ، و لا ينعكس .

التلويح الثانى فى خصوص القضايا و اهمالها و حصرها

اعلم ان موضوع القضية اما ان يكون جزئيا و تسمى حينئذ مخصوصة و شخصية ، موجبة و سالبة ، كقولنا زيد كاتب ، او : ليس ، اوكليا . فان لم يبين قدر الحكم و كمية الموضوع سميت مهملة ، موجبة او سالبة ، كقولنا الانسان فى خسر اوليس . و ان بين كمية الموضوع سميت محصورة و هى اما كلية موجبتها كقولنا كل انسان حيوان وسالبتها « لاشيئى من الانسان بحجر » و« ليس و لا واحد » . ولم يقتصر على ليس لاشعاره بحاضر الزمان و تخصيص الواحد . و اما جزئية موجبتها

---

١) م : الاقتصاد ٢) م : صحبة ٣) لايوجد « قد » فى ش ٤) ع: من ٥) شرح : يريد كمافى قولنا ان كان الحيوان متحركا بالاراده فهو صاحب غرض وهذا لايصح الا فيما كان المقدم والتالى مشتركين فى جزو ولهذا خصصه بقد. ٦) شرح : يريد ان السلب لا يتحصل فى الذهن الا سلبا لشيئى و كذا العدم اذ هو عبارة عن رفع الثبوت ، واما ان ذلك لا ينعكس فلان الايجاب لايفتقر فى تصوره الى تصورالسلب والعدم .

بعض الناس كاتب و سالبتها ليس بعض الناس كاتبا اوليس كل ، فان سلب البعض متعين فيهما و حال الباقى لم يتعرض [له] و « ليس و لا بعض » يعم .

و اذ[١]لم يطلب حال الجزئى فى العلوم و الاهمال مغلّط حذفتـا[٢] ولم يعتبرغير المحصورات الاربع . و اللفظ الحاصر يسمى سورا مثل كل و بعض و لا شيئى و لا واحد ولا بعض ولا كل وغيرها .

و المهمل يذكر فيه طبيعة صالحة لان تكون قضية كلية او جزئية . والانسانية لو وجب فيها من الـوحدة والـكثـرة واحد مـا قيلت على الآخـر . ولو وجب فيهـا الاستغراق ما كان الشخص الواحد يقال له[٣] «انسان» كما لا يقال له « رجال » ، وماقرنه احوال بشرايط[٤] لوخلى وحده كما هو لا يقتضيها . و الانسانية بالاشارة تتخصص[٥] و بسورما تتعمم فليسا مقتضياها[٦]. و اسماء الجموع[٧]مهملة ايضا لما قلنا . و اذا عرفت فاعلم[٨] ان الالف واللام و ان كان فى لغة العرب قد يزاد[٩] للتعميم فانه قد[١٠]يشار به الى الحقيقة الذهنيه كقولهم[١١]ان الانسان عام و نوع ، و لو استغرق لقام مقامه لفظة كل و ليس كـذلك . و قد يـراد به تعريف المعهود[١٢]، فـان اورد موضوعـا لقضية صارت شخصية . وقد يعنى به التوصيل[١٣] كقولهم هذا الرجل . و المهملة فى قوة جزئية لانه لما كان الايجاب و السلب على الكل يدخل فيه البعض فيتيقن[١٤] البعض فى المهمل و يشك فى الكل فاوجب[١٥]ان تكون فى قوتها . و الحكم على البعض لا يقتضى موافقة الباقى و لا مخالفته ، و كذلك الاهمال .

---

١) ع ش : اذا ٢) م ع ، حذفنا ، ش : حذفناه ، ويحتمل : حذفا ٣) خ م : انه ٤)م : لشرايط ، ع: الشرايط ٥) خ : متخصص ٦) م : مقتضاها ٧) خ : المجموع ٨) م : فعلم ٩) خ ع : يراد ، ش بلا نقط ، م : يزاد للتمم ويحتمل: يراد به النعميم ١٠) لايوجد « قد » فى م ١١) خ : كقـوله ١٢) ش : العهود ١٣) م : التوصل ١٤) خ ع : فيتقين ١٥) خ ع : ما وجب .

و الشرطية المتصلة سورها « كلما » و[1] « دائما » فى الايجاب الكلى و « دائما ليس » و « ليس البتة » فى السلب . و الثلثة[2] تصلح لسور ايجاب المنفصلة و سلبها الكليين ، و سور جزئيتهما هو « قد يكون اذا كان » او اما او « ليس دائما » او « ليس كلما » او « قد يكون لا » ، فنقول فى الشرطية المتصلة « قد يكون اذا كان زيد فى البحر فهو غريق » ، فهو اتصال جزئى موجب يلزم حين لم يسبح وليس له سفينة او يقرن[3] بهذه « قد يكون ليس » اومرادفيه . و فى المنفصلة نقول « قد يكون اما ان يكون زيد فى السفينة اويغرق » اى اذا كان فى البحر . و تسلبه[4] بالاسوار المذكورة ايضا . و اذا خلّى « اما » و اذا كان » و « ان كان » لا يقتضى الجزئية و الا لضادت احد السورين الكلية[5] والجزئية و ما احتاجت الى الآخر و ليس كذلك . و خصوص الشرطيات بتعيين الآن فان[6] خصوصها واهمالها وحصرها يتعلق بالاوقات و الاوضاع كما كان فى الحمليات متعلقا بالاعداد فقد تتركب شرطية[7] كلية من حمليتين جزئيتين .

التلويح الثالث فى لواحق القضايا و بعض تراكيبها و احكامها

انه قد يزاد[8] فى القضايا ما يفيدها احكاما لا يقتضيها مجرد الحمل كلفظة انما

---

١) خ : او ٢) فى الشرح : هذه الاسوار الاربعة وهى كلما و دائما للكلى الموجب ودائما ليس وليس البتة للكلى السالب منها واحد يختص بالمنصله وهو كلما و الثلثه الباقية تستعمل فى المتصلة و المنفصلة ٣) ع : او يقترن ، اذا يقرن ، خ : او نقول ٤) ، ع وسلبه ٥) م ش : للكلية ، و فى الشرح : اذلو اقتضت الكلية لضادت سور الجزئيه او اسنغنت عن سور الكليه و لو اقتضت الجزئية فلا يقرن بها سورالكلية لمضادته و ما احتاجت الى سور الجزئية لاسنغنائها عنه . هكذا حكم صاحب الكتاب و فى هذا بحث و هوانه لامضادة بين سور الكلية والجزئية لصدق احدهما مع الآخر ثم ان الربط بين جزئى المتصلة هو اللزوم المقتضى للدوام بدوام صدق المقدم حيث لم يقرن به سور مختص للزوم بحال او وقت فيبادر الذهن الى الدوام .

٦) خ : الازمان ، وفى الشرح : ليس المراد من الان هيهنا ما لا ينقسم بل المراد به الوقت المعين ٧) ع : الشرطيه الكلية ٨) فى الاصول : يراد ، بلانقطه .

فی العربیة فانها اذا ادخلت فی القضیة تفید حصر الجـزء المأخوذ فی قضیة اخـری سالبة بالقوة او بالفعل فی الجزء الآخر فتارة تقتضی حصر الموضوع فی المحمول و تارة بالعکس . و کالألف و اللام فی المحمول کقولنا الانسان هو الضحاك[١] فانه یفید حصر المحمول فی الموضوع و المساواة . و یدخل فی القضیة حرف السلب لنفـی مقتضیهما[٢] مع جواز بقاء القضیة علی ایجابها فیقال لیس ج الا ب و یراد اتحادحقیقتهما تارة و اللزوم اخری . و فی الشرطیات یقال لماكان النهار راهنا[٣] کانت الشمس طالعة و هذا مع ایجاب الاتصال فیه یسلم[٤] وقوعها . و قد یقـال لا تکون الشمس طالعة او یکون النهار موجودا ـ اوحتی یکون او الا ان یکون[٥] ـ فان شئت حذفت الادوات و ابقیت[٦] السلب وجعلتها منفصلة اوحذفته[٧] ایضا وجعلتها متصلة ، و هی الی الانفصال اقرب[٨] لقلة الحذف فیه . و یقال « لا یکون المحل حـارا و هو بـارد » و هو مشعر بمنع الجمع دون الخلو ، فان حذفت السلب آبت[٩] منفصلة غیر حقیقیة ، او تدخل اداة الاتصال علیها و التالی هو السالب اذ بالعکس لا یلزم اللزوم .

و المنفصلة اذا اورد لازم جزئهـا الاعم بدله صارت غیر حقیقیة کقولنا اما ان یکون زید فی البحر و اما ان لا یغرق ، فالأخیر لازم اللاکون فی البحر و هو اعم.

و قد یترکب کل من الشرطیتین من مثلیه و من عدی قسیمه[١٠] و من مثله مع الحملیة و من قسیمه معها ، فتقـول « اذا کان کلما کانت الشمس طالعة فالنهار موجود

---

١) م : الضاحك ٢) ع خ : مقتضیها ، و فی الشرح : یعنی بذلك مقضی انما و مقتضی الالف و اللام فی المحمول ٣) ع : زاهـا ، زاهیا ، و فی الشرح : الراهن فی المثال الذی ذکره معناه الثابت ٤) ش : تسلیم ، م ع : تسلم ٥) خ م ش: الا یکون . و فی الشرح : فان هذه العبارات الثلثه اعنی او و حتی و الا ان متقاربة المفهوم ٦) فی الاصول : بقیت ٧) ع : حذفتها ٨) فی الشرح : هذا انما هو بالنظر الی اللفظ و اما بالنظر الی المعنی فهی الی الاتصال اقرب کما ذکر فی غیر هذا الکتاب ٩) خ ش : اتت ، م : انت ١٠) ح : قسیمیه . و فی الشرح : یعنی المصلة من منفصلتین و المنفصلة من متصلتین .

فكلما كانت الشمس غاربة فالليل موجود ، ركبت متصلة من متصلتين ، فاذا قرنت باحدى الشرطيتين السلب و حذفت الاداة وادخلت اداة الانفصال صارت منفصلة من قسيميها[١]، ونقول اما ان يكون « اما ان تكون الشمس طالعة و اما ان يكون الليل موجودا » و اما ان يكون « اما ان تكون الشمس طالعة و اما ان يكون النهار موجودا[٢]» اى اما ان يصح هذا التقسيم و اما ان يصح ذاك التقسيم هى منفصلة من مثليها ، و ان اقرنت[٣] باحد جزئى الاولى السلب و بدلت الاداة الاولى للانفصال باداة الاتصال صحت متصلة من قسيميها[٤]. و نقول اما ان يكون « اذا كانت الشمس طالعة فالنهار موجود[٥]» واما ان يكون « اما ان تكون الشمس غاربة واما ان يكون الليل موجودا » هى منفصلة تركبت[٦] من مثلها و قسيمها[٧]. وان اقرنت[٨] سور المتصلة و اداتها بدل اداة الاولى للانفصال و السلب مع احد جزئيها صحت متصلة منهما و تقول ان كان « كلما كانت الشمس طالعة فالنهار موجود » فالشمس علة النهار ، ركبت متصلة من مثلها و حملية و اذا اقرنت بالحملية السلب و بدلت اداة[٩] الاولى باداة الانفصال صارت منفصلة منهما . و تقول ان كان هذا عددا فهو اما زوج و اما فرد ركبت متصلة من قسيمها و حملية ، و ان بدلت الأداة و ادخلت فى الحملية سلبا صحت منفصلة منهما[١٠] .

---

١) خ م : قسيمها ٢) عبارات النسخ مشوشة فى هذا المثال و ما ذكرناه فى المتن هى الصورة الصحيحة التى يقتضيها المقام ٣) خ ش : اقترنت ٤) خ : قسيمها ٥) زاد فى خ بعد « موجود » : و اما ان يكون الليل موجودا ٦) خ ش : ركبت ٧) ش خ م : و قسيمه ٨) ش خ : اقترنت ٩) ع : اداة
١٠) شرح : اعلم ان كل واحد من هذه الاقسام قد تتضاعف الى غير النهاية مثل ان المتصلة من متصلتين قد يكون كل واحد من المتصلتين على اقسامها الستة وكذا الكلام فى اجزاء اجزائها و هلم جرا وقد ظهر فى أثناء ذكر اقسام الشرطيات كثير من لوازمها . ويجب ان تعتبر صحة اللزوم فى هذه الاقسام من غير النظر الى المواد .

التلویح الرابع فی العدول و التحصیل و فیه ضابط الحمل

اعلم ان کل قضیة اما معدولة و هی التی جعل حرف[1] السلب جزء موضوعها او محمولها ، و اما محصلة وهی ذات الجزئین المحصلین .

وحق کل قضیة حملیة ان یکون فیها موضوع ومحمول و نسبة . و کل[2] یستحق لفظا دالا علیه . و کذلك الشرطیات . الا ان الروابط قد تطوی فی بعض اللغات ، و قد لا یتاتی الانطواء کما فی لغة الفرس فی قولهم زید دانا است و فی العربیة یقال زید هو عالم . و اللفظة الدالة علی النسبة هی التی تسمی الرابطة . و فی العربیة یربط بلفظة هو و بکائن و یوجد کما یقال زید یوجد کاتبا ، او کائن کذلك . فتصیر هذه اداة بهذا المعنی ، و کانت بازاء مفهوماتها اسماء و افعالا ، فهی مشترکة اذن . و فی لغة العرب ان تقدم السلب علی الرابطة فینفیها و یقطعها فالقضیة سالبة ، و ان تاخر عنها فیرتبط بها و یصیر جزءاً من المحمول کقولنا زید هو غیر کاتب . و القضیة مع الرابطة تسمی ثلاثیة و دونها ثنائیة .

و الفرق بین السالبة البسیطة و الموجبة المعدولة انّ الاولی تصدق علی المعدوم ـ اذ المنتفی یصح نفی صفاته ـ و الثانیة اثباتیة و لا اثبات الّا علی موجود احد الوجودین[3] فیثبت علیه الحکم بحسب احد ثباتیه او کلیهما ، فلا یقال « العنقاء هو غیر بصیر » بل « لیس هو بصیراً » ، و الموجبة المعدولة کالتی محمولها غیر البصیر یکذب فی البصیر و المعدوم و السالبة المعدولة تصدق فیهما کقولنا فلان لیس هو لابصیر ، بخلاف تعاقب السلوب فان ازواجها اثبات و افرادها نفی .

و الثنائیة کونها موجبة معدولة او سالبة بسیطة یتعلق بنیة المتکلم الا اذا کان اللفظ لا یستعمل الا للعدول کغیر فی العربیة فیتعین .

---

١) لا یوجد « حرف » فی خ‌ش‌م ٢) لایوجد « کل » فی ش ٣) ش : احد الموجودین .

و قد بوحث[١] فی ان القضية العدمية و هی التی محمولها يدل علی سلب شيئی ممكن للموضوع او نوعه اوجنسه كقولنا زيد اعمی هل هی مساوية للمعدولة كقولنا زيد هو غير بصير او هی اخص . وليس هذا بحث المنطقی فان ذلك يختلف باللغات ففی الفارسية هما متساويان و لا يقال[٢] للحجر غير بصير و لا يقال له اعمی و لا نابينا ای غير البصير ، و فی العربية المعدول اعم اذ يقال للحجرغير بصير و لايقال له اعمی والباری غير جسم وليس ذلك امرا يمكن فی حقه ، ولا نوع ولاجنس له، بل علی المنطقی ان السلب اذا تأخرعن الرابطة اوارتبط بها كيف كان ـ ان لم يعتبر التأخر كلغة الفرس ـ فالقضية موجبة . و اثبتوا الواحا فی هذا البيان و هی ضايعة[٣].

فالقضايا اربعة موجبة بسيطة و سالبة كذلك و معدولتان .

ضابط فی الحمل : و ليكن معينا[٤] اجزاء الحمل[٥] و ما يتعلق به . اذا قلنا ان الحَمل ناهل[٦] ينبغی ان يتبين[٧] مفهوماتها ان الاول اعنی به السماوی او الارضی ، والثانی المشترك بين الرّيان و ضده ايهما مقصود . و اذا قلنا زيد هوابٌ تُعيّن جهة الاضافة . و اذا قيل هذا الخمر مسكر فليراع بالقوة كما فی الدنّ او بالفعل ، الكثير او القليل، كله او جزئه . و اذا قيل الثلج ينزل يُعيّن المكان من انه فی البلاد الباردة او الحارة و الزمان من انه فی الشتاء او الصيف . ويعرف الربط كما اذا قيل « ما يعلم الحكيم فهو كما يعلمه » انه الی ايهما يرجع من الحكيم و علمه . و يُبيّن الشرط كما اذا قلنا « المتحرك متغير » فيراعی مادام متحركا ، فان اهمال هذه مغلط جدا .

---

١) خ : يوجب ٢) م : ولايقال للحجر كوری ای اعمی ولا نابينا ای غير البصير

٣) فی الشرح : انماكانت ضائعة لاختلافها باختلاف اللغات وخروجها عن ذكر نظر المنطقی و ان تلك المناسبات لا تخفی علی من وقف علی الاصول التی يتضمنهـا هذا الفصل . و هذه الالواح مشهورة فی كتبهم ٤) خم : معينا ٥) شرح : يريد باجزاء الحمل اجزاء القضية الحملية ٦) خ : باهل . شرح : الناهل من اسماء الاضداد فانه يطلق علی الريان والعطشان ٧) خم : يبين .

المرصد الرابع فى جهات القضايا وتصرفات فيها

و فيه خمس تلويحات

التلويح الاول فى الجهات

اعلم ان المحمول و ما يشبهه نسبته الى الموضوع و نحوه اما ان تكون ضرورية الوجود اى لابد من كونها فى نفس الامر كقولنا الانسان حيوان اوليس ، او ضرورية اللاوجود كفى قولنا الانسان حجر او ليس ، او غير ضرورية الوجود و العدم بل ممكنة[1] كما فى قولنا الانسان كاتب اوليس. وتصدق على الاولى لفظة الواجب و على الثانية الممتنع و على الثالثة الممكن . و هذه الالفاظ الثلثة تسمى الجهات . و كل قضية لها صلوح ان يصدق عليها فى الايجاب احد هذه يسمى مادته و ان صدق على السلب اخرى . و الجهة قولية زائدة[2] على نفس القضية و المادة هى هى باعتبار ذلك الصلوح فيتبدل كاذبها بصادقها وهى بحالها . ويسلب جهة منها وقد يبقى موجبة.

والجهة لما كانت لفظة دالة على وثاق الرابطة وضعفها فمكانها عندها والقضية المصرح بجهتها تسمى رباعية وفى الثنائيات حرف السلب مكانه قبل المحمول لانه ينفيه، و فى الثلاثيات قبل الرابطة . والسور مكانه قبل الموضوع اومدلوله لانه معيّن كميته وان كان قد يتوسع فى وضعها لا كذلك .

و يقال للواجب و الممتنع الضرورى و ان كان احدهما فى الوجود والآخر

---

١) خم : ممكنه ٢) فى الشرح : يريد بالقولية ما يدل عليها بالقول والقول هيهنا هو اللفظ من غير تقييد له بالمركب كما كان الاصطلاح واقعا عليه فعلى هذا ما يدل عليه بلفظة الواجب هو الجهة الواجبة . و بهذا يظهر الفرق بين المادة و الجهة فان الجهة هى ما يصدق على القضية من مدلولات هذه الالفاظ فتكون الجهة زائدة على القضية و اما المادة فهى القضية بعينها .

فی العدم . ثم الضرورة اما مطلقة غیر محتاجة الی شرط لتداهر كقولنا القيوم حی و اما مشروطة اما بشرط[1] دوام الذات كقولنا كل انسان حيوان ـ و لا نعنی[2] تسرمده بل مادام ذاته موجودة ـ و اما بشرط ان یكون الموضوع موصوفا بما وضع معه كقولنا المتحرك متغير مادام متحركا ، و فرق بينه و بين مـا قبله فان ذلك وضع فيه اصل الذات و هيهنا وضع الذات مع صفة التحرك اللاحقة بامرمحصل دونها . و اما بشرط وقت معيّن كقولنا القمر بـالضرورة كاسف ، او غير معيّن كقولنـا الانسان بالضرورة متنفس ، اوبشرط فی المحمول كقـولنا الانسان مـاش مـادام مـاشيا . وهذا يطّرد ايضا فی ما ذكرناه وان كان له ضرورة بجهة غيره ، ويعتبر الوقت المعيّن وغيرالمعين فی موضوع له لازم ضروری يسوقه[3] الی الحكم وقتا ما و غير ذلك من الاوقات . و شرائطالحكم ان تعرضت فهی جزء احدالجزئين والاّ لاضرورة بها . فهذهستةاصناف.

و المشروطة الاولی جمعناها مع الضرورية الاولی فی اطلاق الضرورة لوجوب النسبة فيها لنفس الموضوع والمحمول ، ولم يشترط فی هذه المشروطة لادوام الذات حتی يخالفها مخالفة بعيدة ، و لا نعنی بالضروری الوجود غيرهما . و قد يوجددائمة غير ضرورية كما يتفق لبعض الناس لازم للوجود او سلب دائم كسواد احد و لا بياضه، و لا ضرورة لهما لذاته .

و لا حمل دائم غير ضروری فی الكليات اذ ما لا وجوب فيه لا ترجّح فلاتعيّن لجزم العقل[4] بالدوام . و ايضا ماليس بذاتی ولا لازم المهية هوجايز المفا قة فلا سبيل لمعرفة دوامه فی الجزئيات . وظُنّ منه ان لاضروری غير دائم فی الكليات ولم يُعرف ان من اللوازم لوازم ماهية تسوق[5] جميع جزئياتها الی امر فيصح الحكم الحاصر لها به .

و الأمكان قد يعنی به ما يلازم سلب ضرورة العدم و هو الاصطلاح العامی ،

---

١) لايوجد « امـا بشرط » فی ع ٢) ع : ولايعنی ٣) عم : ليسوقه
٤) خ م : العقد ٥) خ : يستوف.

و وجه الخواص ما يسلب[١] الضرورتين اى الوجود و العدم عنه . وصح الأمكان العامى على طرفيه لصدق الغير الممتنع عليهما[٢] فخصّوه باسم الامكان ، و قد دخل الواجب فى الاول دون الثانى فصارت الأقسام بحسب هذا ثلثة واجب و ممكن و ممتنع ، و كانت بحسب المصطلح الاول ممكن و ممتنع . و الذى ليس ممكنا بالمعنى الثانى هو اما ضرورى الوجود او العدم ، و يتعيّن فى سلب الاول الامتناع وتدخل الاربعة[٣] من الضروريات تحت الثانى[٤] لتوقف ضرورتها على غير نفس الموضوع والمحمول. و قوم حصروا الامكان بالقضية العريّة عن الشرائط الاربعة ايضا كقولنا الانسان كاتب فصارت الاقسام اربعة : ضرورى الوجود و العدم و ما له ضرورة ما و ممكن . و آخرون اخذوا الأمكان بحسب حال الشيئى فى المستقبل فان كان لايجب وجوده و عدمه فى كل وقت من المستقبل فهو ممكن وان وقع ، و الاّ فلا . و جميع الاعتبارات صحيحة .

و من ظنَّ انّ من شرط الممكن ان لا يكون موجودا فى الحال بل معدوما لأن الوجود يُخرج من الامكان الى الوجوب لم يعلم ان العدم ايضا على هذا الوجه يخرجه الى ضرورة العدم فان لم يخلّ هذا فلا يخلّ ذاك ثم ان كان الممكن ينبغى ان لا يتحقق فممكن العدم ينبغى ان لا يكون فى الحال معدوما فيكون موجودا و هو بعينه ممكن الوجود فشرط فى لا وجوده وجودَه . و الوجود الحالى لا ينافى العدم فى الاستقبال فضلا عن الأمكان .

و الأمكان على المترتبات[٥] واقع بالأشتراك وعلى الاخص[٦] ايضا باعتبارى جهة

---

١) ش : ما سلب ٢) خ . عليها ٣) شرح : يريد بالاربعة الضرورية المشروطة بالوصف العنوانى و الوقتيتين والتى بشرط المحمول ٤) خ : الباقى
٥) شرح : يريد بالترتب ما هو بالخصوص و العموم فان الاول الذى هوالامكان العام اعم من الثانى الذى هوالامكان الخاص و الثانى اعم من الثالث الذى هوالامكان العارى

(راجع ذيل الصفحة التالية)

عمومه و خصوصه ، و كل على جزئياته متواطئ . فان قيل الواجب ان كان ممكنا ان يكون وممكن الكون ممكن اللاكون فالواجب ممكن اللاكون، وان كان غير ممكن - وماليس بممكن فهوممتنع - فالواجب ممتنع . قلنا الجواب «ممكن» بالمعنى العام ولا ينعكس الى « ممكن ان لا يكون » لدخول غير ممتنع الكون و ممتنع اللاكون فيه و هو غير ممكن بالأمكان الخاص و لا يتعين فى سلبه ضرورة العدم بل قد يصح مع سلبه ضرورة الوجود فاستعمل الأمكان على الأشتراك ، و لا تستمع الى قولهم ان الممتنع ممكن ان لايكون[1] فينعكس الى ممكن ان يكون لانه بالمعنى العام و لا ينعكس الى ممكن ان يكون .

و سالب كل جهة - و لابد من تقدم اداة السلب فيه على الجهة - غير السالب الموصوف بتلك الجهة ، و لابد من تأخر السلب فيه عن الجهة ، فسالب الضرورة و الامتناع غير السالبة الضرورية و الممتنعة لصدق الأولين فى مادة الأمكان دونهما و سالب الامكان غير السالبة الممكنة لان هذه تكذب فى مادة ضرورة الوجود و العدم وهو يصدق .

التلويح الثانى فى تلازم ذوات الجهة

اعلم ان ذوات الجهات منها ما يتعاكس و منها ما يجرى بينها لزوم دون تعاكس و ليس من شرط كل لازم العكس ، و هذه طبقاتها .

---

١) لا يوجد فى ع : فينعكس الى ممكن ان يكون .

بقية تعليقات الصفحة السابقة

عن شيئى فى الضرورات ٦) شرح : يريد ان الامكان يصدق على الامكان الثالث بمعانيه الثلاثة المترتبة العام و الخاص و الاخص و يصدق على الامكان الثانى بمعنيين منها فقط و صدقه على الامكان الثالث بهذه المعانى المختلفة انما هو بالاشتراك اللفظى .

متقابلات

واجب ان [illegible]	ليس بواجب ان يكون
ليس بممكن العامى [illegible]	[illegible] عامى ان لا يكون
ممتنع ان لا يكون	ليس بممتنع ان لا يكون

متقابلات

واجب ان لا يكون	ليس بواجب ان لا يكون
ليس بممكن العامى ان يكون	ممكن العامى ان يكون
ممتنع ان يكون	غير ممتنع ان يكون

متقابلات

ممكن ان يكون	[illegible] بممكن ان يكون العامى [illegible]
[illegible]	ليس بممكن ان لا يكون [illegible]

شرح : يريد بالتعاكس لزوم كل واحد منهما للآخر. والضابط فى اللوازم التى لا تنعكس هو ان الطبقات لما كانت ثلاثاً كان نقيض كل واحد منهما لازم اعم من كل واحد من الطبقتين الباقيتين. و فى تلازم ممكن ان يكون الخاص و ممكن ان لايكون نظر و هو ان احدهما هو الاخر نفسه اذ لا معين للامكان الخاص الا ما يسلب الضرورة عن طرفى الوجوب و العدم والتلازم يستدعى المغايرة لكن المساهلة فى امثال هذه الاشياء لاتضر فى الغرض المقصود .

التلويح الثالث فى المقول على الكل و الفرق بين المطلقات و الموجهات

اعلم ان القضية التى فيها المقول على الكل هى التى قيل[١] محمولها على المقول عليه موضوعها فاشتملت على عقدى حمل فلهذا سالبها البسيط ايضا يكذب فى المعدوم للزوم ايجاب العقد الاول عليه فاستوى مع الايجاب المعدول . وفيها شرائط فى الوضع[٢] و الحمل اما الاول فاذا قلنا كل ج ب فلا يعنى كلى الجم لما علمت انه عام و نوع لا يعم الكل موقعه و لا كليته اذ يحمل على كل واحد ما ليس كل مفهوم الشيئى كلازم واحد و نحوه ولا كل الشيئى فانه كل مجموعى معناه الجميع ، وقد يحكم على الآحاد بالكل العددى ما لا يصح[٣] عليه كقولنا كل انسان ذو نفس واحدة و لا كذلك الجمع . و لا نعنى الجيم من حيث هو ج بل الذات الموصوفة به بالفعل و ان لم يكن ج فهو ب و الا ما صح ان نقول المتحرك قد يسكن و صحته لعدم اخذه من حيث هو ، ولا يشترط ايضا بلا كون ج بل مع استواء النسبة الى الشرطين ، و لا يعنى[٤] الموصوف به فى احد الوجودين بل ما يعمهما دام اولم يدم ، و لا يشترط احدهما فيه .

و اما فى الحمل ففى الضرورية نقول · بالضرورة هو ب مادام موجودَ الذات و ان لم يكن ج ان كان مما يجوز زواله ، فانه اعم فى هذه المادة من جهة استمرار الحكم من قولنا « مادام ج » و ان كان « مادام ج » اعم منه من وجه لصحته هيهنا و فى ما شرطه فى الموضوع . و فى الدائمة الغير الضرورية دائما من غير ضرورة مادام ذاته موجوداً و ان لم يكن ج ، [٥]هذه صورتها وان كذبت كلية . و فى الممكنة يمكن ان يكون ب العام او الخاص او الأخص . و فى الضروريات الاربع هو ب

---

١) خ : قيل ٢) ش : الموضوع ٣) ش : يصلح ٤) مع : لا يعنى للموصوف ، خ : لا يعنى للموصوف . ٥) شرح : اى و ان لم تكن الجيمية صادقة عليه كما سبق مثاله ، و هذا صورة هذه القضية بحسب الحكم والقول فى المقول على الكل و ان كان لا يمكن صدقها لما بينا ان الحكم بالدوام فى الكليات لا يكون الا ضروريا .

مادام ب او مادام ج او نعيّن الوقت او نبهمه . فهذه هي الموجهة .

و ان لم يتعرض لجهة و حال ودوام او لا دوام بل يقتصر على ذكر المحمول فهي القضية المطلقة العامة وهى وان حصِرت فى الأعداد مهملة فى الاوقات .

و القضية لو كانت تقتضى من الجهات و الضمات شيئا ما صح عليها خلافه فمن حيث هى هى صالحة للكل فاذا قلنا كل ج ب لا يقتضى دوام البائية ولا لادوامها ولا اتفاق الأعداد فى وقت الاتصاف[1] بل ان اتصف بالبائية بعض موضوعات الجيم فى وقت و البعض الآخر فى وقت[2] آخر يصح . و تطّرد هذه المطلقة فى الضروريات الستة و اذ[3] لم يشترط الدوام قد يصح قلبها من الايجاب الى السلب كما عمل الحكيم[4] حيث قلب كل فرس نائم الى لا شئى من الفرس بنائم . و الضروريات الاربعة اذا حذف خصوص شرائطها مقيدة باللادوام كقولنا كل ج ب لا دائما بل وقتا هى المسماة بالمطلقة الوجودية و بتأتى بتة[5] قلب موجبها الى سالبها ولا تصدق فى مادة الضرورة.

و قوم جعلوا مطلقهم[6] ما وقع فى الماضى او الحال والممكن بحسب المستقبل و الواجب ما اشتمل على الازمنة الثلثة و بهذا فرّقوا بين الجهات و اذا اتى زمان لم يبق فيه من الالوان غير السواد اوغيره من مراتب العموم والخصوص صح ان كل لون سواد باطلاقهم لانه وقتى و قبل الوقوع ممكن بامكانهم ، و لا اطلاق و لا امكان بحسب الحمل الحقيقى فان ههنا بالضرورة الوانا معقولة[7] غير السواد و هذه الجهات سميت وقتية .

و الأمكان العام اعم من جميع الجهات ومن المطلقة العامة فان الممكنة تدخل فيها اشياء[8] لا تقع ابدا و ليس المطلق هكذا . و الامكان الخاص اعم من الوجودية

١) ع . اتصاف ٢) لايوجد « وقت » فى خ ش م ٣) م : اذا ٤) شرح : يشير الى الحكيم ارسطاطاليس فانه عمل بامله فى المطلقة ينقلب الحكم الايجابى فيها سلبا و السلبى ايجابا ٥) لا يوجد « بتة » فى خ ٦) خ م : مطلقهم ٧) خ : معقوله ٨) م : الاشياء .

لمثل هذه العلة . وهو اعم من المطلقة العامة من هذه الجهة وان كان هى اعم منه من جهة صدقها على الضرورى . و الوجودية اذا صرّح بها[١] جهة . و ظُنَّ ان المطلقة لدى التصريح[٢] جهة لأن لفظها دال[٣] و لم يُعلَم انه لم يدل على وثاق الربط و ضعفه وحال اصلا[٤] بل فيه عدم التعرض للكل .

و اما السلب فى المقول على الكل اما فى الاطلاق العام فينبغى ان لا يتعرض لحال و وقت بل كل ج ينفى عنه ب او يسلب عنه او ليس ب من غير تعرض جهة و ضمة . و المتداول فى اللغات لا شيئى من ج ب و يفهم مادام ج حتى لو وجد ج و هو ب يكذب فزاد[٥] على الاطلاق . و فى لغة الفرس يقولون هيچ ج ب نيست و كذا معناه فانهم ما تعرضوا فيها للآحاد . و فى الوجودية نقول كل ج ينفى عنه ب نفيا ضروريا لا دائما . و النظم المشهور[٦] لا يطابق من الوجوديات الّا لما شرطه[٧] فى الموضوع و اما فى الضرورة فلا فرق بين النظمين الّا ان قولنا كل ج بالضرورة ليس هو ب تعرض فيه الآحاد[٨] بالفعل ملاقية[٩] للضرورة ، و قولنا بالضرورة لاشيئى من ج ب ليس فيه تعرض الآحاد الّا بالقوة بل هو حصر لكل ج انه ليس ب ، وتعلم حال الجزئيين من الكليين فقولنا بعض ج ب يصح مطلقا و ان كان فى وقت لاغير، و كل بعض اذا كان كذا فصح كل بعض مطلقا فيصح كل واحد ، فمن سلّم الاول واوجب فى[٩] الكلية عموم الأوقات كعموم الآحاد[١٠] للحمل اخطأ ، و الحكم على بعض شيئى

١) ع . به . ٢) م . المصرح ٣) ع : حال . ٤) شرح : فيه نظر و هو ان الممكنة العامة ايضا كذلك و لصاحب الكتاب على المطلقة العامة مباحثات كثيرة ذكرها فى كتاب المطارحات و قد استصوب فى كثير من كتبه حذف المطلقة لكونها مغلطة كما حذف مهملة اعداد الموضوع الا انه ذكرها فى التلويحات اتباعا للمشهور .
٥) خ : فيزاد . ٦) شرح : النظم المشهور يريد به لا شيئى من كذا كذا بالعربية و هيچ كذا كذا نيست بالفارسية و قوله الا لما شرطه فى الموضوع هذا هوالذى سماه المتأخرون بالعرفى الخاص مثل لاشيئى من ج ب مادام ج لادائما. ٧) ش : شرط.
٨) ع . الاحاد . ٩) ش . على . ١٠) ش . كعموم الحمل.

بجهة لاينافى صحة الحكم على البعض الآخر بجهة غيرها فان بعض الاجسام متحرك بالضرورة كالفلك و بعضها بوجود غير ضرورى و بعضها بامكان بحت ، و سالب الاطلاق او الوجود الصادق فى مادة الواجب غير السالبة الموصوفة باحدهما الكاذبة فيها[۱] .

التلويح الرابع فى التناقض

اعلم ان التناقض هو اختلاف قضيتين بالايجاب و السلب على جهة[۲] تقتضى لذاتها ان يكون احدهما صادقا و الآخر كاذبا و لايخرج الصدق والكذب منهما ، ثم لا يلزم ان يتعين الصادق عندنا فان قولنا زيد يمشى غدا زيد لا يمشى غدا يتناقضان و لا تعين عندنا و كذا نحوهما من الممكنات . و لا خلو من الايجاب و السلب فان كذب الايجاب معناه ان الامر ليس كما اوجب و كذب السلب هوان مخالفة الايجاب غير صادق .

و من شرط التناقض رعاية التقابل فليراع فى القضيتين اتحاد الموضوع و المحمول و الربط و الاضافة و الجزء و الكل و الزمان و المكان و الشرط والقوة و الفعل ، وفى الجملة تتفقان لا محالة فى جميع ما وراء الايجاب و السلب مما يتغير[۳] به حال القضية . و فى المحصورات زيادة شرط[٤] و هو ان تكون احديهما كلية و الأخرى جزئية فتختلفان فى الكمية اعنى الكلية و الجزئية كما اختلفتا فى الكيفية اعنى الايجاب و السلب و الّا لايجب الاقتسام[٥] فان الكليتين فى مادة الامكان تكذبان و تسميان المتضادتين لان من خاصية الضدين امتناع الاجتماع فى الوجود دون العدم.

و كل كلى اذا اخذ موضوعا و جزئيه محمولا كذب الكليتان فيه و صدق

---

۱) لا يوجد « فيها » فى م .　　۲) ع : حمله خ · جمله .　　۳) ش . يتغير .
٤) شرح : يجب ان يتاول قوله بان تلك الزيادة فى اللفظ لا فى المعنى ليمشى كلامه
٥) خ ش ع : الاقسام .

الجزئيتان[1] و سمى الجزئيتان الداخلتين[2] تحت التضاد فاذا كذب كل ج ب ان كان لا لا شيئى صادقا فكذلك ليس بعض فلما لم ينعكس اطرد الجزئى نقيضا دون الكلى و كذلك فى السالب[3] فاعتبر الاختلاف فى الكم . و فى التى تحفظ فيهـا الجهة قد يحوج الى امور فيها و سيانى .

و اذا اخذت الواح النقايض فطبقة الكليات الموجبة نقائضها سوالب جزئية و لم تصدق الكلية فى المواد الثلثة الا فى الواجب ، وطبقة سوالب الكليات لم تصدق فى غير كلى مادة الممتنع ، و اذا اخذت طبقة مختلفات الكم دون الكيف ففى طبقة السوالب اقتسم السالبتان فى الامكان و كذبتا فى الواجب و صدقتا فى الممتنع ، و فى طبقة الموجبات اقتسم الموجبتان فى الأمكان و كذبتا فى الممتنع و صدقتا فى الواجب، و فى مختلفات الكيف فقط اقتسم ما خلا الامكان . فعرف ان الاقسامـات فى هذه بخصوص المواد فلم يعتبر(كذا) . و لا تناقض فى المهملات لانها فى قوة الجزئيات .

فاذا عُرف ما قلنا فنقول المطلقة لا نقيض لهـا من جنسها اى بالاطلاق[4] ليس لانها اذا لم يشترط فيها الدوام صدق موجبها و سالبها معا كما قلب الحكيم ولم يكن نقيضها سلب الاطلاق فانه بعد سلب الاطلاق كلما ثبت من الجهات الثبوتية فى الحقيقة لا ينافيها فلابد من السلب حتى يناقضها و غير الدائم لا يناقضها فتعين الـدائم ، و لا يشترط بالضرورة و الا تكذب مع المطلقة فى مادة السالب الدائم الغير الضرورى، و لا يشترط ايضا بغير الضرورة و الا تكذب معها فى مادة السالب الدائم الضرورى

---

١) شرح : مثاله اجتماع كل حيوان انسان مع لا شيئى من الحيوان بانسان على الكذب و اجتماع بعض الحيوان انسان و بعضه ليس بانسان على الصدق . ٢) ش : الداخلتان . ٣) ش : السلب . ٤) شرح : ظن بعضهم ان نقيض قولنا بالاطلاق كذا هو بالاطلاق ليس كذا بتقديم الاطلاق على السلب و ليس ذلك بحق لما ذكرنا من جواز انقلابها من الايجاب الى السلب . وظن بعضهم ان نقض بالاطلاق كذا ليس بالاطلاق كذا بتقديم السلب على الاطلاق و هذا لا يجوز (سيدل بالبيان المذكور فى المتن) .
انظر بقية التعليقات فى الصفحة المقابلة

بقية تعليقات الصفحة ٣٦

قوله (س ٥) واذا اخذت الواح النقائض الخ ، قال الشارح هذه المناسبات تتضح بهذا اللوح .

كل ج ب
يصدق في الواجب
ويكذب في الممكن
والممتنع

متضادتان
يفترقان الصدق والكذب في الواجب
والممتنع ويجتمعان على الكذب
في الممكن دون الصدق

لاشئ من ج ب
يصدق في الممتنع و
يكذب في الواجب و
الممكن

متناقضتان

متداخلتان

يفترقان الصدق والكذب في الامكان ويكذبان في الواجب

يفترقان الصدق والكذب في الممتنع ويصدقان في

يصدقان في الامكان ويكذبان في الواجب

يصدقان في الممتنع

متناقضتان

(×)
ليس بعض ج ب
يصدق في الممكن
والممتنع ويكذب
في الواجب

داخلتان تحت التضاد
يفترقان الصدق والكذب في الواجب والممتنع
ويجتمعان على الصدق في الممكن دون الكذب
وحكم المهملتين حكمها في ذلك لان
المهملات في قوة الجزئيات

بعض ج ب
يصدق في الواجب
والممكن ويكذب في
الممتنع

هذا ما افاده الشارح . و لتعلم ان عبارة « ليس بعض ج ب » فى اللوح ، التى كتبنا عليها علامة (×) ، كانت فى النسختين الموجودتين عندى من الشرح كذا : ليس كل ج ب ، و هو خطأ واضح نشأ و لاشك من سهو الناسخ ، فان المقام يستدعى قضية جزئية سالبة تختلف عن القضية التى تقابلها بالقطر (لاشئ من ج ب) كما و عن التى تقابلها بالعرض (بعض ج ب) كيفا ، وتلك القضية لا تكون الا « ليس بعض ج ب » ، و بهذه الصورة وردت فى منطق الاشارات ، ص ٥٥ من طبعة طهران السابقة ، وفى كتاب اساس الاقتباس ، ص ١٠٠ من طبعة طهران ايضا ، و قد اعتمدت فى اصلاح هذا الخطأ عليهما . و للطوسى شارح الاشارات بيان هناك فى توضيح المصطلحات الوارده فى اللوح ربما يفيد القارئ فليراجع .

ع . ف

و هو الامتناع ، بل الدائم مطلقا و ان كان في الكليات تتعين ضروريته ، فقولنا كل ج ب بالاطلاق نقيضه ليس دائما بعض ج ب ولا شيئی مطلقا محذوف الزيادةالعرفية بعض دائما و فى جزئى المطلقة كليتا الدائم و فى الوجودية اذا قلنا كل ج ب نقيضه لس بالوجود كل ج ب بل امابالدوام العديمالقيدين بعض ج ب اوليس لانه اذا سلب الوجود فقد تبقى ضرورة الايجاب فى الكل او السلب عنه ، و الضرورة الدائمة فى الجزئيين او الدائم الغير الضرورى فيهما و الدائم المطلق فى البعض ايجابا و سلبا يغنى عن تعديدها . و اذا قلنا بالوجود لا شيئى من ج ب نقيضه ليس انما بالوجود لا شيئى من ج ب بل اما دائما مطلقا بعض ج ب او دائما ليس لبقاء الاقسام الستة المذكورة . و نقيض قولنا بالوجود بعض ج ب ليس انما بالوجود شيئى من ج ب بل اما دائما كل او دائما لا شيئى لاغير اذ جهات البعض لاتنافيه . و نقيض قولنا بالوجود ليس بعض ج ب دائما كل او دائما لا شيئى .

و قوم احتالو ليجعلوا نقيض المطلقة من جنسها فقالو كل ج ب مادام ج فأخذوها بشرط الدوام فى الموضوع و اعلم انها خرجت عن الاطلاق و مع ذلك اذا اخذمن جنسها ليس بعض ج ب مادام ج يكذبان فى بعض موادالوجوديات كقولنا الانسان متنفس و ان اخذ نقيضها المطلقة العامة فليست من جنسها .

و الدائمة الغير الضرورية اذا قلنا فيها بعض ج ب دائما غير ضرورى او ليس بعض ج ب كذلك فنقيضه : ليس بالدوام الغيرالضرورى شيئى من ج ب او ليس شيئى من ج بالدوام الغير الضرورى ليس ب[1] و يبقى اما ضرورة الايجاب او السلب فى الكل او الوجود ايجابا و سلبا فيه فيهما[2] و كلتاهما كاذبتان كما دريت .

---

١) شرح . هو عين نقيض السالبة الجزئيه . ٢) شرح : الضمير فى فيه عايد الى الكل و فى فيهما الى الموجبة و السالبة الجزئيتين اللتين نطلب لازم نقيضهما .

و الوقتية ان عين فيها الزمان و فيها[1] قصد الايجاب و السلب صح التناقض ، و الذي قال انه اذا قيل كل ج ب في وقت ما غير معين نقيضه انه ليس بعض ج ب في ذلك الوقت الذي فيه كل ج ب لم يدر انه اذا كذب كل ج ب كذب ليس بعض ج ب المشروط بوقت كون كل ج ب و ليس وقتامعينا ليتعرض له . وقولنا[2] كل ج ب مادام ج لا دائما فنقيضه ليس كل ج ب مادام ج لا دائما بل اما بعض ج ب دائما اوليس بعض ج ب ابدا او ليس بعض ج ب في بعض اوقات كونه ج ، و لا يحتاج الى ذكر دوام البائية في كل ج او سلبها في جميع اوقات كونه ج لأن ذكر البعض ههنا في التناقض يغني عن ذكر الكل كما عرفت ، ونقيض قولنا لاشيئ كذا ليس لاشيئ كذا بل ليس بعض دائما او بعض ج ب ابدا او في بعض اوقات كونه ج و قس على هذا نقيض الجزئيين و يبدل في النقيض البعض بالكل .

و نقائض الضروريات اوردناها في هذه الألواح و لوازم نقائضها المتعاكسة القائمة مقامها لتورد حيث ترادفت السلوب في نقيض سالبة .

بـــالضـــرورة كل ج ب	لا يمكـن ان لا يكـون كل ج ب
ليس بـالضرورة كل ج ب	ممكـن ان لا يكـون كل ج ب
بـــالضـرورة بعض ج ب	لا يمكن ان لا يكون بعض ج ب
ليس بالضرورة لاشيئ من ج ب	ممكن ان لايكون شيئ من ج ب
بـالضرورة لا شيئ من ج ب	ليس يمكن ان يكون شيئ من ج ب
ليس بالضرورة لاشيئ من ج ب	ممكن ان يكـون شيئ من ج ب

١) لايوجد «فيها» في خ‍م ويحتمل ان يكون «فيه» اى في الزمان ، وفي الشرح اذا كان الحكم في القضية موجبة كانت اوسالبة في زمان معين مخصوص وقصد ذلك الزمان بعينه في الايجاب والسلب كانت الموجبة مناقضة للسالبة وبالعكس. ٢) م : ولقولنا . وفي الشرح قولنا كل ج ب الخ هذه هي التي تسمى بالوجودية العرفية وبالعرفية الخاصة .

بالضرورة ليس بعض ج ب	ليس بممكن ان يكون بعض ج ب
ليس بالضرورة ان شيئا من ج ليس ب	ممكن ان يكون كل ج ب

بين كل خطين متناقضان على الطول[1] ومتلازمان على العرض ، و على القطر متلازما نقيض كل واحد و منافضا لازم كل واحد . و الامكان هيهنا هو العام ، و قولنا كل ج ب بالامكان الخاص نناقضه . ليس بالامكان الخاص كل ج ب بل اما بالضرورة فى البعض ايجابا او سلبا ، و بالامكان لا شيئى ليس بالامكان لا شيئى و يبقى القسمان بعينهما وفى الجزئيتين[2] هكذا فى الكل .

التلويح الخامس فى العكس

اعلم ان العكس هو[3] جعل موضوع القضية محمولا و المحمول موضوعا مع حفظ الكيفية و بقاء الصدق و الكذب . و نبدء بالسالبة الضرورية و ان كان فيه مخالفة العرف[4] لغرض لنا فنقول اذا قلنا بالضرورة لا شيئى من ج ب فيصح عكسه

١) شرح . اما المتناقضان على الطول فمثل بالضرورة وليس بالضرورة ولايمكن و ممكن و اما المتلازمان على العرض فمثل بالضروره كل ج ب و لا يمكن ان لا يكون كل ج ب و اما متلازما نقيض كل واحد و مناقضا لازم كل واحد فمثل بالضرورة كل ج ب وممكن ان لا يكون كل ج ب فان كل واحد لازم نقيض الاخر لزوما منعاكسا عليه وهو نقيض لازمه ايضا . ٢) س الجزئيين،شرح. والجزئيتان اعنى الموجبه والسالبه من الممكنه الخاصة هكذا بعضهما و لازمه الا انه يبدل البعض من افرادالموضوع بالكل منهما على قياس ما علمت فيمامر . و ينبغى ان لا يهمل تقديم السور على حرف الانفصال لئلا يخرج عن اجزاء لازم النقيض قسم ربماكان الحق فيه مع كذب القسمين الباقين مع الاصل كما قد نبه عليه فيما تقدم و ذلك مما اغفل فى هذا الكتاب .

٣) شرح . هذا التعريف يخص بالحمليات فان اريد تعميمه فقل هو تبديل كل واحد من جزئى القضيه ذوى الترتيب بالآخر مع بقاء الصدق بحاله ، والاحتراز بذوى الترتيب هو عن المنفصله فانه لا تميز مقدمها عن تاليها الا بالوضع دون الطبع واذا بدل كل واحد من جزئيها بالآخر فهى هى لاغيرها . ٤) شرح . اما مخالفة العرف فلان عادتهم الابتداء بالسالبة المطلقة العامة و اما غرضه فى المخالفة فلان الضرورية هى الاشرف و الاهم فى العلوم .

بالضرورة لا شيئى من ب ج و الّا صح بعض ب ج بالامكان العام فنضع وجوده و نفرض البعض من ب الموصوف بج شيئا معينا هو د مد كما انه بعض ب الموصوف بج فهو بعض ج الموصوف بب و قد كنا قلنا بالضرورة لاشيئى من ج ب فصدقه معه محال و كان ذلك صادقا فيكذب هذا لانه محال و ما ادّى اليه يكون محالا و هو بعض ب ج فيصح بالضرورة لا شيئى من ب ج .

و الموجبة الكلية الضرورية لاتنعكس كليةلجواز ان يكون المحمول كالحيوان اعم من الموضوع كالانسان ولاينعكس كليا ولابد له من عكس فانه اذا كان بالضرورة كل ج ب فنجد شيئا معينا هو موصوف بالجيمية و البائية و ليكن د فهو من الجيم الموصوف بب فيكون من الباء الموصوف بالجيمية واذ لم يحصل العكس كليافيصح جزئيا و هو بعض ب ج و لا ينعكس ضروريا لجواز ان يكون المحمول كالانسان ضروريا للموضوع كالكاتب و الموضوع غير ضرورى للمحمول[1] بل ممكن . و لا ينعكس غير ضرورى فى جميع المواضع لجواز ان يكون الموضوع و المحمول كل منهما ضروريا[2] للآخر كالانسان والناطق ، فالواجب ما يعمها و هو الامكان العام و هو اولى من الاطلاق العام فى بعض المواضع لانه لا يعم ما لم يقع فلم يتناول جميع الممكنات الخاصة بخلاف الأمكان العام . و نبين هذا العكس بطريق آخر فنقول ان لم يصح « ممكن ان يكون بعض ب ج العام » فيصح « بالضرورة لا شيئى من ب ج » فبالضرورة لا شيئى من ج ب ، كما بينا عكسه ، و قد كنا قلنا بالضرورة كل ج ب .

و الجزئية الموجبة الضرورية تنعكس جزئية موجبة ممكنة عامة بالبيان المذكور من الافتراض و الخلف .

و السالبة الجزئية الضرورية لا عكس لها لان الموضوع العام كالحيوان قد

---

١) ش : المحمول .   ٢) فى الاصول : ضرورى .

يسلب بالضرورة المحمول الخاص كالانسان عن بعضه و بالعكس لا يتصور .

و اما الممكنات فالسالبة الممكنة الخاصة و العامة لا عكس لهما فقد يسلب محمول ممكن كالكتابة عن موضوع ضروري له كالانسان فلايتأتى العكس حتى يقال ممكن ان لا يكون شيئى من الكاتب انسانا ، و كذلك الجزئى فان الانسان موضوع للكتابة لا عروض لها الا عليه فيكون دونها و لا تكون دونه فيسلب عنه و لا يسلب عنها .

و الموجبة الكلية الممكنة[1] العامة و الخاصة والجزئية تنعكسان جزئيتين كما بينا بالافراض . وعكس الممكنة الخاصة لا يتأتى ممكنة خاصة لجواز ان يكون المحمول الممكن للموضوع ضروري[2] له الموضوع كالضاحك بالفعل للانسان فاذا قيل بالامكان كل انسان ضاحك لا يعكس ممكنا بل هيهنا ضروري ، و الضرورة غير مطرده ايضا لجواز ان يكون موضوع ومحمول كل منهما ممكن للآخر كالكاتب و الضاحك بالفعل فيصح ممكنا ، و الذى يعم الواجب و الممكن الخاص الامكان العام فنقول إذا كان كل ج ب باى امكان كان او بعضه فبعض ب ج بالامكان و الّا فبالضرورة لا شيئى من ب ج فبالضرورة لا شيئى من ج ب و كان كله او بعضه ب هذا محال . فان قيل أليس السالبة الممكنة فى قوة الموجبة فنقلبها اليها و نعكس الموجبة ثم نقلب الى السلب فيكون السالبة الممكنة انعكست ، فيقال اذا قلبت الى الايجاب و عكست جائت ممكنة عامة موجبة لا تنقلب الى السلب .

و المطلقة العامة السالبة و الوجودية لا عكس لهما لا كما ظنّ الظاهريون[3]

---

١) شرح : جماعه من المتأخرين زعموا ان الموجبة الممكنة غير معلومة الانعكاس فطعنوا فى السان الخلقى و الافتراض بما نجده فى كتبهم، وتعرف وجه الجواب عنه بما اعطيت من الاصول . ٢) كذا فى الاصول . ٣) شرح : الظاهريون هم الذين يحكمون بالظاهر من غير تامل لما هوالحق فى نفس الامر ، اولئك انما حكموا بانعكاس

(راجع ذيل الصفحة التالية)

الذين احتجوا بطريق الخلف و لم يعلموا ان الخلف يبتنى على النقيض و لا نقيض لهما[١]، و ان اخذ النقيض دائمة جزئية فتنعكس موجبة مطلقة جزئية فان العكس لم يحفظ جهات الضرورة و الدوام فلا يناقض السالبة المطلقة . و انظر[٢] انا اذا قلنا بالاطلاق لا شيئى من الانسان بضاحك بالفعل كيف لا يتأتى ان نقول و لاشيئى مما هو ضاحك[٣] بالفعل انسانا .

و المطلقة الكلية و الجزئية الموجبتان تنعكسان جزئيتين لما بينا بالافتراض، و كذا الوجودية ، و كلاهما ينعكسان بالاطلاق العام فان المحمول الوجودى كالمتنفس للموضوع كالحيوان ذى الرية لا يتأتى العكس فيه وجوديا بل ضروريا . و فى موضع يكون الموضوع و المحمول كل منهما وجوديا للآخر كالمتنفس و النائم الذين هما محمولا الانسان مثلا بالوجود ينعكس كل منهما على الآخر بالوجود ، فمما يعم المادتين الاطلاق العام . و يتأتى البيان الخلفى هيهنا فنقول اذا كان بالاطلاق كل او بعض من ج ب فبالأطلاق بعض ب ج و الاّ دائما لا شيئى من ب ج فدائما لا شيئى من ج ب و قد كان بالاطلاق كله او بعضه ب ، هذا مُحال .

ساقة[٤]: اعلم ان الشرطيات المتصلة حالها فى التناقض و العكس حال الحمليات فنقيض « كلّما » « ليس كلّما » ونقيض « قد يكون » «ليس البتة » و على هذا فقس . و

---

١) ع · لهـا . ٢) م : فانظر . ٣) ع خ · ضحـاك . ٤) شرح : الساقة هى آخر الجيش استعارها هيهنا لكون ما هى متضمنة له كالذيل علـى مبـاحث النقيض وكالخاتمة له . و انما خص المتصلـة بذلك دون المنفصلة لان المنفصلة لا عكس لها كما عرفت بل تجرى مجرى الحمليات فى النقيض لا فى العكس .

(بقية تعليقات الصفحة السابقة)

السالبة المطلقة العامة والوجودية اذا كانتا كليتين اما اذا كانتا جزئيتين فما وجدنا من نقل ان احدا حكم بعكسها و صاحب الكتاب حكى عنهم انهم يحكمون بذلك فى السالبة مطلقا ولم يقيدها بالكلية وذلك توهم فيجب ان ينزل كلامه على الكلية لا غير وظاهر ان مراده ذلك .

عكس كلما قد يكون و ليس البنة ليس البتة ، و هكذا فى الجميع .

و عكس النقيض هو[1] جعل مقابل الموضوع بالايجاب والسلب محمولا ومقابل المحمول موضوعا و الكيفية باقية و الصدق بحاله ، فقولنا كل انسان حيوان عكس نقيضه كلما ليس بحيوان ليس بانسان[2] لانك حصرت الموضوع فى المحمول فما لا يحمل عليه المحمول لا يحمل عليه الموضوع . و قولنا بعض الانسان حيوان عكس نقيضه بعض ما ليس بحيوان ليس بانسان .

و السالبة الكلية عكس نقيضها لا يصح كليا فاذا قلنا لاشيئى من الانسان بحجر ليس لنا ان نقول لا شيئى مما ليس بحجر ليس بانسان فيكون معناه كل ما ليس بحجر انسان و هو كذب ، بل يصح عكس نقيضه جزئيا .

و كذلك السالبة الجزئية فاذا قلنا لاشيئى من ج ب او ليس بعض ج ب فيصح بعض[3] ما ليس بب ليس بج و ان لم يصح هذا صح لا شيئى من غير الباء ج فينعكس لا شيئى من ج غير الباء فيكون معناه كل ج ب ، و قد قلنا ليس بعض ج ب . و فى بعض هذه المواضع يحتاج الى تقييد ذهنى كقولنا بعض الانسان موجود عكس نقيضه

---

١) شرح : هذا التعريف ايضا مختص بالحمليات فان اريد تعميمه قيل هو جعل كل واحد من جزئى القضية دون الترتيب بالايجاب والسلب مكان الآخر مع بقاء الكيفية و الصدق . ٢) شرح : ما ذكره من انعكاس الموجبة الكلية فهو مختص بما يصدق عليه الدوام اما بحسب ذات الموضوع و اما بحسب وصفه ، و امـا اذا كانت جهة الاصل مطلقة او ممكنة فانه لا ينعكس كذلك اللهم الا بزيادة قيود لا حاجة الى ذكرها ومثال ذلك كل انسان ضاحك بالفعل فانه لاينعكس الى كل ماليس بضاحك بالفعل هو ليس بانسان، و دليلـه ان الموضوع محصور فى المحمول بمعنى انـه اخص منـه اومساوله فما لا يحمل عليه المحمول لا يحمل عليه الموضوع و هذا لا يتناول الا الضرورية والدائمة فيجب حمل كلام صاحب الكتاب على ذلك او على التخصيص ببعض الموجبات الكلية ولعله لاجل هذا لم يقل الموجبة الكلية عكس نقيضها كذاتنبيها منه على ان هذاالحكم ليس فى كل الجهات بل فى بعضها ، و لعله لم يعمم الحكم فى كل موجبة جزئية لهذا السبب . ٣) ع : فيصح ليس بعض الخ .

بعض ما ليس بموجود في الاعيان اى مما هو في الذهن ليس بانسان اذمالس بموجود عينا لا بعض له فيه .

فان قيل قلتم ان السالبة الكلية[١] و الموجبة الجزئية تنعكسان و لديكم[٢] ان قولنا لا شيئي من الحائط في الوتد لاينعكس ليكون لاشيئي من الوتد في الحائط ، و كذلك قولنا بعض الشيخ كان شابا لا ينعكس ليكون بعض الشاب كان شيخا ، قيل ان العكس من شرطه جعل الموضوع بكليته[٣] محمولا و كذا المحمول و في القضيتين ما نقل في(؟) و كان اللذان هما جزءا المحمولين معهما ، و عكسهما الصحيح لاشيئي مما في الوتد حائط و بعض ما كان شابا فهو شيخ ، فاذا قلنا قضية كذا لا تنعكس معناه لا يجب ان تنعكس .

١) شرح : يجب ان يضاف اليه « التي يصدق عليها الدوام الذاتي والوصفي » لان التي ليست كذا ما ادعى عكسها لوجه عليه شك ، و ظاهر ان مراده ذلك والمثال الذي تمثل به يحققه . ٢) خ م · فكذيكم ، و يحتمل : فلديكم . ٣) خ : بكلية ، م : لكليته .

المرصد الخامس فی ترکیب الحجج

وفيه ثلاثة مطالع

المطلع الاول فی حقیقة الحجة و اصناف صورها و موادها واحوالها[1] وفيه عشر تلويحات

التلويح الاول في نفس الحجة و مباديها و تقسيم صورها

اعلم ان الحجة قول مؤلف من اقوال يقصد به ايقاع التصديق[2] بقول آخر ، و لها اقسام والعمدة من الاقسام انما هو القياس وسنذكر باقي اقسامها ان شاء الله تعالى.

و القياس هو قول[3] مؤلَّف من قضايا اذا سُلِّمت لزم عنه لذاته قول آخر . و لولا التقييد بالتأليف من القضايا لم تخرج من الحد القضية الواحدة التي يلزم منها لذاتها صدق عكسها و عكس نقيضها . و قولنا لذاته يخرج به الأضرب العقيمة اذا اتفق صدقُ نتيجتها لخصوصية المادة و غيرها و كنتيجة تستنتج من قياس لا ينتهي الى انتاجها الا بمقدمة اخرى لم تذكر .

و القضية اذا جعلت جزء القياس تسمى مقدمة و اجزائها الذاتية التي تبقى بعد التحليل الى الافراد[4] تسمى حدودا ،لا الاجزاء الغير الذاتية كالجهات وادوات السلب

---

١) لايوجد «احوالها» في ع ش . ٢) شرح : هذاالتعريف لا يتناول القياس الشعرى اذ لا يحصل منه تصديق كما سنعرف ، فان اردنا اندراج القياس الشعرى فيه قلنا الحجة قول مؤلف من اقوال يقصد به ايقاع او ما يقوم مقامه بقول آخر و يراد بالتردد ما يعم القسمين كما تبين في باب التعريفات . ٣) شرح : ليس المراد من القول القول اللفظي بل الفكري . ٤) شرح : يريد بالافراد في هذه المواضع لاالمفردات التي لا تنحل الى غيرها بل ما هو اعم من ذلك و هي الافراد التي تنحل القضية اليها اولا سواء كانت مفردة كما في الحمليات اومركبة كما في الشرطيات .

و غيرها و لا الذاتية التی لا تبقی بعد التحليل كالروابط . مثال للقياس و مقدمتيه و المتعلق به قولنا كل ج ب و كل ب ا فكل ج ا ، فالقولان الأولان هما المقدمتان و مجموعهما قياس و الثالث اللازم منهما هو النتيجة .

و لم يشرط فی القياس ان تكون مقدمتاه مسلّمتين بل ينبغی ان تكونا بحيث لو سلمتا لزم مـا يلزم سواء وجد التسليم بالفعل او لم يوجد . و من خاصية صحة صورة القياس تسليم لزوم قول منه و لايوجد هذا فی صحة المادّة .

و القياس لا يخلو امـا ان يُذكر فيه احد طـرفی نقيض النتيجة بـالفعل اولم يذكر ، و الاول[1] يسمی استثنائيا كقولنا ان كانت الشمس طالعة فالنهار موجود لكن الشمس طالعة فالنهـار موجود ، ذكـر فيه احد طرفی نقيض النتيجة و هی[2] النتيجة بعينها . او يقال لكن ليس النهار موجودا فليس الشمس طالعة ، ذكر فيه احد الطرفين و هو نقيض النتيجة . و الذی لم يذكر فيه بالفعل ذلك ما ذكرنـاه من المثال الاول و ان كانت النتيجة بالقوة داخلة فی قولنا كل ب ا .

و القياس الاقترانی قديكون من سواذج القضايا الثلثة وقديكون من المختلطات[3] بعضها مع بعض كما سنذكـره . و يوجد فی الاقترانی حد مكرر فی المقدمتين مثل ب فيما سلف من المثال يسمی الحد الاوسط و يسقط فی النتيجة . و لكل واحد من المقدمتين حد يخصه و يسميان الطرفين و الرأسين والذی يصير موضوع النتيجة او مقدمها يسمی الاصغر و الذی يصير محمول النتيجة اوتاليها يسمی الاكبر ، والمقدمة التی فيهـا الاصغر تسمی الصغری و التی فيهـا الاكبـر تسمی الكبری ، و تأليف المقدمتين يسمی اقترانا و الاقتران المنتج قيـاسا و كيفية وضع[4] الحد الاوسط عند الطرفين يسمی شكلا ، و اقتضی التقسيم اربعة اقسام فان الحد الاوسط اماان يكون

---

١) ع م : فالاول .   ٢) كذا فی ع م ش، و فی خ : و حق (؟). ولعل الصواب : وهو.   ٣) ش : مخلطات .   ٤) ع : حد الوضع.

محمول الصغرى و موضوع الكبرى او موضوع الصغرى و محمول الكبرى او محمولهما او موضوعهما جميعا . و الاوّل هو البيّن التام بنفسه و يسمى الشكل الاول لانه بيّن بذاته وينبيّن به غيره وهوالمنتج للمطالب الاربعة و ذوالشرفين اى الموجب الكلي لاناتج له في الاشكال غيره اما غيرهفلا ينتج الاالكلى دون الايجاب او الموجب دون كليه كالثانى والثالث ، والذى هوعكس الاول بعيد عن الطبع لايتفطن لكونه قياسا وفيه كلف شاقه [ولذلك] اسقط ، والثانى والثالث يكاد الطبع يفطن لقياسيهما[1] من نفسهما . و اشترك الثلثة في ان لا نتيجة فيها[2] عن سالبين[3] الّا في سوالب هى فى حكم الموجبات ، و الشكل الثانى فيه تفصيل يذكر، و لا عن جزئيتين ولاعن صغرى سالبة و كبرى جزئية . و النتيجة تتبع اخس المقدمتين في الكم و الكيف[4] لا غير الا فيما سنذكره و لو تبعت الاشرف لكانت اتم في نفس حكمها وخبريها مما نتجها[5] و هو المقدمة الأخرى .

الشكل الاول و هو الذى يكون الاوسط فيه محمول الصغرى و موضوع الكبرى وله شرطان احدهما ان تكون الصغرى موجبة او فى حكمها كالممكنات و الوجوديات السالبة ليدخل [الاصغر][6] في الاوسط فيتعدى الحكم الى الاصغر اذ لو باينه فلا تعدى كما يوخذ الاوسط نوعا مباينا للاصغر و يسلب عنه و يحمل على الاوسط معنى يعمهما من الجنس وغيره كقولنا لاشيئى من الانسان بطائر وكل طائر

---

١) ع : لقاسهما . ٢) خ . منها . ٣) ع السالبين . ٤) شرح : لقائل ان يقول انه لم يبن بيانا برهانيا ان النتيجة لا تتبع الاشرف و التعويل فيه ان كان على عبر استقراء الضروب الممكنة في كل شكل فكان من الواجب ان يذكر تلك الحجة على وجه التحقق و ان كان على استقرائها فبيسه عمم بعضها مما يبتنى على ان النتيجة تتبع اخس المقدمتين يوجب الدور . ٥) ش : منتجها و هى . ٦) شرح : انما اشترط ان تكون الصغرى موجبه او فى حكمها لتكون الاصغر اخص من الاوسط او مساويا و ذلك هو المراد بدخوله فيهوان الاعم والمباين خارج عن الشيئى.

حيوان لوجائت النتيجة لكانت سالبة البتة لان النتيجة تتبع الاخس و هى « لاشيئى من الانسان بحيوان » و لا شك فى كذبها ، و فى السالبتين يوخذ[١] الاكبر خاصة او فصلا للاصغر و الاوسط[٢] مباينا لهما فلو جائت النتيجة لكانت سالبة و تكذب البتة . و الثانى ان تكون الكبرى كاية ليندرج الاصغر فى الاوسط فيتعدى اليه الاكبر و لو كانت جزئية يجوز ان يعم الاوسط جنس الاصغر او عاما آخر و يحمل على بعضه فى الكبرى الجزئية الموجبة او السالبة من موافقة او مخالفة فى الموجبة ما يسلب عنه و فى السالبة ما يثبت عليه فلا نتيجة .

و المعتبر من القضايا المحصورات الاربع و كل[٣] من الصغرى و الكبرى يجوز ان يكون على حال واحدة من الاحوال الاربع فاذا اخذ كل واحد من اصناف الصغرى مع كل واحد من اصناف الكبرى كانت اربعة فى اربعة فهى ستة عشر ضربا فباعتبار الشرطين تعيّن من الصغرى موجبتاها و من الكبرى كليتاها فكل من كل منهما اذا ضم الى الآخر صار ضربا معتبرا فيكون اربعة اضرب فلما انحصر الصحيح فى اربعة فالباقيات[٤] من اثنى عشر ضربا عواقر فاسدات . الضرب الاول من موجبتين كليتين ينتج موجبة كلية ، مثاله كل ج ب و كل ب ا فكل ج ا ، فانه اذا دخل الجيم فى الباء فكل حكمت عليه يتعدى اليه . الضرب الثانى من كليتين و الكبرى سالبة كلية ينتج سالبة كلية ، مثاله كل ج ب و لاشيئى من ب ا فلا شيئى من ج ا . الضرب الثالث من موجبتين و الصغرى جزئية ينتج موجبة جزئية ، مثاله بعض ج ب و كل ب ا فبعض ج ا . الضرب الرابع من موجبة جزئية صغرى و كلية سالبة كبرى ينتج سالبة جزئية ، مثاله بعض ج ب و لا شيئى من ب ا فبعض[٥] ج ليس ا .

---

١) خ . يوجد .   ٢) زاد فى خ بعد الاوسط . فيتعدى اليه الاكبر و لو كانت جزئية . و هو خطأ نشأ من التباس هذا « الاوسط » باوسط آخر سيجيئ .   ٣) ح : و كل واحد .   ٤) خ ع : و الباقيات .   ٥) م خ . فليس بعض ج ا .

الشكل الثانى و هوالذى يكون الاوسط فيه محمولا فى المقدمتين و شرطه ان تكون معدمتاه مختلفتين فى الكيفية ـ الا فيما يذكر من بعد ـ و الكبرى كلية ، اما الاول فلان المتفقين[1] قد يثبت عليهما اويسلب عنهما شيئى واحد و لا نتيجة سوى الموجبة و المتباينين قد يثبت عليهما او يسلب عنهما شيئى واحد و لا نتيجة سوى السالبة و اذ لا لزوم لاحدهما فى الموجبتين و لا فى السالبتين فلا اطراد فلا نتيجة . واما الثانى فلان الكبرى الجزئية موجبة كانت او سالبة يجوز ان يكون الاكبر جنسا او عاما آخر للحدين المنفقين فالنتيجة موجبة او مباينا للاصغر و الاوسط محمول على الاكبر او مسلوب عنه فى الكبرى الجزئية الموجبة او السالبة فليس الا سلب النتيجة فلا لزوم لاحدهما فلا نتيجة . و بالشرط الاول تعرف ان لاقياس فى هذا الشكل من[2] المطلقين و الوجوديين و الممكنتين و لا عن خلطهما لان سلبها فى قوة ايجابها فيوجب المحمول الوجودى كالمتنفس على المنفقين كالانسان و الناطق بهذه الاعتبارات او سلب فليس الاالايجاب اوعلى المتباينين كالانسان و الفرس كذلك فليس غير السلب فلا لزوم لايجاب و لا سلب فلا نتيجة .

وضروبه اربعةلنحو البيان المذكور ،الضرب الاول من كليين والكبرى سالبة فينتج كلية سالبة ، مثاله كل ج ب ولاشيئى من ا ب فتعكس الكبرى فتصير لاشيئى من ب ا و هو ثانى الاول فينتج لاشيئى من ج ا . او بيّن بالخلف فنقول ان لم يصح لاشيئى من ج ا فيصدق نقيضه وهو بعض ج ا و نقرنه بكبرى القياس مجعولا صغريها وهى[3] لا شيئى من ا ب فينتج ليس بعض ج ب و كان كل ج ب،هذا محال[4]، وصورة القياس صحيحة و كذا الكبرى فالمحال لزم من كذب الصغرى التى هى نقيض النتيجة . وفى

---

١) شرح . فان المتفقين كالانسان و الناطق قد يثبت عليهما شيئى واحد كالضاحك .
٢) م : عن. ٣) فى الاصول . و هو . وظاهر ان الضمير راجع الى « كبرى القياس ».
٤) خ م . خلف محال .

جميع فياسات الخلف التى فى الشكل الثانى يقرن نقيض النتيجة بالكبرى هكذا و فى الثالث بالصغرى مجعولا كبريها . الضرب الثانى من كلبنين و الصغرى سالبة ينتج سالبة كلية ، مثاله لا شيئى من ج ب و كل ا ب تعكس الصغرى و تجعل كبرى فينتج لا شيئى من ا ج ثم تعكس النتيجة ليرجع الرأسان كل الى مكانهما و هو المطلوب ، و البيان الخلفى على ما ذكرنا . الضرب الثالث من جزئية موجبة صغرى و كلية سالبة كبرى ينتج جزئية سالبة ، مثاله بعض ج ب و لاشيئى من ا ب يتبيّن[١] بعكس الكبرى و الخلف كما بيّنّا . الضرب الرابع من سالبة جزئية صغرى و موجبة كلىة كبرى ينىج جزئيةً سالبة ، مثاله ليس بعض ج ب و كل ا ب . لا بيان بالعكس هيهنا لان السالمة الجزئية لا تنعكس و الكبرى تنعكس جزئية و لاقياس عن جزئمتين ، فيبين بالخلف انه ان لم يصح ليس بعض ج ا فيصدق كل ج ا و ننمم كما ذكرنا ، او نبين بالافتراض فتقول و لىكُن البعض من ج الذى لىس ىب د فيكون لا شيئى من د ب و كان كل ا ب ينتج من نانى الثانى لا شيئى من د ا و بضم اليه « بعض ج د » فننتج من رابع الاول لىس بعض ج ا . و كل افتراض انما ىنم بقىاس من الشكل الذى فىه ذلك الضرب و بقىاس من الاول .

الشكل الثالث و هو الذى الاوسط فيه موضوع فى المقدمين ، و شرطه ايجاب الصغرى او[٢] ان يكون فى حكمه و كلية احدى المقدمتين ايهما كانت . اما الأول فلأن الصغرى السالبة يجوز ان يكون الاكبر جنسا او عاما آخر للحدّين فى الكبرى الموجبة فلو صحت نتيجة[٣] لكانت سالبة البتة و تكذب او ان يكون الاصغر و الاكبر المتفقان مباىناه[٤] فى السالبتين فلوصحت النتيجة لكانت سالبة فتكذب[٥] البتة، و اما الثانى فلأن المعنى الواحد الكلى قد يثبت عليه بالايجاب[٦] الجزئى شيئان متفقان

---

١) م : يبين ٢) ع : و ٣) خ : صح نىيجة ،ع : صحت النىجة ٤) م : مبابنا ٥) ع : و تكذب ٦) زيد فى خ : و السلب .

او بسلبان ، او يوجب احدهما و بسلب الاخر و ليس غيرالايجاب ، اوامران مختلفان يجعل على الاقسام الىلىة و ليس غير السلب . و قرائنه ستة لان كبراه لما كانت كلية مع الصغرى الموجبة نتجت اربعة كالشكل الأول ولما لم تتعين الكاية جاز ان تكون الكبرى جزئية موجبة او سالبة فزاد ضربان . و خاصىته ان لا ينىج غير الجزئى . الضرب الاول منه من كلينين موجبتين و ينتج[١] جزئية موجبة ، مناله كل ب ج[٢] و كل ب ا ننعكس[٣] الصغرى فيرجع الى ثالث الاول فينتج بعض ج ا او تقول ان لم يصح هذا يصح لا شيئ من ج ا ونقرنه بصغرى القياس وهى كل ب ج ينتج من نانى الاوّل لا شئى من ب ا وكان كل ب ا هذا محال ولزم كذب الكبرى التىهى نقيض النتيجة. الضرب الىانى من كليتين و الكبرى سالبة ينتج سالبة تبين بالبيانين على ما ذكرنا الضرب الىالث من موجبنين و الصغرى جزئية ينىج موجبة جزئية بالبيانين . الضرب الرابع من موجبتين و الكبرى جزئة ينتج جزئية موجبة و لا تعكس الصغرىههنا فانها تنعكس جزئية و لا قياس عن الجزئيتين[٤] فتعكس الكبرى و تجعل صغرى فنستنتج ثم تعكس النتيجة ، او نبين بالخاف فنقول ان لم يصح بعض ج ا فلا شيئى من ج ا و سمم كما ذكرنا ، او نبين بالافتراض فنفرض البعض من ب الذى هو الالف د حتى يكون كل د ا فنقول كل د ب و كل ب ج ينتج من اول الاول كل د ج فكل د ج و كل د ا ينتج من اول الىالث بعض ج ا الضرب الخامس من كلية موجبة صغرى و جزئية سالبة كبرى ينىج جزئية سالبة ، و لا بيان عكسى اذ لا عكس للسالبة ، و الصغرى انعكست صارت جزئية و لاقياس عنالجزئيتين ، فنبينبالخلف او بالافتراض فنفرض البعض من ب الذى هو « ليس ا » د فيكون لا شئى من د ا فنقول كل د ب و كل ب ج فكل د ج و يقرن بالمقدمةالمدخره[٥] فيستنتج[٦] المطلوب.

---

١) م : فنتج ٢) ع : كل ج ب ٣) خ ع : فنعكس ٤) ش : جزئيتين ٥) خ : المؤخرة ٦) خ : فنتج .

و الافتراض انما وضع لجعل قضية جزئية كلية . الضرب السادس من جزئية موجبة صغرى و كلية سالبة كبرى ينتج سالبة جزئية تبيّن بعكس الصغرى و الخلف كماذكرنا. و حيث صحت الجزئية صحت الشخصة فى الاشكال .

التلويح الثانى فى المقدمات الموجهة و المختلطات

اذا[1] كانت المقدمتان موجهتين بجهة واحدة فالنتيجة جلى ان سبهما ، و الممكنتان تنتجان ممكنة لان ما يمكن ان يمكن يحكم العقل بامكانه ولا بتوقف كثيرا. واعلم ان النتيجة فى الشكل الاول تابعة للكبرى فى المختلطات لان الاكبر يتعدى الى الاصغر على نحو ما حمل على الأوسط الا اذا كانت الصغرى ممكنة و الكبرى وجودية فانا اذا قلنا يمكن ان يكون كل ج **ب** و بالوجود كل **ب ا** عرف من طبيعة الامكان جواز اللاوقوع ابدا فاذا[2] لم يتصف الجيم بالبائية ابدا فلا يلزم ان يتعدى اليه **ا** بالفعل بل بالقوة فهى ممكنة ، او كانت الصغرى ضرورية و الكبرى كل **ب ا** مادام **ب** الذى يعم الواجب و غيره فج[3] بدوم[4] بالضرورة فيدوم **ا** بالضرورة ففى هذين تبعت الصغرى . و لا يجوز ان يقال فى هذه كل **ب ا** مادام **ب** لا دائما[5] لانا اذا قلنا كل ب ا مادام **ب** لا دائما حكمنا ان كل موصوف ب لايدوم له العدم دوام البائية وكان من الموصوفات ب ج الذى ضرورى له البائية فلا يصدقان .

و تعلم[6] مما ذكرنا انه اذا كان كل ج **ب** بالامكان و كل **ب ا** بالضرورة ومعناه كل واحد مما يوصف بانه **ب** دام له البائية او لم تدم فهو بالضرورة **ا** و ان لم يكن **ب** كما عرفت فى المقول[7] على الكل فلامدخل للبائية الغير الضرورية فى حمل الالفية على موصوفاتها فهى واجبة دونها و ج من الموصوفات ب بالامكان فاذا فرض وقوعه

١) خ · اذ ، ع : و اذا ٢) م : فاذ ٣) خ : بج ٤) زيد فى خ : ب
٥) زيد فى خ م · فانه لا يصدق مع الضرورية الصغرى ٦) خ م : نعلم ٧) ع: القول .

فيجب دونه له الالفية .

واستثنى من كون النتيجة تابعة لأخس المقدمتين ما اذا كانت الصغرى ممكنة سالبة او وجودية سالبة مع كبرى ضرورية موجبة فان النتيجة موجبة ضرورية[١] و كذلك اذا كانت صغرى ممكنة موجبة و كبرى وجودية سالبة فالنتيجة موجبة ضرورية ايضا الا ان هذه السوالب فى حكم الموجبات[٢] فكانه لا يحتاج الى استثناء[٣].

و اما فى الشكل الثانى اذا كانت الكبرى سالبة ممابنعكس[٤] فيرجع الى الاول و تبعها النتيجة[٥] لما علمت من ضابط الشكل الاول . و اما صغرى الضرب الثانى من الثانى صايرة كبرى الاول فالنتيجة تتبعها . و كذلك صغرى الرابع منه فانها بالافتراض تصير كلية و تنتهى الى ان تكون كبرى فى الاول فتتبعها نتيجة هى كبرى القياس الثانى من الافتراض و تتبعها النتيجة الثانية ، فالعبرة[٦] فى هذا الشكل للسوالب فانها تصير كبريات الاول بعكس او افتراض فتتبعها النتيجة .

و ههنا ضابط . اعلم ان فى[٧] هذا الشكل اذا كانت مقدمتان فى اقتران لكل واحدة منهما جهة تكذب على الاخرى سواء كانتا موجبتين او سالبتين او احديهما موجبة و الاخرى سالبة فيحصل نتيجة سالبة ضرورية مثل ما نقول كل ج ب بالوجود او بعضه و كل ا ب بالضرورة فيعلم ان طبيعتى ج او بعضه و ا متباينتان[٨] بالضرورة اذ لو دخل احدهما فى الاخرى ولو بالامكان لتعدى اليه حكمه فلو كان ج من الموصوفات بالالف لكان ب ضروريا له ، و هكذا لو كان ا من الموصوفات بج لكان ب وجوديا له و على هذا جميع مختلفى[٩] الجهة كيف كانتا من الايجاب و السلب فالنتيجة فى الكل ضرورية السلب الا اذا كان اختلافهما على وجه يجوز دخول احديهما فى

---

١) لا يوجد « ضرورية » فى ع خ ٢) م خ : الموجب ٣) م : الاستثناء
٤) ع خ : يعكس ٥) من هنا الى « هى كبرى » ساقط من م ٦) زيد فى م خ: فى الجهات ٧) لا يوجد « فى » فى ع ٨) فى الاصول : متباينان ٩) ش: مختلفى .

الاخری کممکنة خاصة اوعامة او وجودیة ومطلقة عامة او مطلقة عامة و ضروریة و نحوها. و کل جهة یعم الضرورة[١] و غیرها اذا کانت فی مقدمة مع[٢] ضروریــة و اختلفت الکیفیة فالنتیجة ضروریة السلب ایضالما قلنا

اما الشکل الثالث فالنتیجة فیه تتبع الکبری لان الضروب الاربعة التی نرجع بعکس الصغری الی الاول فالکبری بحالها صائرة کبری الاول فتبعهــا النتیجة الا فیما استثنی فی الاول فنفی[٣] ما کبراه جزئیة کالرابع و الخامس. و ظُنّ[٤] فی الرابع ان[٥] النتیجة تتبع الصغری لانهــا تصیر کبری الاول و لم یعرفوا ان النتیجة مــوجبة جزئیة محتاجة الی عکس و العکس لم یجب ان یحفظ الجهات بخلاف ثانی الثانی فان النتیجة تنعکس محفوظة الجهة لانهــا سالبة. و فی الضربین بیین بالافتراض ان النتیجة تابعة للکبری[٦] فان کل د ا و لا شیئی من د ا جهتهمــا جهة الکبــریان فبهما لقیامهما مقامهما وهما کبریا القیاسین الاخرین فی الافتراضین فتبعهما[٧] النتیجة فتکون تبعت کبریی الاصلین.

فان قیل اذا کان مردالشکلین الی الاول فلاحاجة الیهما، قیل هذان من الطرق الصالحة المؤدیة وقد تتفق ان تکون الوضع الطبیعی لمقدمتی قیاس علی نحو ترتیب احدهما و بالرد الی الاول تغیر عن الوضع الطبیعی کقولنا فی الثانی کل جسم منقسم و لا شیئی من النفس بمنقسم فــاذا عکست الی لا شیئی من المنقسم بنفس تغیرت من الوضع الطبیعی اذ الصفات اولی بالمحمولیة و ان کان یصح موضوعیتها[٨]، و کذلك فی قولنا کل انسان ماشٍ و کل انسان متنفس فان الوضع الطبیعی تغیر بالعکس وان صح. و الثانی ینتفع به فی الفرق فکانه قیل فیه جیم محمول علیه ب و ا مسلوب عنه

---

١) خ : الضروریة ٢) م ش : معهــا ٣) ح م : نفی ٤) ع : فــان
٥) لا توجد « ان » فی خ ٦) ع : الکبری ٧) خ م : فتتبعهــا ٨) خ : موضوعها.

ب فافنرها . و الثالث ينتفع به فى النقض كمن ادعى ان كل جرم يتخرق قيل[١] الفلك جرم و هو لا ىنخرق فبعض الجسم لا ينخرق على الثالث .

فان قيل لمّا حذفتم الشكل الـرابع معللين بالصعوبة و الكلفة فى العكس[٢] و فى ثانى الثانى و رابعه و رابع الثالث و خامسه من الكلف والعكوس ما ذكرتموه فهلاّ عمّمتم الحذف او الاعتبار ، قيل مبنى الحذف ما كان مجرد الكلفة فـان اعتبار الثانى كان لانه فى نفس قياسيته لايكاد يفتقرالى غيره فانا اذا قلنا كل ج ب ولا شيئى من ا ب فالطبع الصحيح بنفطن لأن الذى هو ب لا يكـون الـذى هو ليس بب فج ليس ا ، واذا قيل كل[٣] ب ج و كل[٤] ب ا فى الثالث بفطن النفس لأن ب هو موصوف بالجيمية و الألفيّة فشيئى فى احدهما هو الآخر ، و اما الرابع فنفس قياسيته بعيد من الطبع و اثبات قياسيته اصعب من اثبات المطالب العلمية التى يراد اثباتها به فحذف ، فلم بنفطن جالينوس و بعض من ذبَّ عنه من المتأخرين لهذه الدقيقة فشوشوا[٥] وشنعوا وضلّوا و اضلّوا . و العجب انه شنّع على المعلم الاول فى المختلطات من المطلقات بان ايرادها عديم الجدوى و اكثر قضايا علمه مطلقة

و عندى ان الشكل الثانى ليس بناتج[٦] لذاته بل لخصوصية الجهة و المادة فلو نتج بذاته لنتج على اطلاقـه و ليس بناتج على اطلاقه و لو اعتبر كذا يابى لنا ان نفتن[٧] كثيرا من الاضرب الفاسدة بزوائد فتنتج فهو لهذا دون الثالث ، فقولنا كل ج ب و لا شيئى من ا ب لذاته لا يلزم[٨] منه شيئى و لا رده[٩] الى الاول لجواز ان يقع فى مادة لا عكس لسالبها و لا نقيض ، الا انه عظيم النفع فى العلوم .

التلويح الثالث فى الاقترانات الشرطية

اعلم ان الشرطيات المتصلة قد يتركب منها اشكال كما للحمليات ، فمن الشكل

---

١) خ م : ففيل ٢) خ م : العكسين ٣) ع م : كل ج ب ٤) ع : كل ا ب ٥) خ : فشرسوا و شغوا ٦) خ : سابج ٧) خ : نفس (؟) ، و لعل الصواب : نعبد . ٨) ع : لا يلزمه شيئى ٩) ع : برده (بلا نقط) .

الاول تالى الصغرى يكون مقدم الكبرى كقولك كلما كانت الشمس طالعة فالنهار موجود و كلما كان النهار موجودا فالكواكب خفية . و من الشكل الثانى يشتركان فى تال ، و فى الثالث فى مقدم . و البيان العكسى و الخلفى على ما ذكرنا .

و من المنفصلين قد يتركب القياس على كل الاشكال و الاشتراك بينهما فى جزء غير تام[١] و القريب من الطبع ما على الاول و الصغرى موجبة و الكبرى كلية كقولنا كل[٢] عدد اما فرد و اما زوج و كل زوج اما زوج الزوج و اما زوج الفرد او زوج الزوج و الفرد جميعا فينحذف الاوسط المشترك فينتج كل عدد اما فرد و اما زوج الفرد او زوج الزوج او زوج كليهما .

و قد يتركب القياس من متصلة و حملية ، والقريب ما تقع الشركة فى التالى فتحصل النتيجة متصلة مقدمها مقدم المتصلة بعينه و تاليها نتيجة تاليف التالى والحملية. و يجوز ان تكون الحملية صغرى و يجوز ان تكون كبرى ، مثال ان تكون الحملية كبرى قولنا ان كان ا ب فكل ج د و كل د ه ينتج ان كان ا ب فكل ج ه ، و مثال ان تكون صغرى ان نقول كل د ج و اذا كان ا ب فكل ج ه ينتج ان كان ا ب فكل د ه ، و هكذا جميع الضروب ، و استخراج الاصول[٣] مما سلف لا يصعب على القريحة التامة .

وقد يتركب القياس من منفصلة و حملية والمنفصلة كبرى، مثاله : الثلاثة عدد و كل عدد اما زوج و اما فرد ينتج ان الثلاثة اما زوج و اما فرد . و قد تقع منفصلة صغرى مع حمليات كقولنا كل متحرك امّا نبات او حيوان او جماد و كل نبات جسم

---

١) شرح : الشركة فيه [فى هذا القسم] قد تكون فى جزء تام و غير تام وصاحب الكتاب لم يتعرض للاول و مثاله : اما ا ب او ج د و دائما اما ج د او ه د و ينتج ان كانا حقيقيين ان كان ا ب ف ه د اوان كان ليس ا ب فليس ه د . ٢) هذه هى الصورة الصحيحة لهذا المثال انفردت بها نسخة م من بين سائر الاصول و هى مطابقة لما فى كتاب النجاة لفظا بلفظ. ٣) خ م : الاحوال .

و كل حيوان جسم و كل جماد جسم ، فهذا هو الاستقراء التام فالنتيجة موضوعها موضوع الانفصال و محمولها محمول الحمليات و هو كل متحرك جسم ، و على هذا ستخرج الباقى .

و قد يقع التأليف من متصلة و منفصلة و الاشتراك فى جزء غير تام كقولنا ان كان هذا كثيرا فهوذوعدد[١] و كل ذى عدد فهو[٢] اما زوج و اما فرد فالنتيجة مقدمها ذلك بعينه و تاليها نتيجة تأليف التالى و المنفصلة كقولنا[٣] ان كان هذا كثيرا فهو امّا و امّا . و قد يقع فى جزء تام كقولنا ان كانت الشمس طالعة فالنهار موجود و اما ان يكون النهار موجودا و اما ان يكون الليل موجودا فتصح نتيجة منفصلة كقولنا اما ان تكون الشمس طالعة و اما ان تكون الليل موجودا ، و يصح متصلة كقولنا ان كانت الشمس طالعة فالليل ليس بموجود . و لا نطول فى هذا المختصر ما لا يحتاج اليه فالذكى[٤] لا يعجز عن استخراج ما بقى .

التلويح الرابع فى الاستثنائيات

و الاستثناء هو رفع احد جزئى الشرطية اووضعه ليلزم وضع الآخر او رفعه ، و القياس الذى فيه ذلك استثنائى، و يتم بشرطية و حملية فيما تركب من الشرطيات من حمليين ، ففى المتصلة يُستثنى عين المقدم فينتج عين التالى كقولنا ان كانت الشمس طالعة فالنهار موجود لكن الشمس طالعة فينتج[٥] النهار موجود . او يُستثنى نقيض التالى لينتج نقيض المقدم كقولنا فى المثال المذكور لكن ليس النهار موجودا فليست الشمس طالعة و اما استثناء عين التالى او نقيض المقدم فلا[٦] ينتج اذ ربما يقع التالى اعم فلا يلزم من وضع الاعم وضع الاخص ولا من رفع الاخص رفع الاعم و لكن يلزم من وضع الاخص

---

١) ع ، فهو عدد ٢) لا يوجد «فهو» فى خ م ٣) م : كقولك ٤) خ : و الزكى ٥) خ م . ان النهار . ٦) فى الاصول : لا .

وضع الاعم ومن رفع الاعم رفع الاخص[1]، وفي محالّ المساواة[2] قد تأتي الاستثناآت الاربعة و لكن لا نُعتبر خصوصيات المواد . و الاضرب العقيمة حذفت لعدم اطرادها لا لامتناع الاتفافات .

و اعلم ان المتصلة لا تكون ممكنة و لا وجودية اذ لا استثناء كقولنا يمكن ان كان زيد في السوق ان يكون قائما ، فلا يُستثنى الا ان يؤخذ الامكان جزء التالي فتكون ضرورية . و كذلك قولنا ان كان هذا انسانا فهو متنفس بالفعل اذ الربط في المتصلة هو اللزوم و لا لزوم الا للتنفس بالقوة و هو ضروري دائم .

و المنفصلة الحقيقية يُستثنى فيها عين ما اتفق فينتج نقيض ما بقي فل او كثر كقولنا هذا العدد اما تام او ناقص او زائد لكنه تام فينتج ليس بزائد و لا ناقص . او يُستثنى نقيض مـا يتفق فينتج عين ما بقي ان كان واحدا او منفصلة في البواقي ان تعددت الاجزاء .

و [امـا] الغير الحقيقية فمانعة الخلو فقط يستثنى فيها النقيض لينتج العين ، و لا ينتج استثناء العين للنقيض كقولنا اما ان لا يكون هذا حيوانا و اما ان لا يكون نباتا فيقال لكنه حيوان فينتج انه ليس بنبات لاغير و مانعة الجمع دون الخلو يستثنى فيها العين للنقيض لاغير. و المحرفات ترد الى النظم المستقيم . والمنفصلة التي اجزائها غيرمتناهية لايستثنى [فهاشيئى] فان رفع الكل[3] لوضع واحد لايمكن و وضع واحد

---

۱) شرح : هذا هوالذى استدل به صاحب الكتاب على عقم الضربين و لا يتم ذلك الا ان يضاف اليه « و لا يلزم من وضع الاعم رفع الاخص و لا من رفع الاخص وضع الاعم » فان اعتذر بان ذلك واضح لا حاجة الى ذكره قلنا و كذا الاول فكان الواجب ان يقول فلا يلزم من وضع الاعم وضع الاخص و لا رفعه و لا من رفع الاخص رفع الاعم و لا وضعه .   ۲) شرح : اى في الموارد التي يكون التالي فيهـا مساويا للمقدم .
۳) شرح : ينبغي ان يفهم من قوله رفع الكل رفع كل ما يبقى من اجزاء المنفصلة لا رفع كل اجزائها و ذلك ظاهر و بالجملة ان هذه المنفصلة لا يتم فلا نتحصل و لا استثناء في القياس المنفصل الا بعد تمام الانفصال و تحصله ، وهذا اخصر من الوجه الذى اورده في الكتاب.
و مثال هذه المنفصلة قولنا : اما ان يكون هذا العدد اثنين او ثلثة اواربعة و هلم جرا .

لرفع الكل لا يفيد فانه لم يحصل فى التصور .

التلويح الخامس فى القياسات المركبة

و اعلم انه لا قياس من اقل من مقدمتين فان المقدمة الواحدة اما ان تشتمل على كل النتيجة او على جزئها ، فان اشتملت على كلها فهى شرطية لابد من استثناء لتنتج و قد تمت مقدمتان ، و ان اشتملت على جزئها و للنتيجة[١] جزء آخر فلابد مما يشتمل عليه حتى يلزم ارتباط الجزئين و قد حصلت[٢] مقدمتان .

و لا قياس من اكثر من مقدمتين فى السواذج و يجوز فى غيرها كالاستقراء التام مع ان الكثرة هناك فى حكم المقدمتين ايضا فان النتيجة لها طرفان فالمقدمة ان لم تناسبها بطرف فلامناسبة فلا انتاج واذا ناسب كل من المقدمتين طرفا فلامدخل للثالث اجمالا . و نفصل تفصيلا لوحيا فنقول المقدمات ان زادت على اثنتين فاما ان تكون واحدة لا تناسب النتيجة فلا اقتضاء لها و لا تعلق و اما ان يشترك كل واحد من المقدمات مع النتيجة و ليس لها الا طرفان فلابد من[٣] ان تشترك مقدمتان فى طرف واحد لها فيصير جزءا النتيجة الاصغر و الاكبر مشتركا بين المقدمات فصارت حدا اوسط هذا محال[٤]. بلى قد توجد مقدمات كثيرة مساقها الى نتيجة واحدة و هى فى قياسات كثيرة مبيّنة لمقدمتى القياس الناتج لتلك النتيجة اذا كانتا غير بينتين[٥] بذاتيهما فلابد من اثباتهما مثل اثبات النتيجة و يسمى قياسا مركبا .

و هو اما موصول و هو الذى يذكر فيه النتائج[٦] بالفعل مأخوذة تارة نتيجة

---

١) م : والنتيجة ٢) فى الاصول : حصل ٣) م : فلابد و ان ٤) شرح : لقائل ان يقول المبين ان كل حد اوسط فهو مشترك والموجبة الكلية لا يلزم ان ينعكس كنفسها كلية فلم قلتم ان كل مشترك فهو حد اوسط وكان الاولى ان يبطل ذلك بما ذكر فى الوجه الاجمالى و هو انه اذا اشتملت مقدمتان على الطرفين فلا مدخل لما زاد عليهما و على هذا يستغنى عن المفصل الذى سماه لوحيا . انتهى كلام الشارح وله كلام فى لفظة « اللوحى » سيجيئ . ٥) خ : مبينتين . ٦) ع : الناتج ، م : النتاج .

و اخری مقدمة کقولنا کل ج ب و کل ب ا فکل ج ا ثم کل ج ا و کل ا د فکل ج د وهکذا الی المطلوب. واما مفصول و هو الذی فصلت النتائج عنه وطویت[1] کقولنا کل ج ب و کل ب ا و کل ا د و کل د ه فکل ج ه.

و ظُنّ ان قول القائل « ان کانت الشمس طالعة فالنهار موجود وان کان النهار موجودا فالاعشی یبصر و الشمس طالعة فالاعشی یبصر » قیاس بسیط و لیس الا مرکبا[2] مفصولا حذف عنه « ان کانت الشمس طالعة فالاعشی یبصر » مجعولا نتیجةً مرة و مقدمةَ اخری ثم « لکن الشمس طالعة » و لابد فیه من استنتاج من قیاس اقترانی بالضرورة لینحذف الحد الاوسط المشترک و هو النهار موجود و یجمع الطرفان ثم سنتثنی.

التلویح السادس فی قیاس الخلف و عکس القیاس

و هو قیاس یثبت صحة المطلوب بابطال نقیضه اذ الحق لا یخرج منهما. و یترکب من قیاسین اقترانی واستثنائی، مثاله: ان لم یصدق قولنا لیس بعض ج ب فیصدق کل ج ب، و کل ب ا یضم الیه علی انها مقدمة صادقة بینة بنفسها او بُینت، وهوقیاس من شرطیة وحملیة، فینتج: ان لم یصدق قولنا لیس بعض ج ب فکل ج ا و یستثنی نقیض التالی وهولیس..ج افینتج لیس لم یصدق قولنالیس بعض ج ب بل یصدق.

و هو فی الجملة ان نأخذ نقیض المطلوب و نقرنه مع صادقة لینتج المحال ویستثنی نقیض المحال لینتج عین المطلوب لبطلان نقیضه الذی ادی الی المحال فان صورة القیاس صحیحة والمقدمة الاخری صادقة والمحال یکون من نقیض المطلوب. و لایتأتی تصحیح المطلوب بتقرین نقیضه مع حملیة علی نهج الشکل الاول فی الجمیع فان الموجبة الکلیة لایمکن تبیینها بالخلف علی الشکل الاول لان نقیضها سالبة جزئیة و لا تصلح لکبروية الاول و لا لصغرویته فتبین بالثانی فتجعل صغراه و بالثالث فتجعل کبراه، و هکذا ینظر فی غیره من المطالب.

١) م : فطویت ٢) فی الاصول : مرکب مفصول.

و اما رد الخلف الى المستقيم فبأخذ[1] نقيض المحال و نقرينه مع المقدمة الصادقة على ما ببسر[2] من الاشكال فبنتج المطلوب بعينه ، و ستبصر كيفية الرد[3] من عكس القياس .

فصل : و عكس القباس هو اخذ النبجة اوضدها و تقرينه باحدى المقدمتين لينتج نقيض المقدمة الاخرى او ضدها . و يستعمل لابطال القياس جدلا من الشكل الاول،مثاله : كل ج ب و كل ب ا فكل ج ا فضدها لاشيئى من ج ا ان قرن[4] بالكبرى ينتج من الثاني ضد الصغرى و نقيضها ليس بعض و ان قرن بها ابطلها بالتنافض وان قرناهما بالصغرى ينتجان من الثالث نقيض الكبرى اذلا ينتج الثالث غير الجزئى ، و اذا كان نقيض النتيجة جزئيا فلا ابطال الا بالتناقض . و انعكاس قرائن الاول عند ابطال الصغرى الى الثاني و الكبرى الى الثالث و فى الثانى عند ابطال صغراه الى الاول و كبراه الى الثالث و فى الثالث عند ابطال صغراه الى الثانى و عند ابطال كبراه الى الاول .

التلويح السابع فى قياس الدور

و هو اخذ النتيجة مع عكس[5] احدى مقدمتيها لتنتج الاخرى فالنتيجة تكون نتجت ما ينتجها[6] . و يستعمل جدلا لمنع القياس اذا كانت[7] احدى المقدمتين غير بينة

---

١) ح م ع · فبأخذ ٢) م : نبن ٣) شرح · اذا قطعنا النظر عن الاشراط و ادوانه و تصحيح المطلوب كان رد الخلف الى المستقيم هو عكس القياس بعينه فان القياس نقيض المطلوب مع المقدمة الصادقة فكل ج ب و كل ب ا المنتج لكل ج ا اذا اخذ نقيض هذه النتيجة و هو ليس كل ج ا منضما الى ب ا انتج نقيض المقدمة الاخرى و هو ليس كل ج ب و ذلك هو عكس القياس بعينه اذا لم يلحظ الشرط و التصحيح كما عرفت . ٤) ع س خ · اقرن . ٥) شرح · العكس المذكور هاهنا ليس المراد به العكس المذكور آنفا بل هذا انما هو لخصوصية المادة لا لصورة القضية لعدم اطراده فى المواد . ٦) خ و فى الشرح : ينتجها ، و يرى فى ها مش ش ينتجها . و يقول الشارح : معناه ان نتيجة ذلك القياس لما انضمت الى عكس احدى مقدمتيه انتجت المقدمة الاخرى التى كانت نتيجة لها ٧) اصل : كان .

و یغیر اللفظ لیوهم التغایر . و لابد من کون المقدمات متعاکسة لتنحفظ[١] الکمیة مثاله کل انسان متعجب و کل متعجب ضحاك[٢] فکل انسان ضحاك فان اردت عکست الصغری و افرنت مع النتیجة المجعولة کبراها نتجت الکبری او عکست الکبری فجعلتها کبری النتیجة نتجت الصغری و ان اتفق فی قیاس ناتج للسلب[٣] فانتج المقدمة السالبة ، و لاانتاج للموجبة ففی الشکل الاول إذا کانت الکبری سالبة فتقرن[٤] النتیجة بالصغری لتنتج الکبری و لا تقرن بالکبری لانه لا یتصور انتاج الموجبة منها الا بحیلة فی موضع ثم سوالب متعاکسة سلبا وایجابا معدولا مجعولا فی الاصل وعکسه السلب جزء موضوعهما او محمولهما او موضوع احدهما و محمول الآخر کالعکس الصحیح مثل الواحد والکثیر وعدیم الانقسام فان کل ما لیس بواحد فهو کثیر و کل ما لیس بکثیر فهو واحد و کل واحد فهوغیر کثیر وبالعکس، و کذلك عدیم الانقسام مع الکثیر فاذا کان القیاس کل عدیم الانقسام واحد و لا شیئ من الواحد بکثیر ولا شیئ من عدیم الانقسام بکثیر واردنا فی الدور استنتاج الصغری الموجبة جعلنا النتیجة معدولة والسلب جزء محمولها کقولنا کل عدیم الانقسام فهوغیر کثیر والکبری بعکسها سالبة و یجعل السلب جزء موضوع عکسها کقولنا کل غیر کثیر فهو واحد و نجعلها کبری النتیجة المعدولة فتنتج الصغری و هی کل عدیم الانقسام واحد . و بالاقتران قد یجعل غیر المتعاکس متعاکسا

التلویح الثامن فی اکتساب المقدمات و تحلیل القیاسات

اعلم ان الشخصی لا یحمل ولا یطلب فی العلوم فاذا اردت ترکیب قیاس فخذ حدّی المطلوب و اطلب ما یحمل علی کل واحد من الحدین و ما یحملان علیه من

---

١) خ : لیحفظ . ٢) م هنا و بعده : ضاحك . ٣) ش : ناتج السلب .
٤) شرح : قوله فتقرن النتیجة بالصغری سهو و صوابه بعکس الصغری و معلوم ان مراده ذلك ، و قد عرفت ما الذی یرید بالعکس ههنا .

الذاتيات باسرها و العرضيات و ذاتيات العرضيات و عرضياتها و عرضيات الذاتيات ، و قد علمت ان الاواسط متناهية ، فان وجدت فى محمولات موضوع المطلوب ما يصلح موضوعا لمحموله صح من الشكل الاول قياسك او وجدت ما يصلح محمول الطرفين او موضوعهما صح من الثانى و[1] الثالث سواء كان الحمل او الوضع فى موجبة او سالبة كلية او جزئية على حسب مطلوباتك .

فصل : ليس كل نتيجة فى العلوم[2] تورد حجتها على نظم مستقيم بل قد تحرف، فانظر الى الحجة هل فيها ما يناسب المطلوب فان وجدت ما ناسب المطلوب ان ناسب لكلية المطلوب فهى شرطية فتستثنى[3] الانتاج و ان ناسب لجزء[4] فليطلب ما يناسب الجزء الآخر، وان كانت[5] هناك مقدمات مبترة[6] فليجتهد[7] حتى تلفق على نسق الاشكال مشتركة فى امر منتهية الى المطلوب فيُفضى اليه و الافليس حجة . و ليجرد النظر الى المعنى فكثير ما تناسب شيئا بالمعنى دون اللفظ، و يبدل اللفظ المركب بالبسيط لئلا يغلط فيستعمل مركبا فى موضع و مفردا فى آخر ، و قد تحصل نتيجة موجبة من ذواتى سلب فيتعجب لعدم الاحاطة بانهما معدولتان كقولك الثلثة لازوج و كل لازوج فرد فالثلثة فرد .

التلويح التاسع فى استقرار النتائج و فى صوادق النتائج عن مقدمات كاذبة

و المنتج بالذات قضية ناتج بالعرض لعكسها و عكس نقيضها فيما له ذلك[8] و بطلان نقيضها ، و ينتج ما يدخل فى موضوع النتيجة اذا ظن من غاية قرب نسبته

---

١) خ م : او . ٢) لا يوجد « فى العلوم » فى ع . ٣) خ : و يستثنى ، ع : يستثنى . ٤) م : بجزئه . ٥) اصل : كان . ٦) خ : مشركة . ٧) م : فليجتهد . ٨) خ م . ذلك ، و فى الشرح : قد نبه صاحب الكتاب بقوله فيما له ذلك على ان الخمسة التى بالعرض قد لا تستنتج من قياس واحد و على ان من القضايا ما لا عكس نقيض لها كما نبهت عليه عند الكلام فى عكس النقيض [راجع التعليق هناك] و ان كان ظاهر كلامه هناك تشعر بخلافه و يفتقر الى التاويل الذى ذكرته فى بابه .

الی الاکبر انهما ینتجهما قیاس واحد و یسمی نتیجة تحت نتیجة ، و ینتج ما تستوی نسبة الاوسط و الاکبر الیه و الی الاصغر اذا اخذ مع الاکبر و یسمی نتیجة مع نتیجة[1]. و لا نتیجة تحت نتیجة فی ناتج جزئی .

فصل : و اعلم انا اذا قلنا کلما کانت مقدمات القیاس صادقة فالنتیجة صادقة لا ینعکس هذا کلیا لما عرفت و لا یستثنی نقیض المقدم فی الاستثنائیات فیجوز ان تکون نتیجة صادقة من مقدمات کاذبة لقیاس ناتج الا اذا کانت الصغری فی الشکل الاول صادقة و الکبری کاذبة فی کل واحد فانه ینتج بالضرورة کاذبا و الا لو نتج صادقا و اخذت الکبری صادقة کلیة ینتج ضده فیصدق المتضادان و ذلك محال و فی غیر هذا[2] لا یمتنع الصادق من کاذبتین .

التلویح العاشر فی القیاسات من قضایا متقابلة و المصادرة علی المطلوب الاول و استسلاف المقدمات

قد یؤلف قیاس من قضایا متقابلة بالتضاد او التناقض لیلزم منه سلب شیئی عن نفسه او عن ذاتیه[3] للتغلیط و یغیر اللفظ لتبعید الخصم عن التفطن فتؤخذ مقدمة مسلمة و یقرر نقیضها لحجة[4] مّا او نحوه[5] و یقرن معها و الاصغر و الاکبر مترادفان کقولنا کل انسان حیوان و لیس و لا واحد من الحیوان ببشر ینتج ان لاشیئی من الانسان ببشر ، و کذا علی الشکل الثانی و الثالث . و ینبغی ان تختلف المقدمتان بالکیفیة فی الاشکال کلها .

والمصادرة علی المطلوب الاول هو ان یجعل المطلوب نفسه مقدمة فی القیاس

---

١) لایوجد « مع نتیجة » فی خ م ع .   ٢) ع : ذلك .   ٣) شرح : قوله اوعن ذاتیه ، لم اجده فی غیر کلام صاحب الکتاب و یمیل علیه فی المطارحات بما یدل علی ان مراده به سلب ذاتی الشیئی عنه لاسلبه عن ذاتیه و هو انسب .   ٤) ش : بحجة .
٥) شرح : یرید بنحو النقیض الضد او عکسه .

الناتج له مع تبديل اللفظ بمرادفه كقولنا كل انسان بشر و كل بشر متفكر فكل انسان متفكر . و قد يتفق فى قياس واحد و قد يتفق فى قياسات كثيرة و هو ابعد عن تفطن الخصم فينجر آخرها الى مطلوب ثبت بنفسه .

و استسلاف المقدمات طريق فى التبكيت فاذا كان ما تريد ان تقلده الخصم وهو كل ج ا ومقدمتاه اللتان تستسلفهما كل ج ب و كل ب ا فالاولى ان تحلل الصغرى و نأخذ الاصغر فى مقدمة تتصل بالاوسط بعد حين و كذلك الاكبر لئلا يتفطن الخصم للحيلة .

المطلع الثانى فى اصناف ما يحتج به

من جملة ما يحتج به الاستقراء و هو الحكم على كلى بما وجد فى جزئياته الكثيرة[١]، و ذلك غير مفيد لليقين فانه يجوز ان يكون حكم ما خرج عن الاستقراء مخالفا لما دخل فيه مثل ان تقول كل حيوان يحرك فى المضغ فكه الاسفل استقراء بما شوهد من الناس و البهائم و السباع و غيرها فيجوز ان يخرج من الاستقراء واحد كالتمساح يخالف حكمه حكم ما استقرى . و ان امكن الاتيان على الجميع ليسند[٢] الحكم الى الكلى فهو الاستقراء التام المذكور و هو قياس مستقيم مقسم[٣] . و نحن اذا حكمنا حكما كليا على كلى فليس بناء على مشاهدة الجزئيات بل نظرا الى نفس الماهية كقولنا كل انسان حيوان .

---

١) شرح : هذا التعريف المذكور للاستقراء يدخل فيه القياس المقسم الذى هو الاستقراء التام لان كل جزئيات الشيئى يصدق عليها انها جزئياته الكثيرة ، فاذا اريد تخصيصه بالناقص قيل فى عدد كثير من جملة جزئياته و هذا هو مراد صاحب الكتاب والا لما حكم على الاستقراء مطلقا بعدم افادة اليقين . ٢) ع : ليشهد ، م ليستند ، خ : كنسبة . ٣) شرح : الاستقراء التام الذى هو القياس المقسم قد عرفت صورته فى الاقترانيات الشرطية و هو مثل ان يحكم بان كل متحرك جسم لان كل واحد من الجماد والنبات والحيوان جسم فان هذه لايخرج عنها شيئى من الجزئيات الداخلة تحت الجسم .

و من ذلك التمثيل و هو الحكم على شيئى بما وجد فى شيئى آخر يشاركه فى معنى جامع ، و سماه الظاهريون قياسا و سمو اللاحق فرعا و المقيس عليه اصلا كقولهم العالَم مؤلَف فيكون محدَثا قياسا على البيت و له اربعة حدود[١] ، و ذلك غير متبين[٢] لوجوه احدها منع اقتضاء التأليف الحدوث وفى البيت ان وجد الحدوث فذلك يجوز ان يكون لخصوصية البيت .

وحجتهم فى علية الجامع طريقان احدهما طريق الطرد والعكس وهواللزوم وجودا و عدما فيقولون كل موضع وجدنا التأليف وجدنا الحدوث و حيث لا فلا ، و حاصله استقراء و يجوز ان لا يلزم فيما لم يستقرئوه كما سبق . و الثانى ما سموه السبر و التقسيم و هو ان فى البيت العلة اما جيمية اودالية او بائية اوتأليف و ليس هى جيمية لوجود الجيمية فى موضع كذا دون الحدوث و كذا غيره فتعين التأليف ، و ليس هذا بسديد لجوازابتنائه على الخصوصية هيهنا وان وجد فى غيره فلخصوصية ذلك ايضا اذ يجوزان يكون لمطلق شيئى علتان كما سيأتى[٣] ، ثم انهم ملزمون بحصر جميع الصفات و لا تيسر لذلك فيعود معترضهم يطلب لمية امتناع صفة اخرى شذت عن احصائه ، و قد جرت عادتهم بان يقولوا ان كانت صفة وراء ما ذكرناه فَابرزها ، و ليس هذا دأب من يطلب اليقين ، او يقولوا ان كانت صفة اخرى لعثرنا عليها كجبل عندنا محال ان لا نراه ، و بيّن ان الصفات و الاعتبارات ليست كالجبل فان الجبل لا يخفى على سليم الحس المقابل و كم اعتبار التبس على الباحث النحرير فعثر عليه بعد حين . ثم ان سُلّم لهم ان الصفات هذه فلم لايجوز ان يكون لأثنين اثنين مدخل فلابد لهم من حصر عقود الاعداد و ابطال دخولها فى العلية و ذلك غير سهل ، فان

---

١) شرح : ليس المراد بالحدود هيهنا المعنى المذكور فى القياس و هو الاجزاء الذاتية . و الحدود الاربعة التى اشار اليها هى : الاصل و الفرع و العلة و الحكم . و العلة قد تسمى بالمناط والمدار . ٢) ش : مبين . ٣) شرح : سيأتى فى العلمين الباقيين .

قال وجدت الحدوث[١] دون الصفات المذكورة مع التأليف فيقال فى ذلك الموضع ايضا صفات اخرى هى اجزاء العلة ان قرن بها اقتضى الحدوث لاستكماله بها و ان انضم الى هذه ايضا اقتضاه فهو جزء غير مستقل بالاقتضاء فلاتعدية به[٢] وحده فيحتاج الى عد تلك الصفات و عادت العقبة الكئود و لا مطمع له فى ذلك. و ان سُلّم ان التأليف هوالمناط المستقل بالعلية فيجوز ان يكون له قسمان اثيرى و عنصرى وجد فى البيتفلزوم الحدوثمع هذا القسم وغير ذلك من انواع التأليف الغيرالمحصورة فانى يتفصى[٣] و ان تفصى فهو برهانى[٤] لا جدلى فليس للتمثيل مدخل.

ومما ذكرناه قياس الضمير وهوقياسحذفت كبراه امالظهورها كقولنا الانسان حيوان فيكون جسما او لئلا يظهر كذب المقدمة كقول القائل فلان يطوف بالليل فهو سارق. و من الضمير الدليل و هو ما يكون الاوسط امارة للاكبر على الشكل الاولان صرح به كقولهم هذه المرءة ذاتلبن فقد ولدت. ومنه العلامة[٥] وهى قياس اضمارى حده الاوسط اما اعم من الطرفين حتى لو صرح بالمقدمتينكان من الشكل الثانى كقولهم هذه المرءة مصفار فهى اذن حبلى، او اخص منهما فعند التصريح كان على الثالث كقولهم الشجعان ظلمة لان حجاجا كان شجاعا و ظالما. و منه الرأى و هو[٦] قضية محمودة كقولهم الاصدقاء ينصحون و الاعداء يحاسدون و فى الاغلب مهملة.

١) شرح : يريد لو اعترض المستدل بالتمثيل على هذا بان الحكم و هو الحدوث وجد مع المعنى الجامع و هو التأليف ولم تكن الصفات المذكورة حاصلة فهواذنمعلل بالتأليف لا بتلك التى لم توجد حال وجوده. ٢) شرح : معناه ان التأليف مثلا جاز ان يكون جزءا من العلة لا علة تامة فلايتعدى الحكم الى الفرع بمجرده. ٣) شرح : يريد انه لا سبيل الى التفصى اى الخروج من هذه السؤالات كلها و على تقدير التفصى بان يبين وجه الحصر ويبين ان لا علة للحكم الا المناط فيحصل قياس برهانى.
٤) ح م ع : برهان. ٥) اصل : علامه و هو. ٦) اصل . و هى .

و مما ذکرنا الفراسة و هی[١] قیاس الاوسط فیه هیئة بدنیة وجدت للانسان و غیره من الحیوانات یستدل بها علی خُلق للزومهما[٢] لمزاج هما معلولاه فیستدل باحد المعلولین علی الآخر ، وهویشبه التمثیل[٣] فالخلق هو الحکم وهو الاکبر کالشجاعة و الهیئة مع جامع کعظم الاعالی والفرع انسان و الاصل اسد . و ینبغی ان یطرد الخلق مع الهیئة فی غیرهما من الحیوانات[٤] ان وجدت و ان لم یلزم فالمعتبر خلق آخر لازم .

و القسمة بنفسها لیست حجة دون استثناء وفائدتها اخطار الاقسام بالبال و لا یفید فی القیاس کثیرا فان ما یجعل حجة الوضع والرفع یجعل حجة ناتجة علی الاشکال دون الانفصال یقرن به الجـزء الآخـر من الانفصال مجعولا مقدمة و کذا ان کان الاستثناء اولیا[٥].

المطلع الثالث فی قضایا هی مواد الاقیسة

و هی علی اصناف احدها الواجب قبولها و هی ستة اقسام · الاول الاولیات وهی قضایا یوجبها العقل لذاته و یکفیه فی نسبة بعض اجزائها الی بعض نفس تصورها دون مشاهدة و سبب خارج کحکمنا ان الکل اعظم من الجزء وان الشخص فی حالة واحدة لایحل مکانین و نحوهما ، وان توقف العقل فی تصدیق نحو هذه فلتوقفه فی التصور لا غیر . و الثانی المشاهدات و هی قضا یحکم العقل بها لمشاهدة قوی[٦] اما ظاهرة او باطنة کحکمنا ان الشمس مضیئة و ان لنا و هما و خیالا و خوفا وغیرها . و الثالث المجربات و هی قضایا مبدء الحکم بها مشاهدات مکررة مذکّرة موقعة

---

١) اصل : و هو . ٢) خ : للزومها . ٣) ع خ م : التمثلی . ٤) ع : الحیوان . ٥) شرح : اولیا ای غیر محتاج الی البیان . ٦) شرح : حکمنا ان الشمس مضیئة هو مثال ما یحکم العقل به بواسطة القوی الظاهرة و باقی الامثلةهی لما یحکم العقل به بواسطة القوی الباطنة .

لليقين و قد تفيد غلبة الظن ، و اليقينى يختص بالعلوم الحقيقية ، ولابد و ان تأمن النفس وقوع الشيئ بالاتفاق ، واحوال الهيئة لها مدخل لحكمنا ان الضرب بالخشب مولم و السيف الحديد قاطع، وفيه قياسية خفيّة من طريق انه لو كان اتفاقيا لما وقع فى الاكثر و يُستثنى نقيض التالى ، و ليس على المنطقى البحث عن سبب حصول اليقين بل ان يعلم انها كذلك . الرابع الحدسيات و هى قضايا مبدء الحكم بها حدس قوى من النفس يزول معه الشك كقولنا ان نور القمر من الشمس لهيئآت تشكل النور فيه، و تقرب من المجربات الاان من الحدسيات ما يحصل بدفعة واحدة يقينا دون التكرر و التجربيات تختص بتأثير و تحريك دون هذه . الخامس المتواترات و هى قضايا تحكم النفس بها حكما يقينيا لكثرة الشهادات بعد ان تكون شاعرةً بعدم امتناعها آمنة من التواطؤ كحكمنا بوجود بغداد ومكة و ان لم نشاهدهما . ومبلغ الشهادات غير منحصر فى عدد فرب نزر منها افاد اليقين دون الكثير بل اليقين هو الشاهد لكمال عددها قلت او كثرت . ويقينك التواترى والتجربى و الحدسى ليس بحجة على غيرك فلربّما لم يحصل له و ليس لك تبكيت من ينكره فى موضع . السادس قضايا قياساتها معها وهى قضايا انما[1] يحكم العقل بها لاوسط لايعزب عنه[2] الذهن عند تصور الحدود ابدا كحكمنا ان الاثنين نصف الاربعة و الاوسط انه احد قسميه المساوى للآخر .

الصنف الثانى المشهورات وهى قضايا اوجب التصديق بها عموم اعتراف الناس بها ، فمنها الآراء المحمودة و هى قضايا لو خلى العقل و ذاته دون انفة و رحمة و قوى و انفعالات من عادات وشرايع و آداب لم يحكم بها لذاته كحكمك بان الظلم قبيح و كشف العورة[3] عند الناس قبيح و غير ذلك ، و لو قدر الانسان انه خلق دفعة و لم يستأنس بما وراء اقتضاء عقله لم يحكم بها بخلاف الاوليات ، فمن المشهور

---

١) لايوجد « انما » فى ع . ٢) كذا والاولى : « لايعزب عن الذهن » كما فى النجاة وساير الكتب . ٣) خ : السيرة ، م : السوءة .

اوّلی فیحمل علی الاَوَّلی وما معه دون العکس ، و منه حق یصح و منه کاذب ، وقد صرف الشرع عن کثیر کتقبیح الذبایح و نحوه، ولکل امةمشهورات و کثیرا مّا تتطابق علیه الآداب و الشرایع ، و لاهل کل صناعة بحسبها .

الصنف الثانی الوهمیات و هی قضایا یوجبها الوهم الانسانی فمنها صادقة کامور محسوسة یدخل فی الواجب قبولها و منها کاذبة و هی قضایا فی امور غیر محسوسة تعلقت بالمحسوسات او لم تتعلق کحکمنا ان کل موجود مشارٌ الیه و وراء العالم فضاء لا یتناهی و غیر ذلك ، و لولا ان العقل و الشرایع دافعاها لکانت تؤخذ من الاولیات ، و المدفوع عنها لا یزال فی جواب الوهم و علامتها ان الوهم یساعد العقل فی مقدمات ناتجة لنقیضها و عند النتاج ینکص[١] علی عقبیه ، والوهم ینکر نفسه.

الصنف الرابع المأخوذات وهی اما مقبولات ممن یحسن به الظن لامر سماوی او مزید من عقل و تدین کالمأخوذات من السلف و امّا تقریریات[٢] تؤخذ من الخصم لیبنی علیه الکلام فی دفعه او ما یورد من المقدمات فی مبدء[٣] العلوم و برهانها فی موضع آخر فیأخذها المتعلم اما مع استنکار[٤] وحینئذ تسمی مصادرات او طیب نفس و تسمی اصولا موضوعة ستعرف فیما بعد[٥] کیفیتها .

الصنف الخامس المظنونات و هی قضایا تحکم بها النفس اتباعا للظن ، و الظن هو الحکم بان الشیٔ کذا مع الشعور بامکان مقابله کحکمك بان فلانا یطوف باللیل فهو مسلم للثغر[٦]. ومن جملتها المشهورات التی تأخذها النفس فی بادی الرأی فاذا فکرت فیها رجعت عنها کقول القائل انصر اخاك ظالما او مظلوما .

السادس المُشبِهات و هی قضایا یُحکم بها لمشابهتها للواجب قبوله او لغیره

---

١) خ : ینعکس ، م : ینقص . و المتن مطابق الاشارات بعین العبارة . ٢) خ: تقریرات . ٣) فی الاشارات · مبادئ . ٤) خ : الاستنکار . ٥) شرح : یشیر الی انه یبینه عند الکلام فی البرهان . ٦) فی الاصول : مسلم الثغر ، للثغر ، للثغر . و عبارة سایر المنطقیین فی هذا المثال · فهو سارق (او خائن) .

و المشابهة قد تكون فى اللفظ و قد تخص المعنى و ستذكر فيما بعد .

السابع المخيلات وهى قضايا مؤثرة فى النفس عند الورود عليها بقبض او بسط و نحوهما و ان لم يصدق بها كقول القائل الخمرة ياقوت سيال و العسل مُرّة مقيّئة ، فترغب و تنفر . و كثير من الناس يقدمون على اشياء و ينفرون عنها لهذه . و ليس من شرطها الكذب .

و هذه الاصناف قد تتداخل . و التسليم يقال على احوال القضايا من حيث توضع و يحكم بها و التسليم قد يكون من الخصم او من الجمهور او من العقل[1].

و اصل التقسيم لان المقدمات اما ان تورد للتصديق او لتأثير غيره و هى المخيلات ، و ما يورد للتصديق اما ان يكون مبدء الحكم بها لمشابهة كالمشبهات او لغير ذلك ، و هذا اما ان يكون تقليدا صرفا كالمأخوذات او يقتضيها امر من النفس ، و هذه امّا ان تعتقد[2] مع الالتفات الى نقيضها كالمظنونات اوعدم الالتفات ، و هى اما واجب قبولها او لم يجب قبولها و لكن يتوهم ذلك اما لقوة من داخل كالوهميات او لامر خارج كالمشهورات ، و الواجب قبولها يستعمل فى البرهان كانت فى نفسها

---

١) شرح : اما تداخل هذه الاصناف فكدخول المشهورات والوهميات والمأخوذات تحت المظنونات و كدخول الواجب قبولها تحت المشهورات . و التسليم الذى من الخصم كالتقريرات و الذى من الجمهور كالمشهورات و الذى من العقل كالاوليات .

٢) شرح : الصواب فى سمة التقسيم ان يقال · و ما يقتضيه امر من النفس اما ان يعتقد اعتقادا جازما او غيرجازم ، فالاول هو القضايا الواجب قبولها و الثانى ان لم يكن موجبه الوهم الانسانى اوعموم الاعتراف به فهو مختص باسم المظنونات ، وان كان موجبه الوهم الانسانى فهو من الوهميات ـ لا كلها لان حكم الوهم فى المحسوسات يكون جازما ـ و ان كان موجبه عموم الاعتراف فهو من المشهورات ، و قد عرفت ان بعضها يدخل فى قسم الجازم ، فافهم ذلك . وانما تساهل فى هذا الموضع لأن عدم تحقيق حصر هذه الموارد لايتاتى منه ضرر فى العلوم الحقيقية وليس الحصر المذكور من الامور المهمة فيها ولهذا تراه مطّرحا فى اكثر الكتب المنطقية .

ضرورية او على غيرها من الجهات. و اخطأ من ظن ان المبرهن لا يستعمل الا الضروريات فانه يستعمل الواجب قبولها فيستنتج من الممكنتين ممكنا و كذا من غيرها بحسب كل مقدمة ولكن ينبغى ان يجب قبول كل مقدمة على ما يدعيه، بذاتها او ببيان. و مواد الجدليات التقريرات و المشهورات و للخطابية المظنونات و المقبولات و للشعرية المخيلات و للمغالطات الوهميات و المشبهات، و فى الجملة[١] فوائد معرفة هذه[٢] التحرز عنها والأمتحان وتسمى سوفسطائية، وفوائد غيرها من هذه الاقيسة تقرير الحق عند من لم يقدر على البرهان كالخطابة لشديد القصور و الجدل للمتوسط، و فيه ايضا مقابلة فاسد بفاسد لئلا يشرع مع كل مهارش[٣] فى البرهان، و الشعريات و الخطابيات لترغيب و ترهيب فى امر دينى او غرض دنيوى[٤].

---

١) خ : المشبهات فى الجملة و . ٢) هذه اى المغالطات . و فى الشرح : لما بين انقسام القياس بحسب مواده الى خمسة اقسام ذكر بعد ذلك ما يحصل من كل واحد من هذه من الفائدة اوالفوائد و ابدء بالمغالطى فذكر ان المغالطات تعرف من وجهين احدهما ليقع الاحتراز عنها وثانيهما ليمتحن بها من يكون مقصراً فى العلم فيظهر عجزه فلا يقع الاقتداء به ونسمى على التقديرين سوفسطائية و يسمى الفن الذى يشمل عليها من المنطق سوفسطيقا و معناه باليونانية حلّ شبه المغالطين على ما قيل، و ربما سميت امتحانية باعتبار الفائدة الثانية منهما . ٣) خ : ممارس، م : مهارتين . وفى المنجد : هارشَ بعض الكلاب على بعضها حرّشها، و فلان فلانا واثبه و خاصمه . ٤) شرح : اما الخطابيات ففى الأمور الدنيوية على الاكثر . و صاحب الكتاب اطلق ولم يقل فيها «الاكثر» ولابد منه اذ من الخطابة مايفيد فى امر دينى، و لا يبعد ان يكون بعض هذه منبها للنفس على تحصيل العلم اليقينى اومعداً لها لقبول ذلك من المبدء المفارق فيكون فائدتها باعتبار ذلك الشخص فائدة البرهان . وللمتقدمين و من حذا حذوهم من المتأخرين فى كل واحد من الجدل والخطابة والشعريات باب قائم بذاته الا ان صاحب الكتاب لم يتعرض لهذه المباحث لكون غرضه من الاقيسة ليس الا ما يفيد اليقين وهوالبرهان .

المرصد السادس فی البرهان و احواله و مشارکاته مع‌الحد و المغالطات و ضوابط

و فیه ستة تلویحات

التلویح الاول فی المطالب

من المطالب‌المهمة مطلب هل الشیئی موجود و یسمی هل‌البسیط[1] اوهل هو بحال کذا ، مما مع ماوراء الوجود، و یسمی هل المرکب . و منها مطلب ما الشیئی یطلب به ماهیة‌الشیئی وحقیقته ان عرف وجوده فان‌المقول علیه انه حقیقة عندالوجود یسمی قبل‌ذلك مفهوما ولایقال له‌حقیقة وایاه نعنی‌اذا قلنا الحقیقة تفهم بدون[2]الوجود. و قد یطلب بما مفهوم الاسم ولدی الوجود یصیر المفهوم بعینه حداً او رسما . و«ما» الطالبة لمفهوم الاسم تتقدم علی هل البسیط و الطالبة للحقیقة تتأخر عنه . و منها مطلب ایّ و یطلب به تمیز الشیئی عن غیره . و منها مطلب لم و یطلب به علة نسبة حدی النتیجة فی نفس الامر اوعلة التصدیق وهو الاوسط و یتأخر عن هل بالمرتبة. و هیهنا مطالب اخری مثل کیف و این و متی و قد تغنی عنها ایّ و لکن الامهات اربع اثنتان تصوریتان و اخریان تصدیقیتان .

---

۱) کذا بتذکیر صفة هل ، هنا و فی السطرالتالی (قوله هل المرکب) ، و لعله بتقدیر کلمة « مطلب » ، مع احتمال ان یکون من سهو النساخ . ومن الملحوظ ان هذه المساهلة بعینها توجد فی عبارة کتاب حکمة الاشراق وعبارة منظومة السبزواری کقوله: و هل بسیطا ومرکبا ثبت ، وقوله : و ما هوالشارح والحقیقی . مع انه کثیراً ما یعبر عن هذه‌الحروف بالتانیث فیقول : ما الشارحة و هل‌البسیطة ، فتأمل .

۲) ع : دون ، خ م : بدل .

التلويح الثانى فى برهان انّ و برهان لِم

اعلم ان البرهان هو قياس مؤلف من مقدمات يقينية و الاوسط فى البرهان اما ان يكون علة لنسبة حدى النتيجة عينا و ذهنا و يعطى اللمية فى نفس الامر و فى التصديق و يسمى برهان لم ، او علة للنسبة فى الذهن فقط اى يعطى اللمية للتصديق و انية الحكم دون لمية نفس الامر و يسمى برهان انّ سواء كان الاوسط معلول النسبة كما فى قولنا هذا خشب محترق و كل خشب محترق مثلا فقد مسته النار فهذا مسته النار ، و فى برهان لم كان الاوسط مساس النار و الاحتراق هو الاكبر ولم يكن معلولها و لا علتها كما اذا كان الاوسط و الاكبر متلازمين معلولى علة واحدة كقولنا كل انسان ضاحك و كل ضاحك كاتب، و برهان لِم لم يشترط ان يكون الاوسط فيه علة للاكبر بل لوجوده فى الاصغر و ان كان معلوله كقولنا كل انسان حيوان و كل حيوان جسم[١].

التلويح الثالث فى اجزاء العلوم و شرايطها و تناسب موضوعاتها

و اجزاء العلوم موضوعات و مبادئ و مسائل . موضوع كل علم ما يبحث فيه عن اعراضه الذاتية مثل المقدار للهندسة و العدد للحساب . و نعنى بالذاتى ما يلحق الموضوع من ذاته و ماهيته مثل مايلحق الكم من المساواة و المناسبة و العددَ من الزوجية و الفردية و الحيوانَ من الصحة و السقم و فطوسة الانف كما ضرب به المثال[٢]، فما

١ ـ شرح : و اعلم ان الاستثناء فى الاقيسة الاستثنائية فى حكم الاوسط فى الاقيسة الاقترانية فاذا قلنا ان كان كسوف قمرى حاصلا فالارض موسطة بين الشمس و القمر لكن الكسوف القمرى حاصل فالارض متوسطة بينهما كان البرهان برهان انّ لان الكسوف معلول التوسط ، وان قلت ان كان التوسط المذكور حاصلا فالقمر منخسف لكنه حاصل فالقمر اذن منخسف فهو برهان لم لان التوسط علة الخسوف . و بهذا ينحصر البرهان فى القسمين و لايخرج الاستثنائى اذا كان برهانا عنهما ، و ليس فى كلام صاحب الكتاب تصريح بذلك و لا الاشعار به .

٢) شرح : انما خصص الاخير من الامثلة بقوله «كما ضرب به المثال» لانه هو المثال المشهور الذى جرت عادة الاكثرين بان يتمثلوا به فى هذا الموضع و صاحب الكتاب لا يعتقد مطابقته للتمثيل فذكر هذا القول للتنبيه على انه اورده اتباعا للمشهور لا موافقة على انه مطابق ، و لولا انه لا يناقش فى الامثلة لبينت الوجه فى عدم مطابقته .

يلحق باعتبار امر اخص كالكتابة اللاحقة بالحيوان بتوسط الانسان فليس بذاتى لان الاخص خارج، و ما يلحق بتوسط الامر الاعم ان كان غير ذاتى بالمعنى الاول كلحوق الحركة بالابيض فهو غير ذاتى، وان كان الوسط ذاتيا بالاول[١] فذاتى .

واما المبادى فهى الحدود للموضوعات واجزائها و اعراضها الذاتية للتصور، و المقدمات التى منها يؤلف البرهان، كانت واجبة القبول او مسلمة على سبيل حسن الظن اوعلى سبيل التشكك ليبيّن[٢]. و المبادى التى هى غير المقدمات الواجبة القبول تسمى اوضاعا، ويخص المسلمات على سبيل حسن الظن بالاصول الموضوعة . ويصدّر العلم بالمبادئ .

و اما المسائل فهى القضايا التى تُطلب نسبة بعض اجزائها الى بعض فى ذلك العلم . و محمولات المقدمات لابد و ان تكون ذاتية ولو بالمعنى الثانى و اوليّةً اى لا يكون لها فى نفسها وسط اعم ولا اخص ، و الجسمية لحقت بالانسان بتوسط الحيوان فليست باولية ، و ان لم تحفظ الذاتية و الاولية لخرجت المقدمة عن حد العلوم فتمتزج فلا اقتسام ، و فى مقدمات لعلم كانت نتائج فه لا تشترط الاولية . و الضرورى المورد هيهنا[٣] هو بالضرورة ج مادام ج[لا] وان لم يكن ج فانه اعم فيشترط[٤]

١) شرح : مراده بالاول المعنى الاول الذى يقال فى مقابلة العرضى ، و هو الذاتى المقوم.

٢) عبارة الشرح : الى ان يبين ، و فى الاشارات : الى ان يتبين .

٣) شرح : الضرورى المورد هيهنا اى فى البرهان يراد با الضرورى بحسب الوصف لا الضرووى بحسب الذات فان الذى بحسب الوصف اعم منه كما سبق ، فالضرورى هيهنا هو بالضرورة ب مادام ج لا وان لم يكن ج اى لا يشرط مادامت الذات موجودة هى ب فيكون الحكم عليها بب فى حال كونها ج و فى حال لا كونها ج و ان صح انفكاك تلك الذات عن الجيمية فان الضرورة مادام ج اعم من الضرورة مادامت الذات و ان لم يكن ج . و التى فى التلويحات فى جميع النسخ التى وقفت عليها « هو بالضرورة ج مادام ج لا و ان لم يكن ج فانه اعم و يشترط دوام الجيمية » ، و هذا سهو فى النسخ لا محالة فان عادته ان يمثل بكل ج ب فيجعل ج موضوعا و الباء محمولا فلو كان غير المثال بمثال جعل فيه الجيم محمولا كان قوله « بالضرورة ج مادام ج » هى الضرورة التى

انظر بقية التعليقات فى الصفحة ٧٨

دوام الجيمية فصار المقول على الكل هيهنا اخص منه و هو ايضا شرط في المقدمات و هو الاولية مع الدوام على الكل ، ولا يظن ان حكمنا على الشمس و السماء جزئى فانك علمت ان نفس تصورهما لا تمنع الشركة .

و مقدمتا البرهان لا يجوز ان تكونا ذاتيتين بالمعنى الاول فيكون الاكبر ذاتيا للاصغر في النتيجة فلم يتصور جزء المطلوب و صار داتى الشيئى مطلوبا الا اذا كنا قد تصور لنا الشيئى بلوازمه دون حقيقته كالنفس التى قد تثبت جوهريتها وهي بعد في الحقيقة غير متصورة او تصور لنا بذاتياته و يطلب وساطة بعضها البعض في نفس الشيئ كما عرفنا جوهرية الهواء و لم نعرف لمية ذلك فيطلب سبب كونه جسما ببرهان لم .

فان قيل اعترفتم بان المجهول لابد له من معلوم موصل اليه وترتيب فالاوليات ليست حاصلة لنا في بدو الجبلة[1] فنضطر في علمها الى معلومات فيتسلسل او يدور ، قيل ان ذلك انما قبل فيما لا يكفى في تصديقه نفس تصوره و لا يعين الحس و لا يكفى التنبيه .

و اعلم ان اليقين[2] هو اعتقاد ان الشيئ كذا و انه لا يتصور ان لا يكون كذا مطابقا للامر في نفسه ، و لا يجتمع ظن و علم على طرفى نقيض الشيئ و لا على

---

١) ع : الخلقة .

٢) شرح ، احترز بالقيد الاول عن الظن و بالقيد الثانى عن الجهل المركب . و لو انه عرف اليقين عند تعريفه للبرهان حيث عرفه بانه قياس مؤلف من مقدمات يقينية لكان انسب الا انه لاباس بالتأخير . و في قوله « لا يتصور ان لا يكون كذا » بحث فان الشيئ المتيقن قد يتصور نقيضه مع الجزم بعدم وقوع ذلك النقيض و عبارة الكتاب يخرج ذلك عن ان يكون متيقنا بسبب اشتراطه في تعريف اليقين عدم تصور النقيض . والذى ذكره غيره في تعريفه هو انه اعتقاد ان الشيئ كذا مع اعتقاد انه لا يمكن الا ان يكون كذا مع مطابقته لما في نفس الامر ، ويتوجه على هذا ايضا انه قد يحصل الجزم بالشيئ مع اعتقاد امكان نقيضه . والاجود في تعريفه ان يقال هو اعتقاد ان الشيئ كذا مع اعتقاد انه لا يكون الا كذا مطابقا للامر في نفسه .

طرفه الواحد كلاهما بالفعل بل قد يظن بالفعل ما يعلم بالقوة نقيضه كمن علم يقينا كبرى كالحاكم ان لا شيئ من الاثيريات بعنصرى علما ثم حكم ان الكواكب نارية لضوئها ظنا وانما هو لغيبة نسبة الاصغر الى الاكبر عن ذهنه وهو داخل فيه بالقوة[١]، او كمن علم المقدمتين كالحاكم ان هذا بغل وكان علم ان كل بغل عاقر و لم يخطر بباله تركيب المقدمتين و رآها منتفخة البطن فحكم بانها حُبلى فظنَّ ما علم نقيضه بالقوة فهكذا يجتمع العلم والظن بل الجهل بشيئٍ واحد . و بهذا يحل قول القائل انك علمت ان كل اثنين زوج ثم الذى فى يدى ان لم تعلم انه زوج بطل حكمك الكلى ، فان حكمك على كل اثنين يتناول آحاد الاثنين بالفعل و خصوصياتها بالقوة فهى معلوماتنا من حيث انها جزئيات الاثنين لا من حيث انها حصاة او حجارة فالخصوصيات محتاجة الى علم آخر .

فان قيل اذا استحصلتم مطلوبكم بمَ تعرفون انه هو؟ ولايخرج من سبق العلم به او بقاءِ الجهل ، يقال ان المجهول لو كان مجهولا بالكلية اومعلوما بالكلية ماطلب فهو معلوم من وجه و مجهول من وجه و ما جهلناه نعلم جملة تخصصه بما علمناه

---

١) شرح : يريد ان الاصغر اذاكان داخلا تحت الاوسط وكان الاوسط داخلا تحت الاكبر وجب ان الاصغر يكون داخلا تحت الاكبر لامحالة لان الداخل تحت الداخل فى الشيى داخل فى ذلك الشيى. واعلم ان الاصغر لا يدخل فى الاكبر الا اذاكانت الكبرى موجبة ، اما اذاكانت سالبة فلا، فالمثال الذى ذكره لاينطبق عليه التقدير، لكنه يقاس عليه.

(بقية تعليقات الصفحة ٧٦)

بحسب المحمول وليس المراد الا الضرورة بحسب الوصف الذى جعل عنوانا كما فى ساير الكتب التى له و لغيره . و قوله فيشترط دوام الجيمية ، لعله ايضا من غلط الناسخ فان معناه غيرمفهوم لى كما ينبغى ، و باشتراط ضرورة المحمول بدوام وصف الموضوع صار المقول هيهنا اى فى البرهان اخص مماكان فى القياس لانه لم يشترط فيه ذلك .

٤) غ : و يشترط .

فاذا حصل نعلمه بهذا التخصص[١].

فصل: و اعلم ان اختلاف العلوم لاختلاف الموضوعات اولتغاير جهاتها و اذا باين موضوعات علوم بالكلية سميت متباينة و اذا كان موضوع علم اعم من موضوع غيره اما بالجنسية كالهندسنة التی هی فوق المجسمات، او بـاطلاق و تقييد كالكرات المتحركة التی هی تحت الكرات، يقال للاخص انه موضوع تحت الاعم، و كذلك ان كان موضوعاهما متغايرين ولكن احدهما ينظر فی الآخر من حيث هـو اعـراضه الذاتية ككون الموسيقی تحت الحساب. و كل اصل موضوع فی علم يبـرهن عليه

---

١) فی خ وفی عبارة الشارح فی الموردين : تخصيص . و فی الشرح : جرت عادتهم ان يتمثلوا علی ذلك بالآبق اذا وجد فانه لم يكن مجهولا من كل وجه لانه معلوم الذات و لا معلوما من كل وجه لانه مجهول المكان فاذا وجد علم انه آبقنا بما كنا علمناه و هو ذاته وصورته . و زعـم بعض الاكابر من الفضلاء ان هذا الجواب ينمشی فی المطلـوبات التصديقية خاصة فان المطلوب حينئذ يكون معلوم التصور مجهول التصديق فاذا حصل لنا ذلك المجهول عرفناه بتصوراته السابقة ، و اما فی المطالب التصورية فزعم انه لا ينمشی لان التصور المطلوب ان لم يكن مشعورا به امتنع طلبه لانا نعلم ان الذی لا يكون للنفس به شعور يستحيل توجه الطلب نحوه وان كان مشعورا به فهو اذن متصور فلا يكون مطلوب التصور . ثم ادعی بان هذا لا يندفع بان يقال انه معلوم من وجه ومجهول من وجه لانا نقول احدالوجهين غيرالآخر لاستحالة ان يكون ان يكون الشيئ الواحد معلوما مجهولا معا فی جهة واحدة فالمطلوب اما ان يكون هوالوجه المعلوم اوالوجه المجهول و كلاهما باطلان لما سبق .

و جواب هذا يظهر مما سبق الا انی ازيده ايضاحا و هو ان المنفصلة القائلـة ان المطلوب اما الوجه المعلوم او الوجه المجهول ان اريد انها منفصلة حقيقية او مانعة الخلو فهو ممنوع لان هيهنا امر آخر و هوالذات صدق عليها الـوجهان جميعـا وليس الطلب متوجها الا نحو تلك الذات ، وكذا ان اريد انها مانعة الجمع لصدقهما علی تلك الذات. و علی تقدير صدق منعها للخلو لا نسلم ان الوجه المجهول يمتنع طلبه وانما يكون كذا لو لم يقترن به الوجه المعلوم كما تمثلت به من الذات المجهولـة التی علم تخصيصها بصفة فانهما لو كانتا اعنی الذات والصفة معلومتين او كانتا مجهولتين استحال الطلب و انما صح الطلب لكون احدهما معلوما والآخر مجهولا . و يمكن تقرير جواب هذا التشكيك من وجوه كثيرة وفيما اورده كفاية .

فی غیره و الغالب فی ما هو فوقه و ان کان یتفق فی ما تحته ، و قد تبتنی مقدمات العالی علی السافل المحتاج الیه فی بیان مقدماته و لکن تتغایر جهات الافتقار فلا یدور .

و العلوم تترتب ، واحد فوق واحد و تحت واحد ، بترتب الموضوعات . و انتهاؤها الی الفلسفة الاُولی التی موضوعها الوجود و لا اعمَّ منه .

و لا برهان علی الفاسدات لتغیرها فلایدوم العقد بها ، و البرهان فی ما یدوم عقده یقینیا، و ایضا هی بین محسوس حاضر و غایب محتمل الفنا فلا برهان علی التقدیرین الا اذا اخذت کلیة ملغاةً خصوصیاتها وحینئذ لیست منها .

و الممکنات لها برهان علی امکانها دون وقوعها . و الممکن الا کثری حجة موقعة للظن علی الوقوع کنبات اللحیة بعد البلوغ ، و الاوسط متانة النجار و استحصاف البشرة . دون الاقلیة و المتساویة[١] .

التلویح الرابع فی ان الحد لایکتسب بالبرهان و کیفیة[٢] الطریق الیه ، و فیه اشارة الی مشارکاتهما

و الحد لا یکتسب بالبرهان لانه حینئذ یفتقر الی الاوسط و یکون الحد الا کبر[٣] والمحدود الاصغر و لابد و ان تکون الحدود متساویة اذ لو کان الاوسط اعم کان الحدالمجعول ا کبرَ اعم فلاحدیة فالاوسط المساوی کیف کان ان حمل الا کبر علیه علی انه محمول فقط فیتعدی هکذا فلا بیان للحدیة و ان کان الاوسط المساوی فصلا او خاصة او رسما او حدا ناقصا مع انه یعود الیه الکلام و حمل الحد علیه علی انه له ای للاوسط فلا یلزم ان یکون حدُ احد هذه الاشیاء حدَ النوع و الحد التام للحد الناقص حد ناقص ، و ان حمل علی هذه علی انه حد لما هذه محمولاته فی

١) شرح : قوله دون الاقلیة والمساویة ، یرید انه لیس للممکنات الاقلیة والمتساویة حجة تدل علی الوقوع بخلاف الممکنات الا کثریة . ٢) لاتوجد « کیفیة » فی م .
٣) ع خ : ا کبر و المحدود اصغر .

الحقيقة اوشوارحه[۱] فقد صودرعلى المطلوب الاول ولاحاجة الى هذه، وان كان الاوسط حداً آخر تاما فلا حدان لشيئ واحد و لا اولوية في الوساطة .

والقسمة غير نافعة بان يقال اما ان يكون ج حدا اوب اذ في الاستثناء والحصر يعود الكلام[۲].

فان قيل الستم تبرهنون على المعقولات الصرفة مثل النفس و غيرها على انها جوهر وعلى ذاتياتها ؛ و الحد من الذاتيات و قد برهنتم عليها ، فاعلم ان مثل هذه وان كان لنا سبيل الى معرفة بعض ذاتياتها و معرفة امر بخصوصياتها لا يمكن لنا ان نحكم بان لا ذاتي لها وراء هذا ليتم الحد .

و ليس بطريق اكتساب حد الشيئ عن حد ضده ايضا كما ظُنّ لعدم الاولوية و لعود الكلام اليه .

و الاستقراء ايضا غير منجح بان يقال استقرينا الكثير فكان هذا حده فانه ان اخذ حدالجزئيات على خصوصها فلا تعدية الى الكلى و لكل واحد ما ليس له فلا استقراء مع ان الاشخاص لا حد لها ، و ان اخذ حد نوع الجزئيات فلا حاجة الى الاستقراء .

بل الطريق ان يؤخذ شخص واحد من النوع المطلوب حده و تُعد صفاته و يُرى انتهاء كل صفة الى العام الذى ليس فوقه عام آخر من الذاتيات و يتنزل منه على الترتيب من غير اخلال واسطة و يرى الداخل في الحقيقة بقوانين مضت وغيره بحذف المقسمات التي تقوّم وجودماقسمته[۳] والمقولات في جواب ماهو المرّتبة حتى ينتهى الى مقول لامقول تحته و تُجمع الذاتيات فالعامة تدخل تحت الجنس وتقرن بالفصول.

---

۱) خ : شراطه، ع. شوارطه. وعبارة الشارح مطابقة لما اثبتناه في المتن. ۲) شرح : و يظهر من هذا ايضا انه لايجوز ان يتبين باستثناء شرطية متصلة ولهذا لم يتعرض لذكره صاحب الكتاب .

۳) شرح : المقسمات التي تقوم وجود ما قسمته هي الفصول على ما عرفت .

فهذا هو طريق الحد و هو التركيب، و القسمة تنفع فى هذا لئلا تنحذف واسطة ونحفظ بها التقاسيم الطولية والعرضية[١] فان الجسم ذا النفس تارة ينقسم الى المتغذى و غيره و تارة الى المتحرك بالارادة و غير المتحرك بالارادة فهذه عرضية.

فصل فى مشاركات بين الحد والبرهان : و قد يقع ان يتفق جوابا ما ولم فان اوسط البرهان قد يكون من العلل الذاتية للشيء، مثاله ما اذا سئل ان القمر لم ينكسف فيقال لان الارض توسطت بينه و بين الشمس و كل حالة كذا توجب زوال ضوءه فتعين به الكسوف، و يسئل ان الكسوف ما هو فيقال هو زوال ضوء القمر لتوسط الارض بينه وبين الشمس، فقد قدم فى الحد ما اخر فى البرهان[٢].

و اعلم ان العلل الاربع، و هى الفاعلية كالنجار للكرسى و المادية كالخشب له و الصورية كهيئته و الغائية و هى التى لاجلها الشيء كالصلوح للجلوس عليه، الاربعة اذا حصلت حصل الشيء، والغائية و الصورية اذا وجد كل منهما دل على وجود الكرسى لا بهما بل بالكل دون الاخريين[٣]. و قد تجتمع الاربعة فى قول شارح كقولهم ان السيف آلة صناعية متخذة من حديدة متطاولة معروضة محددة الاطراف

---

١) شرح : التقاسيم الطولية هى ان ينقسم الشيء الى قسمين او اكثر ثم ينقسم كل واحد منهما او احدهما الى قسمين آخرين فصاعدا والتقاسيم العرضية ان ينقسم الشيء بوجهين من القسمة فزايدا من غير ان يكون احد الوجهين او الوجوه متوسطا فى التقسيم الآخر كالمثال المذكور فى الكتاب.

٢) شرح : يريد ان زوال ضوء القمر متأخر فى البرهان عن توسط الارض بين القمر والشمس و هو فى الحد متقدم على الوسط المذكور، و كذلك فى كل ما يتفق جوابا «ما» الذى يطلب به التصور و «لم» الذى يطلب به التصديق و ان كان فى المثال المذكور نظر لا يليق ايراده اذ لا مناقشة فى الامثلة.

٣) شرح : يريد ان هاتين العلتين [اى الصورية والغائية] اذا وجد كل منهما دل على وجود المعلول ـ لا به فقط بل به و بباقى العلل المذكورة ـ و لا كذلك حال العلتين الاخريين و هما الفاعلية والمادية فان كل واحد منهما قد يكون موجودا و لا يكون المعلول موجوداً.

لجزّ اعضاء الحيوان فى القتال ، فالصناعية اشارة الى الفاعلية و الى الثلاثة الاخرى ما بقى[١].

و العلة المساوية[٢] للمعلول تؤخذ فى القول الشارح له، و اقسامها الخاصة لا تؤخذ الا فى حد نوعه كالعفونة التى هى احد اسباب الحمى لا تؤخذ فى حد مطلق الحمى بل فى حد نوع منهما كحمى الغب . و المساوية يجوز ان تجعل اوسط لوجود المعلول ايضا و التى هى اخص من المعلول كتكاثف الهواء بالبرد و كثرة تراكم الابخرة اللتين هما علتا السحاب و كل واحد اخص من مطلقه فلايجعل الااوسط وجود المتحصص[٣]. و ان اشتركت العلل المتحصصة كورق الخروع و التين و الكرم التى هى اخص من سرعة الانتثار فى امر يساويه و هو انفشاش الرطوبة الماسكة و هو بتوسط امر آخر فى الكل[٤] و هو عرض الاوراق فليجعل المساوى الاوسط .

التلويح الخامس فى القياسات المغالطية

و الغلط فى القياس قد يقع بسبب مادته[٥] و قد يقع بسبب صورته و قد يقع

---

١) شرح يريد انّ الحديدة هى العلة المادية ، و كونها متطاولة معروضة محددة الاطراف هو العلة الصوريه، و كونها لجزّ اعضاء الحيوان فى القتال هو العلة الغائية .

٢) شرح . يحترز بذلك عن العلة التى هى اخص كالاربعة للزوجية .

٣) شرح : يريد ان كل واحد من علتى السحاب هى اخص من مطلق السحاب فلا تجعل تلك العلة الاخص اوسط وجود مطلق المعلول وانما تجعل اوسط المعلول المتحصص بتلك العلة .

٤) شرح : يريد انّ ذلك الانفشاش يحصل بتوسط امر آخر حاصل فى كل احد من تلك العلل الخاصة . وقوله و هو عرض الاوراق ، الضمير عايد الى ذلك الامر الآخر . و قوله فليجعل المساوى الاوسط ، يريد انه يجب ان يجعل المشترك الذى هو علة مساوية للمعلول اوسط فى البرهان . و اعلم ان اسباغ الكلام فى كل واحد من هذه العلل و وجه انحصارها فى الاربعة المذكورة يأتيك فى الفلسفة الاولى عند تقاسيم الوجود و هو غير لايق فى هذا الموضع . و فى مباحث البرهان كلام طويل لايناسب غرض الكتاب استقصائه.

٥) ليعلم ان السبب العام للمغالطة هو عدم التمييز بين الشيئى و ما يشبهه و هى

انظر بقية التعليقات فى الصفحة التالية

بشركة . و مـا هو بسبب الصورة فأن لا يكـون من شكل ناتج او من ضرب نـاتج بالاغفال عن شرائط سبقت فى السواذج والمختلطات . و الذى يقع بسبب المادة فاما للمصادرة على المطلوب الاول او لأنّ النتيجة مساوية للمقدمة فى المعرفة و الجهالة فانه ليس تبين احديهما بالأخرى باولى من العكس ، او لكذبهـا ، و مع كذبهـا اذا اوردت فى القياس فلابد لها من مناسبة مع الصادق وذلك اما لاشتباه لفظى اومعنوى اما الاول فقد يقع الاشتبـاه فى نفس اللفظ كالالفاظ المشتركة نحو العين و قد يقع ايضابسبب المشابِهة و المشككة،اولاشتباه بسبب الادوات كمايقع بسبب مصرف الربط،او باعتبار هيئة التركيب كقولك « غلام حسن » بالسكونين ، او بسبب صرف او وقف و ابنداء كفى قوله تعالى و ما يعلم تأويله الا الله و الراسخون فى العلم .

و المعنوى اما انيكون لغلط فى السور كاخذ الكلى[1] و كل واحد والكل، كل

---

١) شرح : الفرق بين الكلى و كل واحـد والكل قد مضى فى شرايط المعول على الكل ، و به يعرف الفـرق بين البعض السورى والجزئى الحقيقى فان البعض السورى معناه بعض الافراد التى يصدق عليها الموضوع ولا كذلك الجزء. واحترز بالحقيقى عن المجازى كالحيوان المحمول على الانسان فانه اذا قيل انه جزء منه فذلك على طريق المجاز لمـا عرفت ان الجزء لايكون محمولا من حيث هو جزء . و هذه الاغلاط المتعلقة بالسور هى من باب الغلط بسبب فى جوهر اللفظ .

بقية تعليقات الصفحة السابقة :

محصورة فى ثلثة عشر قسما و قد احصاها صاحب الكتاب لكنه لم يذكرها على اسلوب حاصر ، كما يقول الشارح ، بل قسمهـا الى ثلثة اقسام وذكر فى كل قسمة منها عدةمغالطات على سبيل الاستقراء . و التقسيم الحاصر هوالتقسيم الذى يدور بين اللفظ و المعنى بيان يقال الغلط (اوالمغالطة) امـا ان يتعلق باللفظ او بالمعنى والمتعلق باللفظ اما باعتبار انفراده او باعتبار تركيبه الخ و قد اورد الشارح هذا التقسيم فى كتابه بالتفصيل و هو موجودفى كتب المنطق الهامة كاساس الاقتباس ومنطق التجريد وشرح منظومة السبزوارى، فليرجع اليها من يريد التفصيل ، و يوجد فى الاشارات بصورة ناقصة . انظر الملحقات

و هناك مغالطات من نـوع آخر لم يذكرها صاحب التلويحـات و هى التى يقال لها « المغالطات الخـارجة عن القياس » لان سبب الغلط فيها اشياء خـارجة عن القياس كتخجيل الخصم و ترذيل قوله و الاستهزاء به و قطع كلامه و مـا يجرى مجرى ذلك . و قد جرت عادتهم بعدم ذكر هذه المغالطات فى الكتب المختصرة ، والتعويل فى امرها على المطولات كالشفاء و الاساس .

مكان الآخر، واخذ البعض السورى مكان الجزئى الحقيقى. او بسبب فى الجهة كأخذ سوالب الجهات مكان السوالب الموصوفة بها[١] و نحوها . اولسبب فى نفس المقدمة و هو اما بتركيب المفصل كقولنا زيد طبيب و زيد حسن فيركّب و يقال زيد طبيب حسن او تفصيل المركب كقولنا الخمسة زوج و فرد يفصل فيقال الخمسة زوج وهى فرد وهذا يناسب الغلط اللفظى ايضا . اولايهام العكس كقولنا كل ثلج ابيض فيؤخذ كل ابيض ثلج او بـان لا ينقل الموضوع بكليته فى العكس. اولاخذ حكم الخاص للعام للتعدية كمن رأى الحركة انها لا يتصور بقائها زمانين فاخذ انهـا كذا للعرضية ليتعدى الى البياض فأخذ العام مكان الخاص حاكما بان كل عرض لا يبقى و هذا يقع كثيرا، واستعمال الجدليات كلهافيما يُدّعى انه قطعى مغالطة. او لاخذ لازم الشيئ مكانه كمن عهد الانسان متوهما و مكلفا فظن ان كل متوهم مكلف . او لأخذ ما بالعرض مكان ما بالذات كمن قال ان[٢] القاعد فى السفينة الجاربة متحرك و كل متحرك لاتبقى اجزائه كل منها على مكان واحد لينتج الباطل . او لأخذ ما بالقوة مكان مـا بالفعل و بالعكس[٣]. او اخذ الذهنى مكان العينى وبالعكس. اواخذ مثال الشيئ على حكمه .

---

١) شرح : كاستعمال « ليس بـالضرورة » فى موضع « بالضرورة ليس » وكذا غيرهما من الجهات . وقد عرفت الفرق بين تقديم السلب على الجهة و تأخيره عنها . و اما قوله و نحوها فيحتمل ان يريد به الاطلاق و هو ليس بجهة و هو يذكر مع الجهات مثل « ليس بالاطلاق » فى موضع « بالاطلاق ليس» ، ويحتمل ان يريد كل ما يختلف المعنى فيه بتقدم حرف السلب او تأخره مثل سلب اللزوم ولزوم السلب ، او ما هو اعم من ذلك و هو ما يختلف المعنى فيه بسبب التقديم و التأخير سواء كان ذلك فى السلب او غيره وقد مضى مثاله .

٢) فى الاصول . انا . وفى الشرح : هذا وان سماه اخذ ما بالعرض مكان ما بالذات فهو من باب سوء التأليف .

٣) شرح : اما اخذ ما بالقوة مكان ما بالفعل وعكسه فقدسبق مثاله فى ضابط الحمل، و اما اخذ الذهنى مكان العينى فهو كمن حكم على الجنس المنطقى بما يحكم به على الجنس

انظر بقية التعليقات فى الصفحة التالية

او اخذ حكم العلة لجزئها او جزئه لجزئها . او للذهول عن شرائط الحمل . اولترك الاعتبارات كمن سمع ان الكليات موجودة فی الاذهان و معدومة عن الأعيان فليست موجودة فی الاعيان و لا معدومة عن الاذهان فحكم مطلقا انها لا موجودة و لا معدومة فغلط و غلّط ، فرعاية الجهات و الحيثيات امر مهم .

و الغلط المناسب للصورة و المادة قد يقع بسبب اختلاف الحد الاوسط فی المقدمة كقول القائل الانسان حيوان والحيوان جنس وانما اخذ فی الكبری الطبيعة الحيوانية التی لا تكون فی الاعيان ، وتناسب المادة لانه اشتباه لفظی من الالف و اللام او نحوه فی غيره[1] . وقد يقع بسبب لفظ بشك انه من الموضوع اومن المحمول[2]،

---

١) شرح : قوله فی غيره ، ای فی غير هذا المثال . ٢) شرح : هذا من سوء اعتبار الحمل و هو مثل قولنا « الانسان وحده ضحاك و كل ضحاك حيوان » مع انه لا يصدق « الانسان وحده حيوان » ، و لو جعل وحده جزءا من المحمول فقيل « الانسان هو وحده ضحاك و كل ما هو وحده ضحاك فهو حيوان » لجائت النتيجة « الانسان حيوان » ، وهی صادقة . وقد يمكن ان يجاب عن هذا المثال بوجه آخر وهوان الصغری عبارة عن قضيتين احديهما موجبة وهی « الانسان ضحاك » ، و الاخری سالبة و هی « لا شيئ مما ليس بانسان ضحاك » ، و لفظة « وحده » هی الدالة علی هذه السالبة ، فباعتبار الموجبة انتج « الانسان حيوان » وباعتبار السالبة هو عقيم . وعلی هذاالجواب يكون المغالطة فی هذا المثال من باب جمع المسائل فی مسئلة .

بقية تعليقات الصفحة السابقة:

الطبيعی ، و اما عكسه فكمن حكم علی الطبيعی بما يحكم به علی المنطقی ، و اما اخذ مثال الشيئ علی حكمه فكمن يحكم علی الصورةالذهنية المأخوذة من النار بانها فی الذهن محرقة لكون النار الخارجية كذلك ، و اما اخذ حكم العلة لجزئها فكما حكم بعضهم ان السمع و البصر معللان بالحيوة و انما يعللان بها مع الآلات المخصوصة . اما قوله او جزئه لجزئها يريد اخذ جزء الحكم معللا بجزء العلة كمثل رفعه الفا من الرجال مسافة ما فظن ان الواحد منهم يرفعه من تلك المسافة بنسبة الواحدالی الالف وليس ذلك بلازم بل قد لا يمكنه للواحد ان يحركه اصلا .

اولعدم نقل الاوسط بكليته[١] او بسبب اختلاف الاصغر و الاكبر فی المقدمتین و النتیجة[٢].

و من اهمال الاعتبارات ما یقال علی قولنا ان صغری الاول اذا كانت ممكنة و الكبری ضروریة فالنتیجة ضروریة انه ینتقض بقولنا كل انسان یمكن ان یكون متحركا و كل متحرك بالضرورة یتقوم بالحركة فلیس لنا ان نقول كل انسان بالضرورة یتقوم بالحركة واجیب عنه بان الكبری وجودیة ای مادام متحركا مع الاعتراف بان نتیجة الممكنة الصغری و الوجودیة الكبری ممكنة فلو كان لهذا كان یتأتی ان یقال كل انسان یمكن ان یتقوم بالحركة و لیس كذا ، و انما الغلط لان الكبری لیست مقولة علی الكل اذ لا یصح ان یقال كل واحد مما یوصف بانه متحرك بالضرورة یتقوم بالحركة حتی یتعدی الی الانسان و الفرس و غیرهما بل التقوم بالحركة للمتحرك من حیث هو متحرك فلا تعدی الی الحقائق التی وراء المتحركیة .

و وضع ما لیس بعلة علةً غلط یختص بالخلف[٣] وهو ان یُدّعی ان المحال كان لنقیض المطلوب و یكون لغیره .

ضابط : فاذا اورد علیك قیاس فانظر فی جمیع اجزائه و اسواره و جهاته و نفس مقدماته و حدودها[٤] ثم فی تركیبه انه من ای شكل و اعتبر شرائطها عساك لاتغلط ان شاء الله.

---

١) شرح : كقولنا : الانسان له شَعر و كل شعر ینبت فالانسان ینبت ، وهذا من باب سوء التألیف . ٢) سرح : كقولنا : الفلك المحدّد للجهات لیس ورائه جهة فهو لا ینخرق ، فینتج منه : الفلك لاینخرق ، فموضوع الصغری و هو الفلك المحدد لم یكن هو بعینه موضوع النتیجة و هو الفلك مطلقا . و هذا من باب اخذ ما لیس بعلة علة. ٣) شرح : قد علمت ان وضع ما لیس بعلة علة فی الاصطلاح الذكور فی حصر المغالطات [انظر الملحقات-م] لا یختص بالخلف ، وصاحب الكتاب اصطلح علی تخصیصه به .

٤) شرح : فیه نظر لان المقدمات والحدود هی اجزاء القیاس فلاحاجة بعد قوله «فانظر فی جمیع اجزائها » الی ان یعطف علیه النظر فی « نفس مقدماته و حدودها » ، فاحد

انظر بقیة التعلیقات فی الصفحة التالیة

التلويح السادس فى ضوابط متفرقة بعضها عرشية[۱] فقد ينتفع بها فيما بعد و بعضها لوحى قد قدمناه من موضعه[۲] لحاجتنا اليه

ضابط فى العام : انه يلزم من صدق الاخص صدق الاعم و لا عكس ، و لا يلزم من كذب الاعم كذب الاخص و لاعكس ، و الاعم صدقا اخص كذبا ، والاخص صدقا اعم كذبا . و المتلازمان ايجابا متلازمان سلبا . و نقيض الاخص اعم من نقيض الاعم ففى الشرطية المتصلة اذا كان التالى اعم فلنا ان نجعل سالبه مقدما و سالب المقدم تاليه و المتصلة موجبة صادقة ، و كذا فى الحمل .

و العام قد يقال بازاء ما يجب فيه الشركة و الاستغراق[۳] و هو فى المحصورة الكلية و قد يقال بازاء الكلى . و الخاص يطلق على مفهومى الجزئى[٤] بالاشتراك ايضا ، و يقال ان الحيوان اعم من الانسان يراد به العموم الثانى فاذا كان عام[٥] ذاتيا

---

۱) كذا بالتأنيث فى جميع النسخ ، ولا شك فى جوازه (مع ان الاصل هو التذكير كما فى قوله : و بعضها لوحى) فانه من باب « قطعت بعض اصابعه » و الشرط فى هذا الباب صلاحية المضاف للاستغناء عنه ، كما نص عليه ابن هشام فى المغنى ، و هذا الشرط موجود هنا كما لا يخفى . قوله فقد ينتفع ، لفظة « فقد » لا توجد الا فى نسخة م . قال الشارح : هاتان اللفظتان اعنى العرشى و اللوحى قد استعملهما فى عدة مواضع من هذا الكتاب و لم يبيّن مراده منهما ، و لعل مراده بالعرشى البحث الذى حصله بنظره و باللوحى مااخذه من الكتب، والله اعلم بالحقايق . ۲) فى الاصول: موضوعه،موصوفه . ۳) شرح : الشركة هى باعتبار كلية موضوعها و اما الاستغراق فلان الحكم فيها على كل فرد من افراده . ٤) شرح : قوله مفهومى الجزئى ، يريد بهما الجزئى الحقيقى والاضافى . ٥) شرح : يريد ههنا بالعام الكلى و بالخاص الجزئى الاضافى .

بقية تعليقات الصفحة السابقة :

القولين زيادة لا حاجة اليها . ٥) شرح : قوله عساك لاتغلط،لان القياس كماستعرف ليس بعلة موجبة لحصول النتيجة ، انما هو معدّ لحصولها من المبدء الفياض ، و قديجوز فى بعض النفوس ان لا نستعدّ بذلك القياس لتحصيل شيئ و ان كان ذلك القياس بعينه معدّا لغير تلك النفس . و ربما اختلف ذلك فى نفس واحدة بحسب حالتين ، و كل ميسر لما خلق له .

لخاص فما یجب علی العام لطبیعته[١] و یمتنع علیه یجب ویمتنع علی الخاص وما یمکن علی الخاص یمکن علی العام ، ولا یتعدی ما قلنا فی کل واحد الی الآخر فان للخواص طبایع یجب و یمتنع باعتبارها ما لا کذلک فی الطبیعة العامة ، و العام الاول ایضا ما یجب علی عمومه وجب علی الجزئیات الحاضرة والشخصیات تحته و کذلک ما امکن و[٢] امتنع، و لاعکس . والقاعدة الکلیة لوجوب امر لشیئ تبطل بعدمه فی جزئی منه واحد ، و القاعدة الکلیة لامتناع شیئ علی شیئ تبطل بوجوده فی جزئی واحد له ، و فاعدة الامکان الکلیة لا یبطلها وجود و لا عدم ، و القاعدة الکلیة لامکان شیئ علی شیئ نوعی تثبت بوجوده فی جزئی و عدمه فی آخر و لا کذلک فی الوجوب و الامتناع الاان یبین انه لنفس الطبیعة فی ذلك الجزئی . و العام الاول یلزم من صدقه صدق الخاص و یلزم من کذب الخاص کــذب العام فقط بخلاف الطبیعة العامة فانهـا بعکس هذا . و یُعلم[٣] ان العموم والخصوص خارجان عن حقیقة الشیئ لتعقلها دونهما و لجواز اقتران کل واحد بطبیعة واحدة . و الکلی غیر الکل فان الکلی ذهنی فقط و یُعقل دون جزئیاته و یتقوم دونها و یحضر مع غیبتها و یوجد مع عدم کثیر منهـا و تدخل الجزئیات تحته ولاتدخل فیه[٤] و یوجد شبهه[٥] فی الجزئیات، والکل مع الاجزاء

---

١) شرح : احترز بطبیعته عما یجب و یمتنع و یمکن لعموم الشیئ او لخصوصه کالحیوان والانسان فان ما یجب او یمتنع علی الحیوان من حیث هو حیوان لا من حیث انه عام فانه یجب او یمتنع علی الانسان ، و ما یمکن علی الانسان من حیث هو انسان لا من حیث هو اخص من الحیوان فانه یمکن علی الحیوان . و بالجملة یلحظ فی ذلك العام و الخاص الطبیعیان لا المنطقیان علی ما عرفت فان الحیوان من حیث انه عام یصدق علیه بالوجوب انه مقول علی کثیرین مختلفین بالحقایق و لا کذلك الانسان الذی هو اخص منه لا من حیث طبیعته الانسانیة و لا من حیث خصوصه ، و علی هذا یقاس الحال فیما یمتنع و یمکن . ٢) ع : او . ٣) کذا ، و یحتمل : و لیعلم . ٤) م : فیها . و فی الشرح : جزئیات الکلی داخلة تحته و لیست بداخلة فیه و الکل تدخل اجزائه فیه ولا تدخل تحته . ٥) شرح : فی قوله شبهه فائدة وهی ان الکلی من حیث هو کلی لا یدخل فی الجزئی لان جزء الموجود یجب ان یکون موجودا والکلی لا وجود له فی الاعیان فلا یکون جزءا من الجزئی الموجود فیها ، بل الداخل فی الجزئی شبهه .

بخلاف جميع هذا .

ضابط : و الكلى لا يقع فى الوجود لانه لوحصل لكان له هوية لا يشاركه فيها غيره فلاكلية فلابد من التخصص .

ضابط : قال المعلم الاول الجهات واجب وممكن وممتنع ومحتمل ، والتبس تفسير المحتمل و كانه اراد به الممكن الترددى فانا اذا لم نحقق[١] ان الشيئ واجب اوممكن او ممتنع فنقول لا نحكم عليه بالوجوب لجواز ان يكون ممتنعا او لامكان ان لا يكون واجبا، وليس هذا الامكان هو على التفاسير السابقة . وكل جهة اذا جعلت جزء المحمول فالربط ضرورى .

ضابط : الشيئ اذا كان له جزآن متشابهان لايخالف الجزء الكل بالحقيقة بل بالمقدار كقطعتى ماء فان مجموعهما يشاركهما فى الحقيقة ، الا اذا كان الجزآن المتشابهان لكمّ فى نفسه كواحد و واحد حصل منهما حقيقة تخالفهما وهى الاثنينية، وكذلك فى الاشكال كدائرة من قوسين مثلا .

ضابط : لا يصير شيئان شيئاً واحدا الا باتصال و امتزاج كما بين مائين اوماء و لبن ، او بتبدّل احد جزئى شيئى و بقاء الآخر فيصير شيئا آخر كالماء يصير هواءً و الاسود ابيض ، و [على] غيرذلك لا يتحد شيئان فانهما ان بقيا فهما اثنان اولم يبق احدهما او كلاهما فلا اتحاد .

ولايصير شيئى شيئين الا ما يقبل تفصيلا و تفكيكا او هو ذو جزئين و الا ان يبقى هو وحدث غيره فما صار هو اثنين فى نفسه ، و ان بطل فلا صيرورة له شيئين .

ضابط : واللااولوية انما تستعمل فى شيئى نسبته الى الاشياء بالاقتضاء واحد لذاته من جميع الجهات ايّ ماهية كانت ، واما اذا كانت فى عالم الاتفاقات و الاسباب المغيبة فلا يمكن دعوى ذلك كمن[٢] قال ان العطشان الذى عنده مياه تستوى نسبتها

---

١) ع : نحقق . ٢) ع لمن .

الیه لا یُتصور ان یشرب واحدا قط لعدم الاولویة بالنسبة الیه، و لا یَعلم[١] ان عدم الاولویة و ان صح بالنسبة الیه فهیهنا اسباب اتفاقیة فلکیة و لکنها غائبة غیر ثابتة نُخصص واحداً لهیئة سماویة اقتضت لخصوصیتها[٢] ذلك ،فلا یستعمل هذا فی مثل هذه المواضع و لا فی الانواع المختلفة[٣].

ضابط لوحی : و الفرض صحیح[٤] لما یمکن فی نفسه اوعند خصمك او یمتنع و لکن لا من جهة یبنی الکلام علیها فانه اذا کان کذا لایجوز کمن ادعی ان شریك

١) الفعل بصیغة المعلوم، ای : ولایعلم هذاالقائل انالعطشان الخ ان عدمالاولویة الخ . ٢) م : بخصوصیتها . ٣) شرح : معناه ان الحکم باللااولویةانما یکون فیالاشیاء المتفقة النوع او المختلفة النوع، والاول علی قسمین : اما ان تختلف بالشدة والضعف او لایختلف ، والذی لایختلف هوکالمیاه التی تمثل بها وبیّن انه یترجح احدها علیالآخر بالهیئات السماویة والحرکات الفلکیة ، و اما المختلفات بالنوع فالترجیحفیها لذلك و لخصوصیات الانواع . و اما ما هو من نوع واحد و یختلف ما تحته بالشدة و الضعف فصاحب الکتاب لمیذکره امّا لانه اتبع المشهورفیانالاختلاف بالشدة والضعف اختلاف بالنوع و انکان لا یری ذلك کما ستعرف (یعنی فی قسمالالهی منالکتاب ـم) رأیه فیه ، او لانه عوّل علی ان الحکم یظهر مما ذکر . ٤) ع : الصحیح . و فی الشرح : الفرض الغیرالواقع انما یصح ان یجعل طریقا مؤدیا الی المطلوب اذا کان علی احد وجهین احدهما ان یکون المفروض امراًممکنا، اما فی نفسه انکان القیاس برهانیا، او عند الخصم ان کان القیاس جدلیا ، و ثانیهما ان یکون المفروض ممتنعا لکن لا من الجهة التی یبنیالکلام فی القیاس علیها فانه اذاکان کذا لا یجوز استعماله فیالقیاس کمن ادعی ان شریك الباری ممکن و هوالمطلوب ، وصاحب الکتاب اقتصر علیذکر القیاس الاول و اضمر الثانی لدلالة القرینة علیه ، و حلّه انا نستفسرهل المراد بغیر الممتنع، الذی فی تالیصغری القیاسالاول ، انه کذلك فی نفسه او بحسب ذلكالفرض ؟ فانکان الاول منعنا الشرطیة ، و ان کان الثانی وجب ان یراعی هذا القید فی التالی ، و کل غیرممتنع بحسب ذلك الفرض فهو ممکن بحسبه، فتکون النتیجة : لوفرضنا وجوده لکان ممکنا بحسب ذلك الفرض لکنا فرضنا وجوده فهو اذن ممکن بحسب ذلك ، ولیس ذلك هوالمطلوب ، بلالمطلوب انه ممکن فی نفس الامر ، هذا هوالحل الحقیقی . وفی الکتاب انما حکم بعدم جواز هذا الفرض لانفرض وجودالشیئ متفرع علیامکانه وذلك الامکان هوالمطلوب هیهنا ، فکان الامر المفروض متفرعا علی المطلوب فلوکان تفرع المطلوب علیه لزم الدور .

الباری ممکن لانا لو فرضنا وجوده لکان غیر ممتنع و کل غیر ممتنع ممکن فهو ممکن‌مثل هذا لایجوز، و المحال من جمیع الوجوه[۱] انماینفرض[۲] فی شرطیة یستثنی نقیض تالیها .

ضابط : کفاك فی اثبات ان الشیئ عدمی مثل السکون انك فی تصوره‌لاتحتاج الا الی استبقاء المحل ونفی شیئی عنه کاستبقاء الجسم ورفع الحرکة عنه .

ضابط : لا یتصور شیئان وجود کل واحد منهما بالاخر فیتقدم[۳] کل واحد منهما علی نفسه وعلی الآخر،هذا محال. وقیل انه لایجوزان یکون شیئان کل واحدمنهما مع الآخر ضرورةً فانه ان کان لکل منهما مدخل فی وجود الآخر فیتقدم علیه کما سبق، وان کان لاحدهمامدخل فقط فیتقدم فلامعیّة، و ان عدم الافتقار فیصح کل دون الآخر . ولیس هذا علی الاطلاق فان الاضافات مثل الابوة و البنوة لایتصور وجود کل واحد منهما الا مع الآخر . والشیئان اذا کان لهما علة خارجة یجوز ان یقیم[٤] کل

---

۱) شرح : الشیئی قدیکون محالا من بعض الوجوه دون بعض ، و قد یکون محالا من جمیع الوجوه . و هذا الثانی انما ینفرض فی‌شرطیة یستثنی فیها نقیض تالیها لیستنتج من ذلك بطلان المقدم المفروض مع کونه محالا من جمیع الاعتبارات . و اما فرض ذلك علی غیر هذاالوجه فلایصحّ استعماله فی قیاس یستنتج منه‌المطلوب . ۲) خ : یعرض.

۳) شرح : اورد علی هذا ان التقدم ان ارید به التقدم بالزمان فممنوع اذ العلة یجب وجودالمعلول مع وجودها کما سنحقق ذلك [فی العلم الا لهی من الکتاب ـ م] و ان ارید به التقدم بالذات فیستفسر عن معنی ذلك التقدم، ونحن لا نفهم منه الا کون الشیئی علة للاخر فیصیر المعنی من تقدم کل من الشیئین علی‌الآخر کون کل واحد منهما علةً للاخر و ذلك هوالذی ادّعیتم استحالته ، فیکون الدلیل اعادة للدعوی بعبارة اخری ، و ان ارید بالتقدم معنی ثالث فیجب اظهاره لیقع الکلام بحسبه ـ و اقسام التقدم ستعرفها فی تقاسیم الوجود من‌العلم الالهی ـ و الجواب ان التقدم بدیهی لایفتقر الی بیان فان کل واحد من‌العقلاء یتصور تقدم حرکة الید علی حرکة المفتاح و ان‌کانتا معا فی الزمان. فان‌کان‌المراد بذلك‌التقدم [ای فی عبارة صاحب‌الکتاب ـ م] هوالعلیة فیکفی فی تقریر ذلك ان یقال لوکان وجودکل منهما بالآخر لافتقر کل واحد منهما الی نفسه و الی‌الاخر لان المفتقر الی‌الشیئی مفتقر الی [مایفتقراليه] ذلك الشیئی و بطلان ذلك ظاهر و لا حاجة الی ذکر لفظ التقدم . ٤) خ : ان یکون .

واحدمنهما دون[۱] الآخر ضرورة کلبنتین منحنیتین ، و قد یقع مثل ان یقام کل واحد منهما مع الآخرضرورةً ولا یقوم احدهما الامع قیام الآخر . و توقف ابتلال الارض علی المطر والمطر علی الابخرة والابخرة علی ابتلال الارض مثلا لیس بدور محال[۲] فان ما توقف من ابتلال الارض علی المطر بالعدد غیر ما توقف علیه المطر بالعدد فمثل هذا الدور ممکن . والله اعلم[۳].

✡ ✡ ✡

۱) م : مع الآخر . ۲) شرح : اما الممتنع من الدور هو افتقار الشیئی الی ما کان مفتقرا الیه بعینه ، و فی هذه الصورة لیس کذا ، بل هو افتقار الشیئی الی ماکان شخص آخر من نوعه مفتقرا الیه ، و ذلك جایز لا استحالة فیه . ۳) توجد فی نسخة خ بعد لفظة « اعلم » کلمة ختام بهذه العبارة : « تم قسم المنطق بحمدالله العلی الکبیر والصلوة علی خیر خلقه محمدالبشیرالنذیر » ، و یغلب علی الظن انها کلمة لکاتب النسخة ختم بها عمله .

ملحقات واستدراكات

١

نوجد فی الکتاب مواضع یری الناظر فیها اخطاء نحویة فی الالفاظ وانحرافا عما یقتضیه القیاس فیها ، و ربما یظن ان هذه اخطاء مطبعیة شذّت عن نظر المصحح، و الأمر لیس کذلك بل هی صور اصلیة موجودة باعیانها فی الاصول اثبتناها فی المتن علی ما وجدناها و لم نحاول ان نمسها بتصحیح قیاسی نظراً الی ما یراه بعض ناقدی آثار السهروردی من انّ هذه الصور قد یمکن ان تکون صادرة من قلم المصنف ولا من عمل الناسخ ، وقد تکلمنا فی هذه المسألة فی مقدمة الکتاب. اما الاخطاء المطبعیة فهی ما احصیناه فی جدول التصویبات فی آخر الکتاب و هی طفیفة جدا کما تراه هناك .

و المواضع المذکورة هی: ص ٢٧ س ٦ کفی (کما فی ؟) ، ص ٢٧ س ١٣: القضیة المصرح بجهتها (المصرحة ؟) ص ٣٢ س ١٨ : ذاته موجودا (موجودة ؟) ، ص ٥٣ س ١٠ : العبرة للسوالب (بالسوالب ؟) .

و لسنا ننکر ان احتمال الخطأ فی النسخ قائم کما ذکرناه فی مقدمة الکتاب .

و هناك کلمات مشکوکة القراءة کقوله فی ص ٢٨ س ١: « لتداهر »، فلسنا ندری اهو من المداهرة او التداهر . اما المداهرة فمعناها لا یلائم المقام الا بتکلف، و اما التداهر فهو و ان کان یناسب المقام الا انی لا اجده فی القوامیس الموجودة عندی . لکنا یجب ان لا ننسی ان السهروردی صاحب صناعة فی اللغات الفلسفیة وله قاموس خاص به ، و قد عرضت لهذه المسألة فی مقدمة الکتاب ، فلیراجع .

٢

فی صفحة ٧١س ١٨ كلمة « متلم » تصحیح قیاسی لكلمة « مسلم » بالسین،التی كانت توجد فی الاصول ،كما نبهت علیه فی تعلیقات الصفحة نفسها (تعلیقة رفم ٦) ، ولـكنی الآن وقد راجعت كتاب النجاة والبصائر النصیریة اعتقد ان الصحیح (اوالاصح) هو «مسلم» بالسین (من التسلیم اومن الاسلام بمعنی التسلیم) وفد اخذه السهروردی من المثال الذی یتمثل به المنطقیون فی باب قیاس الضمیر وهو : هذا الانسان یخاطب العدو فهواذن خائن مسلم للثغر (النجاة والبصائر)، الا انه تمثل به فی باب المظنونات وبدّل صغری الفیاس (فلان یخاطب العدو) بقوله : فلان یطوف باللیل ، والطواف باللیل انما یتمثل به المنطقیون فی مبحث المظنونات (شرح الشمسیة للقطب : فلان یطوف باللیل فهو سارق) و قد تمثل به السهروردی ابضا فی باب قیاس الضمیر (ص ٦٨ من هذا الكتاب) فهو فد استنتج من مقدمة واحدة نتیجتین مختلفتین لموضعین مختلفین . و من الممكن ان یقال ان المثال لامنافشة فیه ، لـكنی اعتقد ان تركیب « مسلم للثغر » مع المقدمة « فلان یخاطب العـدو » انسب من تركیبه مع « یطوف باللیل » .

٣

فولـه فی ص ٦٤ س ١٥ استقرار النتائج . یوجـد فی بعض كتب المنطق كاساس الاقتباس و الجوهر النضید ، المطبوعین بطهران : « استقراء » ، بهمزة فی آخره ، لـكن الاصول الموجودة عندنا من كتاب التلویحات متطابقة علی «استقرار» بالراء . و لكل من القرائنین وجه و لعل الاستقراء (بالهمز) اوفق بالمقام .

٤

فی الصفحه ٨٣ ، فی التعلیقة رقم ٤ ، اشرت الی التقسیم الحاصر للمغـالطات

و لم اورده بالتفصيل هناك رعاية لمــا هو المعمول فى التعليقات من الاختصار . الا انى وجدت الشارح يعتمد كثيراً على هذا التقسيم فى بحثه عن انواع المغالطات و يُرجع اليه احيانا (ص ٨٧ تعليقة ٣) فرأيت ان اورد هـذا التقسيم فى الملحقـات ليـكون فى متناول يدالقارئ، و هو هذا نقلا عن شرح التلويحات بنصّه:

الغلط اوالمغالطة اما ان يتعلق باللفظ اوالمعنى ، والمتعلق باللفظ اما باعتبار انفراده اوباعتبار تركيبه، والذى باعتبار الانفراد اما فى جوهراللفظ او فى احواله ، فما فى جوهره هو ما يكون مدلولاته مختلفة و يدخل فى ذلك الاشتراك و المجاز و التشكيك و التشابه و ما يجرى مجرى هذه مما هو مذكور فى ايساغوجى . و ما فى احواله ينقسم الى ما تكون تلك الاحوال ذاتية للّفظ لا تدخل بعد تحصّله و هى الاحوال التصريفية ، او عرضية لــه داخله عليه بعد صيرورته لفظا محصلا كالاعراب والبناء والشكل والاعجام. والذى باعتبار تركيب اللفظ اما لاشتباه فى نفس التركيب، او فى وجوده و عدمه بان يكون التركيب موجودا او معـدوما ـ و يسمى تفصيل المركب ـ او يكون معدوما فيظن موجودا ـ و يسمى تركيب المفصل ـ فهذه ستة اقسام يتعلق بالالفاظ ، منها ثلثة تتعلق بالبساطة و هى جوهراللفظ والتى فى احواله الذاتية و التى فى احواله العرضية ، و ثلثة تتعلق بـالتركيب و هى التى فى نفس التركيب و فى تفصيل المركب و تركيب المفصل . و اما المغالطات المعنوية فامـا فى القضية الواحدة باعتبار انفرادها او فى القضايا باعتبار تركيبها . والذى فى القضية الواحدة اما فى احد جزئيها اوفيهما معا ، و ما فى الجزئين فا ما بان لايورد بل يشبّه بغيره كمفروضاته او عـوارضه و يسمى اخذ مـا بالعرض مكان مـا بالذات و اما بان يورد لكن يؤخذ معها ما ليس منها او يحذف عنها ما هو منها ويسمى سوء اعتبار الحمل ، و ما فى الجزئين كما يجعل كل واحد منهما فى موضع الآخر و يسمى ايهام العكس . و الذى فى القضايـا باعتبار التركيب القياسى او غيره يسمى جمع المسائل

فى مسئلة و ما فى التركيب القياسى اما بالنسبة الى النتيجة او لا بالنسبة اليها ، فان كان بالنسبة الى النتيجة فاما ان تكون النتيجة نفسها مأخوذة فيه على انها احدمقدماته و هذاهو المصادرة على المطلوب ، واما بان لا تكون كذلك لكنه غير مناسب للنتيجة و يسمى اخذ ماليس بعلة علة ، و ان كان لا بالنسبة الى النتيجة فاما ان يكون من جهة المادّة او من جهة الصورة ، فا ما ما هو من جهة المادة فهو الذى ان جعل قياسا لم يكن صادق المقدمات و ان جعل صادق المقدمات لم يكن قياسا . و اما ما هو من جهة الصورة فكما لا يكون على شكل منتج او ضرب منتج، و جميع ذلك يسمى سوء التأليف . فهذه سبعة اقسام تتعلق بالمعانى منها ثلثة باعتبار القضية بانفرادها و هى اخذ ما بالعرض مكان ما بالذات و سوء اعتبار الحمل و ايهام العكس و منها اربعة باعتبار القضايا المركبة وهى جمع المسائل فى مسئلة والمصادرة على المطلوب و اخذ ما ليس بعلة علة وسوء التأليف . فهذا وجه الحصر فى هذه المغالطات القياسية.

٦

عبارة « المصرح بجهتها » ، المذكورة فى ص ٩٤ ضمن الاستدراكات، صحيحة لا تحتاج الى فرض صورة اخرى لها .

٧

فى ص ٩ البياض الواقع فى اول السطر الاول خطأ مطبعى ، فلتقرء العبارة متصلة بما قبلها .

فهرست منطق التلويحات

عنوان	صفحه
المرصد الاول فی ایساغوجی	۱
التلویح الاول فی غرض المنطق	۱
« **الثانی** فی دلالة اللفظ علی المعنی	۳
« **الثالث** فی اللفظ المفرد والمرکب	۳
« **الرابع** فی اللفظ الکلی و الجزئی	٤
« **الخامس** فی نسبة الاسماء الی مسمیاتها	۵
« **السادس** فی الموضوع و المحمول .	٦
« **السابع** فی الذاتی و العرضی	۷
« **الثامن** فی المقول فی جواب ما هو	۸
« **التاسع** فی الالفاظ الخمسة المفردة	۱۰
« **العاشر** فی احوال لهذه الالفاظ	۱۲
المرصد الثانی فی القول الشارح	۱٤
التلویح الاول فی الحدّ	۱٤
« **الثانی** فی الرسم	٤۵
« **الثالث** فی امثلة فی الخطاء فی الحد	٤۵
المرصد الثالث فی الترکیب الخبری	۱۷
التلویح الاول فی انواع القضایا	٤۷
« **الثانی** فی خصوص القضایا و اهمالها وحصرها	۲۰
« **الثالث** فی لواحق القضایا و بعض تراکیبها و احکامها	۲۲
« **الرابع** فی العدول و التحصیل	۲۵
ضابط فی الحمل	۲٦
المرصد الرابع فی جهات القضایا و تصرفات فیها	۲۷
التلویح الاول فی الجهات	۲۷

عنوان	صفحه

انتشارات دانشگاه تهران

۱-	وراثت (۱)	تألیف دکتر عزت‌الله خبیری
۲-	A Strain Theory of Matter	» » محمود حسابی
۳-	آراء فلاسفه در بارهٔ عادت	ترجمهٔ » برزو سپهری
٤-	کالبدشناسی هنری	تألیف » نعمت‌الله کیهانی
٥-	تاریخ بیهقی جلد دوم	تصحیح سعید نفیسی
٦-	بیماریهای دندان	تألیف دکتر محمود سیاسی
۷-	بهداشت و بازرسی خوراکیها	» » سرهنگ شمس
۸-	حماسه سرائی در ایران	» » ذبیح‌الله صفا
۹-	مزدیسنا و تأثیر آن در ادبیات پارسی	» » محمد معین
۱۰-	نقشه برداری جلد دوم	» مهندس حسن شمسی
۱۱-	گیاه شناسی	» حسین گل گلاب
۱۲-	اساس‌الاقتباس خواجه نصیر طوسی	تصحیح مدرس رضوی
۱۳-	تاریخ دیپلوماسی عمومی جلد اول	تألیف دکتر حسن ستودهٔ تهرانی
۱٤-	روش تجزیه	» » علی‌اکبر پریمن
۱٥-	تاریخ افضل - بدایع الازمان فی وقایع کرمان	فراهم آوردهٔ دکتر مهدی بیانی
۱٦-	حقوق اساسی	تألیف دکتر قاسم زاده
۱۷-	فقه و تجارت	» زین‌العابدین ذوالمجدین
۱۸-	راهنمای دانشگاه	—
۱۹-	مقررات دانشگاه	—
۲۰-	درختان جنگلی ایران	» مهندس حبیب‌الله ثابتی
۲۱-	راهنمای دانشگاه بانگلیسی	—
۲۲-	راهنمای دانشگاه بفرانسه	—
۲۳-	Les Espaces Normaux	تألیف دکتر هشترودی
۲٤-	موسیقی دورهٔ ساسانی	» مهدی برکشلی
۲٥-	حماسه ملی ایران	ترجمهٔ بزرگ علوی
۲٦-	زیست شناسی (۲) بحث در نظریهٔ لامارک	تألیف دکتر عزت‌الله خبیری
۲۷-	هندسه تحلیلی	» » علینقی وحدتی
۲۸-	اصول گدازو استخراج فلزات جلد اول	تألیف دکتر یگانه حایری
۲۹-	اصول گدازو استخراج فلزات » دوم	» » »
۳۰-	اصول گدازو استخراج فلزات » سوم	» » »
۳۱-	ریاضیات در شیمی	» » هورفر
۳۲-	جنگل شناسی جلد اول	» مرحوم مهندس کریم ساعی
۳۳-	اصول آموزش و پرورش	نگارش دکتر محمد باقر هوشیار
۳٤-	فیزیولژی گیاهی جلداول	» » اسمعیل زاهدی

۳۵- جبر و آنالیز	نگارش دکتر محمدعلی مجتهدی
۳٦- گزارش سفر هند	» » غلامحسین صدیقی
۳۷- تحقیق انتقادی در عروض فارسی	» » پرویز ناتل خانلری
۳۸- تاریخ صنایع ایران - ظروف سفالین	» » مهدی بهرامی
۳۹- واژه نامه طبری	» » صادق کیا
٤۰- تاریخ صنایع اروپا درقرون وسطی	» عیسی بهنام
٤۱- تاریخ اسلام	» دکترفیاض
٤۲- جانورشناسی عمومی	» » فاطمی
٤۳- Les Connexions Normales	» » هشترودی
٤٤- کالبد شناسی توصیفی(۱) - استخوان‌شناسی	» دکتر امیراعلم - دکتر حکیم
	دکتر کیهانی - دکتر نجم‌آبادی - دکتر نیك‌نفس - دکتر نائینی
٤۵- روان‌شناسی کودك	نگارش دکتر مهدی جلالی
٤٦- اصول شیمی پزشکی	» » آ . وارتانی
٤۷- ترجمه وشرح تبصرة‌علامه جلداول	» زین‌العابدین ذوالمجدین
٤۸- اکوستیك « صوت » (۱) ارتعاشات - سرعت	» دکتر ضیاء الدین اسمعیل بیگی
٤۹- انگل شناسی	» » ناصر انصاری
۵۰- نظریه توابع متغیر مختلط	» » افضلی‌پور
۵۱- هندسه ترسیمی وهندسه رقومی	» احمد بیرشك
۵۲- درس‌اللغة والادب (۱)	» دکتر محمدی
۵۳- جانورشناسی سیستماتیك	» » آزرم
۵٤- پزشکی عملی	» » نجم‌آبادی
۵۵- روش تهیه موادآلی	» » صفوی گلپایگانی
۵٦- مامائی	» » آهی
۵۷- فیزیولژی گیاهی جلددوم	» » زاهدی
۵۸- فلسفه آموزش و پرورش	» دکتر فتح‌الله امیرهوشمند
۵۹- شیمی تجزیه	» » علی‌اکبر پریمن
٦۰- شیمی‌عمومی	» مهندس سعیدی
٦۱- امیل	ترجمهٔ مرحوم غلامحسین زیرك‌زاده
٦۲- اصول علم‌اقتصاد	تألیف دکترمحمود کیهان
٦۳- مقاومت مصالح	» مهندس گوهریان
٦٤- کشت گیاه حشره کش پیرتر	» مهندس میردامادی
٦۵- آسیب شناسی	» دکتر آرمین
٦٦- مکانیك فیزیك	» « کمال جناب
٦۷- کالبدشناسی توصیفی(۲) - مفصل شناسی	تألیف دکترامیراعلم - دکترحکیم -
	دکتر کیهانی - دکتر نجم‌آبادی - دکتر نیك‌نفس
٦۸- درمانشناسی جلد اول	تألیف دکترعطائی
٦۹- درمانشناسی » دوم	» » »
۷۰- گیاه شناسی - تشریح عمومی نباتات	» مهندس حبیب‌الله ثابتی
۷۱- شیمی آنالیتیك	» دکتر گاگیك
۷۲- اقتصادجلداول	» » علی‌اصغر پورهمایون

۷۳-	دیوان سیدحسن غزنوی	بتصحیح مدرس رضوی
۷۴-	راهنمای دانشگاه	—
۷۵-	اقتصاد اجتماعی	تألیف دکتر شیدفر
۷۶-	تاریخ دیپلوماسی عمومی جلد دوم	» » حسن ستوده تهرانی
۷۷-	زیبا شناسی	» علینقی وزیری
۷۸-	تئوری سنتتیك گازها	» دکتر روشن
۷۹-	کارآموزی داروسازی	» » جنیدی
۸۰-	قوانین دامپزشکی	» » میمندی‌نژاد
۸۱-	جنگل‌شناسی جلد دوم	» مرحوم مهندس ساعی
۸۲-	استقلال آمریکا	» دکترمجیر شیبانی
۸۳-	کنجکاویهای علمی و ادبی	—
۸۴-	ادوار فقه	» محمود شهابی
۸۵-	دینامیك گازها	» دکتر غفاری
۸۶-	آئین دادرسی دراسلام	» محمد سنگلجی
۸۷-	ادبیات فرانسه	» دکترسپهبدی
۸۸-	از سربن تا یونسکو- دو ماه در پاریس	» » علی‌اکبر سیاسی
۸۹-	حقوق تطبیقی	» » حسن افشار
۹۰-	میکروب‌شناسی جلد اول	تألیف دکترسهراب-دکترمیرداماد
۹۱-	میزراه جلد اول	» » حسین گلژی
۹۲-	» » دوم	» » » »
۹۳-	کالبد شکافی (تشریح علمی دست‌وپا)	» » نعمت‌الله کیهانی
۹۴-	ترجمه وشرح تبصره علامه جلد دوم	» زین‌العابدین ذوالمجدین
۹۵-	کالبد شناسی توصیفی (۳) - عضله شناسی	» دکترامیراعلم-دکترحکیم دکتر کیهانی-دکتر نجم‌آبادی- دکتر نیك‌نفس
۹۶-	» » (۴) - رگ شناسی	» » » »
۹۷-	بیماریهای گوش وحلق و بینی جلداول	تألیف دکترجمشیداعلم
۹۸-	هندسهٔ تحلیلی	» » کامکار پارسی
۹۹-	جبر و آنالیز	» » » »
۱۰۰-	تفوق و برتری اسپانیا (۱۵۵۹-۱۶۶۰)	» » بیانی
۱۰۱-	کالبدشناسی توصیفی - استخوان‌شناسی اسب	» » میر بابائی
۱۰۲-	تاریخ عقاید سیاسی	» » محسن عزیزی
۱۰۳-	آزمایش و تصفیه آبها	نگارش دکتر محمد جواد جنیدی
۱۰۴-	هشت مقاله تاریخی وادبی	» نصرالله فلسفی
۱۰۵-	فیه مافیه	» بدیع‌الزمان فروزانفر
۱۰۶-	جغرافیای اقتصادی جلد اول	» دکتر محسن عزیزی
۱۰۷-	الکتریسیته وموارد استعمال آن	» مهندس عبدالله ریاضی
۱۰۸-	مبادلات انرژی درگیاه	» دکتراسمعیل زاهدی
۱۰۹-	تلخیص البیان عن مجازات القران	» سید محمد باقر سبزواری
۱۱۰-	دو رساله - وضع الفاظ و قاعده لاضرر	» محمود شهابی
۱۱۱-	شیمی آلی جلداول تئوری واصول کلی	» دکتر عابدی
۱۱۲-	شیمی آلی «ارگانیك» جلداول	» » شیخ

۱۱۳- حکمت الهی عام و خاص	نگارش مهدی قمشهٔ
۱۱۴- امراض حلق و بینی و حنجره	» دکتر علیم مروستی
۱۱۵- آنالیز ریاضی	» » منوچهر وصال
۱۱۶- هندسه تحلیلی	» » احمد عقیلی
۱۱۷- شکسته بندی جلد دوم	» » امیر کیا
۱۱۸- باغبانی (۹) باغبانی عمومی	» مهندس شیبانی
۱۱۹- اساس التوحید	» مهدی آشتیانی
۱۲۰- فیزیک پزشکی	» دکتر فرهاد
۱۲۱- اکوستیک « صوت » (۲) مشخصات صوت - لوله - تار	» » اسمعیل بیگی *
۱۲۲- جراحی فوری اطفال	» » مرعشی
۱۲۳- فهرست کتب اهدائی آقای مشکوة (۱)	» علینقی منزوی تهرانی
۱۲۴- چشم پزشکی جلداول	» دکتر ضرابی
۱۲۵- شیمی فیزیک	» » بازرگان
۱۲۶- بیماریهای گیاه	» » خبیری
۱۲۷- بحث در مسائل پرورش اخلاقی	» » سپهری
۱۲۸- اصول عقاید و کرائم اخلاق	» زین العابدین ذوالمجدین
۱۲۹- تاریخ کشاورزی	» دکتر تقی بهرامی
۱۳۰- کالبدشناسی انسانی (۱) سر و گردن	» » حکیم و دکتر گنج بخش
۱۳۱- امراض واگیر دام	» » رستگار
۱۳۲- درس اللغة و الادب (۲)	» » محمدی
۱۳۳- واژه نامه گرگانی	» » صادق کیا
۱۳۴- تک یاخته شناسی	» » عزیز رفیعی
۱۳۵- حقوق اساسی چاپ پنجم (اصلاح شده)	» » قاسم زاده
۱۳۶- عضله و زیبائی پلاستیک	» » کیهانی
۱۳۷- طیف جذبی و اشعه ایکس	» » فاضل زندی
۱۳۸- مصنفات افضل الدین کاشانی	» » مینوی و یحیی مهدوی
۱۳۹- روان شناسی (ازلحاظ تربیت)	» » علی اکبر سیاسی
۱۴۰- ترمودینامیک (۱)	» مهندس بازرگان
۱۴۱- بهداشت روستائی	نگارش دکتر زوین
۱۴۲- زمین شناسی	» » یدالله سحابی
۱۴۳- مکانیک عمومی	» » مجتبی ریاضی
۱۴۴- فیزیولوژی جلداول	» » کاتوزیان
۱۴۵- کالبدشناسی و فیزیولوژی	» » نصرالله نیک نفس
۱۴۶- تاریخ تمدن ساسانی جلداول	» سعید نفیسی
۱۴۷- کالبدشناسی توصیفی (۵) قسمت اول	» دکتر امیر اعلم - دکتر حکیم
سلسله اعصاب محیطی	دکتر کیهانی - دکتر نجم آبادی - دکتر نیک نفس
۱۴۸- کالبدشناسی توصیفی (۵) قسمت دوم	» » » »
سلسله اعصاب مرکزی	
۱۴۹- کالبدشناسی توصیفی (۶) اعضای حواس پنجگانه	» » » »
۱۵۰- هندسه عالی (گروه و هندسه)	تألیف دکتر اسدالله آل بویه
۱۵۱- اندام شناسی گیاهان	» » پارسا

١٥٢ـ چشم پزشکی (٢)	نگارش دکتر صرابی
١٥٣ـ بهداشت شهری	« « اعتمادیان
١٥٤ـ انشاء انگلیسی	« بازارگادی
١٥٥ـ شیمی آلی (ارگانیك) (٢)	« دکتر شیخ
١٥٦ـ آسیب شناسی (گانگلیون استلر)	« « آرمین
١٥٧ـ تاریخ علوم عقلی در تمدن اسلامی	« « ذبیح‌الله صفا
١٥٨ـ تفسیر خواجه عبدالله انصاری	بتصحیح علی‌اصغر حکمت
١٥٩ـ حشره‌شناسی	تألیف جلال افشار
١٦٠ـ نشانه‌شناسی (علم‌العلامات) جلد اول	« دکتر محمدحسین‌میمندی‌نژاد
١٦١ـ نشانه‌شناسی بیماریهای اعصاب	« « صادق صبا
١٦٢ـ آسیب‌شناسی عملی	« « حسین رحمتیان
١٦٣ـ احتمالات و آمار	« « مهدوی اردبیلی
١٦٤ـ الکتریسته صنعتی	« « محمد مظفری زنگنه
١٦٥ـ آئین دادرسی کیفری	« « محمدعلی هدایتی
١٦٦ـ اقتصاد سال اول (چاپ‌دوم اصلاح‌شده)	« « علی‌اصغر پورهمایون
١٦٧ـ فیزیك (تابش)	« « روشن
١٦٨ـ فهرست کتب اهدائی آقای مشکوة (جلددوم)	« علینقی منزوی
١٦٩ـ « « « « « (جلدسوم‌ـ قسمت‌اول)	« محمدتقی دانشپژوه
١٧٠ـ رساله بود و نمود	« محمودشهابی
١٧١ـ زندگانی شاه‌عباس اول	« نصرالله فلسفی
١٧٢ـ تاریخ بیهقی (جلدسوم)	بتصحیح سعید نفیسی
١٧٣ـ فهرست نشریات ابوعلی‌سینا بزبان فرانسه	« « «
١٧٤ـ تاریخ‌مصر (جلداول)	تألیف احمد بهمنش
١٧٥ـ آسیب‌شناسی آزردگی‌سیستم رتیکولوآندوتلیال	« دکتر آرمین
١٧٦ـ نهضت‌ادبیات‌فرانسه دردوره رومانتیك	« مرحوم‌زیرك‌زاده
١٧٧ـ فیزیولژی (طب عومی)	نگارش‌دکتر مصباح
١٧٨ـ خطوط لبه‌های جذبی (اشعه‌ایکس)	« « زندی
١٧٩ـ تاریخ مصر (جلددوم)	« احمد بهمنش
١٨٠ـ سیر فرهنگ‌در ایران‌ومغرب‌زمین	« دکتر صدیق‌اعلم
١٨١ـ فهرست کتب اهدائی آقای‌مشکوة (جلدسوم‌ـ قسمت‌دوم)	« محمدتقی دانش‌پژوه
١٨٢ـ اصول‌فن کتابداری	« دکترمحسن صبا
١٨٣ـ رادیو الکتریسیته	« « رحیمی
١٨٤ـ پیوره	« « محمود سیاسی
١٨٥ـ چهاررساله	« محمد سنگلجی
١٨٦ـ آسیب‌شناسی (جلددوم)	« دکتر آرمین
١٨٧ـ یادداشت‌های‌مرحوم قزوینی	فراهم‌آورده آقای ایرج افشار
١٨٨ـ استخوان شناسی مقایسه‌ای (جلددوم)	تألیف دکتر میربابائی
١٨٩ـ جغرافیای‌عمومی (جلداول)	« « مستوفی
١٩٠ـ بیماریهای واگیر (جلداول)	« « غلامعلی‌بینش‌ور
١٩١ـ بتن فولادی (جلد اول)	« مهندس خلیلی

۱۹۲- حساب جامع وفاضل	نگارش دکتر مجتهدی
۱۹۳- ترجمهٔ مبدء ومعاد	ترجمه آقای محمودشهابی
۱۹۴- تاریخ ادبیات روسی	تألیف « سعید نفیسی
۱۹۵- تاریخ تمدن ایران ساسانی	« « « «
۱۹۶- درمان تراخم با الکتروکوآگولاسیون	« دکتر پرفسور شمس
۱۹۷- شیمی وفیزیك (جلداول)	« « توسلی
۱۹۸- فیزیولوژی عمومی	« « شیبانی
۱۹۹- داروسازی جالینوسی	« « مقدم
۲۰۰- علم العلامات نشانه‌شناسی (جلد دوم)	« « میمندی نژاد
۲۰۱- استخوان شناسی (جلد اول)	« « نعمت‌اله کیهانی
۲۰۲- پیوره (جلد دوم)	« « محمود سیاسی
۲۰۳- علم النفس ابن‌سینا وتطبیق آن با روانشناسی جدید	« « علی‌اکبر سیاسی
۲۰۴- قواعدفقه	« آقای محمودشهابی
۲۰۵- تاریخ سیاسی ودیپلوماسی ایران	« دکتر علی‌اکبر بینا
۲۰۶- فهرست مصنفات ابن‌سینا	« « مهدوی
۲۰۷- مخارج الحروف	تصحیح وترجمهٔ دکتر پرویز ناتل‌خانلری
۲۰۸- عیون الحکمه	ازابن‌سینا – چاپ عکسی
۲۰۹- شیمی بیولوژی	تألیف دکتر مافی
۲۱۰- میکربشناسی (جلد دوم)	« آقایان دکتر سهراب– دکتر میردامادی
۲۱۱- حشرات زیان‌آور ایران	« مهندس عباس‌دواچی
۲۱۲- هواشناسی	« دکتر محمد منجمی
۲۱۳- حقوق مدنی	« « سیدحسن امامی
۲۱۴- ماخذقصص وتمثیلات مثنوی	نگارش آقای فروزانفر
۲۱۵- مکانیك استدلالی	« پرفسور فاطمی
۲۱۶- ترمودینامیك (جلد دوم)	« مهندس بازرگان
۲۱۷- گروه بندی وانتقال خون	« دکتریحیی پویا
۲۱۸- فیزیك ، ترمودینامیك (جلداول)	« « روشن
۲۱۹- روان پزشکی (جلدسوم)	« « میرسپاسی
۲۲۰- بیماریهای درونی (جلداول)	« « میمندی‌نژاد
۲۲۱- حالات عصبانی یانورز	ترجمه « چهرازی
۲۲۲- کالبدشناسی توصیفی (۷) (دستگاه گوارش)	تألیف دکتر امیراعلم – دکترحکیم دکتر کیهانی – دکتر نجم‌آبادی – دکتر نیك‌نفس
۲۲۳- علم الاجتماع	تألیف دکتر مهدوی
۲۲۴- الهیات	« فاضل تونی
۲۲۵- هیدرولیك عمومی	« مهندس ریاضی
۲۲۶- شیمی عمومی معدنی فلزات (جلداول)	تألیف دکتر فضل‌الله شیروانی
۲۲۷- آسیب‌شناسی آزردکیهای سورنال « غده فوق کلیوی »	« « آرمین
۲۲۸- اصول الصرف	« علی‌اکبرشهابی
۲۲۹- سازمان فرهنگی ایران	تألیف دکترعلی کنی

۲۳۰- فیزیك، ترمودینامیك (جلد دوم)	نگارش دکتر روشن
۲۳۱- راهنمای دانشگاه	—
۲۳۲- مجموعهٔ اصطلاحات علمی	—
۲۳۳- بهداشت غذائی بهداشت نسل	نگارش دکتر فضل‌الله صدیق
۲۳۴- جغرافیای کشاورزی ایران	« دکتر تقی بهرامی
۲۳۵- ترجمه‌النهایه باتصحیح ومقدمه (۱)	« آقای سیدمحمد سبزواری
۲۳۶- احتمالات وآمار ریاضی (۲)	« دکتر مهدوی اردبیلی
۲۳۷- اصول تشریح چوب	« مهندس رضا حجازی
۲۳۸- خون‌شناسی عملی (جلداول)	« دکتر رحمتیان دکتر شمسا
۲۳۹- تاریخ ملل قدیم آسیای غربی	« « بهمنش
۲۴۰- شیمی تجزیه	« « شیروانی
۲۴۱- دانشگاهها و مدارس عالی امریکا	« « ضیاءالدین اسمعیل بیکی
۲۴۲- پانزده گفتار	« آقای مجتبی مینوی
۲۴۳- بیماریهای خون (جلد دوم)	« دکتر یحیی پویا
۲۴۴- اقتصاد کشاورزی	« « احمد هومن
۲۴۵- علم‌العلامات (جلدسوم)	« « میمندی نژاد
۲۴۶- بتن آرمه (۲)	« آقای مهندس خلیلی
۲۴۷- هندسهٔ دیفرانسیل	« دکتر بهفروز
۲۴۸- فیزیولژی گل‌ورده بندی تك لپه‌ایها	« « زاهدی
۲۴۹- تاریخ زندیه	« « هادی هدایتی
۲۵۰- ترجمه‌النهایه باتصحیح ومقدمه (۲)	« آقای سبزواری
۲۵۱- حقوق مدنی (۲)	نگارش دکتر امامی
۲۵۲- دفتر دانش وادب (جزء دوم)	—
۲۵۳- یادداشتهای قزوینی (جلد دوم ب، ت، ث، ج)	« ایرج افشار
۲۵۴- تفوق وبرتری اسپانیا	« دکتر خانبابا بیانی
۲۵۵- تیره شناسی (جلد اول)	« « احمد پارسا
۲۵۶- کالبد شناسی توصیفی (۸) دستگاه ادرار وتناسل - پردهٔ صفاق	تألیف دکتر امیر اعلم - دکتر حکیم - دکتر کیهانی دکتر نجم‌آبادی - دکتر نیك نفس
۲۵۷- حل مسائل هندسه تحلیلی	نگارش دکتر علینقی وحدتی
۲۵۸- کالبد شناسی توصیفی (حیوانات اهلی مفصل‌شناسی مقایسه‌ای)	« « میربابائی
۲۵۹- اصول ساختمان ومحاسبه ماشینهای برق	« مهندس احمد رضوی
۲۶۰- بیماریهای خون ولنف (بررسی بالینی وآسیب شناسی)	« دکتر رحمتیان
۲۶۱- سرطان‌شناسی (جلد اول)	« « آرمین
۲۶۲- شکسته بندی (جلد سوم)	« « امیرکیا
۲۶۳- بیماریهای واگیر (جلددوم)	« « بینش‌ور
۲۶۴- انگل‌شناسی (بندپائیان)	« « عزیز رفیعی
۲۶۵- بیماریهای درونی (جلددوم)	« « میمندی‌نژاد
۲۶۶- دامپروری عمومی (جلداول)	« « بهرامی
۲۶۷- فیزیولوژی (جلددوم)	« « علی کاتوزیان
۲۶۸- شعر فارسی (درعهدشاهرخ)	« « یارشاطر